



كلية النيل الأبيض للعلوم والتكنولوجيا
مجلة النيل الأبيض لدراسات والبحوث

* الهيئة الاستشارية:

1 أ.د. عوض حاج علي.

2 أ.د. الطيب عبد الوهاب محمد مصطفى.

3 أ.د. خلف الله أحمد محمد عربي.



كلية النيل الأبيض للعلوم والتكنولوجيا مجلة النيل الأبيض لدراسات والبحوث

مجلة علمية محكمة - نصف سنوية - العدد الثالث - مارس

2014م.

* رئيس مجلس الإدارة:

1 د. السمانى عبد المطلب أحمد.

* رئيس التحرير:

1 د. الشاذلي عيسى حمد عبد الله.

* سكرتير التحرير:

1 د. محمد الأمين محمد يوسف كبر.

* أعضاء هيئة التحرير:

1 د. آدم أبو القاسم.

2 د. أحمد عبد المطلب أحمد.

3 وداعة الله عبد الله علي.

4 الأمين محمود.

5 صلاح محمد إبراهيم.

6 قمر الدولة عبد المطلب أحمد.

* الجمع بالحاسوب:

1 تلوجي.

* إشراف طباعة:

1 أم مهاني محمد علي محمد.

كلمة العدد

انه لمن دواعي السرور والفخر أن يصدر العدد الثاني للمجلة في موعده المضروب، حافل بالبحوث والدراسات المتنوعة، ليغطي عدة فروع للمعرفة. ومن فضل الله علينا أن استجاب عدد مقدر من الباحثين داخل وخارج الكلية بالبحث العلمي الرصين. وقد راعت هيئة التحرير في اختيار البحوث المحكمة للنشر، حداثة المعلومة، وارتباطها بقضايا المجتمع الحية، وتنوع حقول المعرفة، والتزام المنهجية العلمية الصارمة للبحث. كما التزمت هيئة التحرير بالتوثيق الرقمي. وقامت بتعديل كل البحوث لتواكب هذا الخط، فنرجو في مقبل الأيام التزام الباحثين الذين يودون النشر في هذه المجلة بالتوثيق الرقمي.

كما تشكر هيئة التحرير كل الذين اتصلوا بإدارة الكلية أو هيئة التحرير مهنيين ومشيدين بالعدد الأول، ونعدهم بالاستمرار في العطاء، شعارنا التميز والموضوعية. وفي الختام نرجي هيئة التحرير جزيل الشكر لعطائكم الثري في تطوير المجلة من خلال أرائكم ومقترحاتكم التي تجد منا أذنًا صاغية وقبولاً حسناً.

والله من وراء القصد وهو يهدي السبيل ، ، ، ،

رئيس التحرير

مجلة النيل الأبيض للدراسات والبحوث

White Nile Journal for Studies and Scientific Research

كوستى - السودان

نبذة عن المجلة :

1. مجلة النيل الأبيض للدراسات والبحوث العلمية مجلة محكمة نصف سنوية تصدر عن كلية النيل الأبيض للعلوم والتكنولوجيا .

الأهداف :

1. نشر البحوث والدراسات المبتكرة والتي يعدها الباحثون في المجالات العلمية من أجل إثراء وتنمية البحث العلمي وخلق حوار بناء بين الباحثين وصانعي القرار .

2. ربط البحوث والدراسات بقضايا المجتمع .

3. توفير وضمان حرية الأبحاث والإبتكار لأعضاء هيئة التدريس والباحثين داخل الكلية وخارجها وتوطيد الصلات العلمية والفكرية بين الكلية ونظيراتها من الجامعات الأخرى

قواعد النشر :

1. تنشر المجلة البحوث والدراسات (باللغتين العربية والإنجليزية) والتي تتوفر فيها الأصالة والإبتكار إتباع المنهجية السليمة والتوثيق العلمي مع سلامة الفكرة واللغة والأسلوب . والتي لم يم نشرها سابقاً ولم تكن مقدمة لنيل درجة علمية أو مقدمة للنشر في مجلات أو دوريات أخرى . ويلزم عند تقديم البحث للمجلة تقديم إقرار خطي من الباحث بأن لم يسبق له أن نشر ولن ينشر - عند قبول النشر في وعاء آخر .

2. ترسل نسختان من البحوث والدراسات ومراجعة الكتب والتقارير إلى رئيس التحرير : الأولى مطبوعة على الورق والثانية على قرص مضغوط (CD) .

3. تكون البحوث والدراسات المقدمة بحجم لا يزيد عن (30) صفحة من القطع المتوسط (A4) بما فيها المصادر والجداول والرسوم التوضيحية . كما لا تزيد مراجعة الكتب والتقارير على عشرة صفحات وان يكون مكتوبا على الكمبيوتر بالخط simplified Arabic بحجم 14 للغة العربية والخط Times New Roman بحجم 14 والعناوين الرئيسية بحجم 16 أسود عريض ، والهوامش والحواشي بنفس نمط الخط حجم 12 ويتم إعداد الصفحة كالاتي : علوي 2.45 سم سفلي 6.9 سم أيسر 5.7 سم أيمن 3.17 سم رأس الصفحة 1.27 س تذييل الصفحة 6 سم الفقرة تباعد قبل

وبعد 3 سم تباعد الأسطر متعدد بقدر 1.3 سم .

4. يرفق الباحث ملخصاً عن البحث لا تزيد كلماته عن 150 كلمة ، على أن يكون مكتوباً بنفس لغة البحث مع ترجمته للغة الإنجليزية ، مصحوباً بالكلمات المفتاحية باللغتين .
5. يكتب في ورقة مستقلة باللغتين العربية والانجليزية عنوان البحث واسم الباحث وصفته العلمية ووجهة عمله وعنوانه ورقم الهاتف والبريد الإلكتروني .
6. في حالة وجود أكثر من مؤلف يتم مراسلة الإسم الذي يرد أولاً في ترتيب الأسماء .
7. تدرج قائمة المراجع في آخر البحث ولا توضع فيها إلا تلك المراجع التي تم الإشارة إليها في متن الدراسة أو البحث مع إتباع القواعد العلمية للتوثيق الرقمي .
8. توثيق الجداول والرسوم التوضيحية المستعارة وغيرها بالمصادر الأصلية .
9. البحوث والدراسات التي لا تعد وفق قواعد النشر وشروطه لا ينظر فيها ولا تعد إلى أصحابها
10. تلتزم المجلة بإعلام الباحث بإستلام بحثه خلال أسبوعين من تاريخ إستلامه ، ثم إعلامه بالقبول أو عدم القبول في مدة أقصاها ثلاثة أشهر من تاريخ التسليم .
11. تخضع جميع البحوث والدراسات المقدمة للتحكيم العلمي الموضوعي من قبل محكمين متخصصين من ذوى الخبرة والمكانة العلمية المتميزة ، ويبلغ الباحث بنتائج التحكيم والتعديلات المقترحة من قبل المحكمين إن وجدت خلال أسبوعين من تاريخ استلام ردود كل المحكمين . وللمجلة أن تطلب إجراء تعديلات على البحث حسب آراء المحكمين قبل قبول البحث والنشر .
12. في حالة قبول البحث للنشر يلتزم الباحث (الباحثون) بالتوقيع على إستمارة النشر .
13. تصبح البحوث والدراسات ملكاً للمجلة وتستوجب إعادة نشرها في أماكن أخرى بعد الحصول على موافقة كتابية من المجلة .
14. جميع الآراء الواردة في المجلة تعبر عن آراء كاتبها ولا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر المجلة وترتيب جميع البحوث وفق إعتبارات فنية لا علاقة لها بمكانة الباحث أو بحثه .
15. المجلة لا تقدم عائداً مادياً مقابل نشر أي عمل .
16. ترسل البحوث من نسختين (Hard Copy & Soft Copy) على :

E-mail : M.Kiber@GMail.com

T - 0123540220

التحديات والمهددات التي تواجه الاقتصاد السوداني بعد الانفصال

د/ صلاح محمد إبراهيم – كلية النيل الأبيض للعلوم والتكنولوجيا قسم الاقتصاد
والعلوم الادارية

أستاذ مساعد (منسق الإقتصاد والدراسات المصرفية)

مستخلص الدراسة :

تهدف هذه الدراسة لمعرفة الآثار المترتبة عن انفصال دولة جنوب السودان وما خلفته من أزمة إقتصادية وتوترات قبلية وانفلاتات أمنية وتآزم في الأوضاع السياسية ومشكلات حدودية وضغوط دولية وتعقيدات إقتصادية متمثلة في شح النقد الأجنبي وارتفاع الأسعار والغلاء الطاحن والفقر والبطالة وتراجع معدلات النمو الإقتصادي بتدني الدخل القومي الحقيقي وإنخفاض معدلات الناتج المحلي الاجمالي وتدني متوسط دخل الفرد وظهور ظواهر إقتصادية سلبية كالكساد والبطالة وارتفاع نسبة التضخم وإنخفاض سعر صرف قيمة العملة المحلية مقابل الدولار وظهور الحلقة المفرغة للفقر والعوز وسوء الاوضاع الإقتصادية وكل ذلك مرده لمآلات تدني وضعف الايرادات العامة للدولة بسبب الانفصال وفقدان نسبة كبيرة تتجاوز ثلثي عائدات صادرات البترول التي تغذي الخزينة العامة.

: Abstract

This study aims to determine the implications of the separation of the State of South Sudan and the legacy of the economic crisis and tensions tribal Anfelataat security and worsen the political situation and the problems of border and international pressures and complexities of the economic represented by the scarcity of foreign exchange and rising prices and high cost of living in grinding poverty and unemployment and declining rates of economic growth, the decline in real national income and low rates of GDP and low per capita income and the emergence of economic phenomena negative Kalexad , unemployment and high rate of inflation and exchange rate depreciation of the value of the local currency against the dollar and the emergence of the vicious cycle of poverty and destitution and poor economic conditions, and all this is due to Malate low and weak overall revenues of the state because of separation and loss of a large

proportion exceed two-thirds of revenues oil exports that feed the public treasury .

مقدمة :

يعتبر السودان قبل الانفصال من أكبر الدول الأفريقية مساحةً حيث تبلغ مساحته أكثر من مليون ميل مربع ويبلغ عدد سكانه 44 مليون نسمة علي حسب آخر إحصاء سكاني موارده متعددة ومتنوعة من تربة خصبة وموارد طبيعية وبشرية وجبال وأودية وأنهار ومصادر مياه وثروة حيوانية وسمكية وحيوانات برية ومراعي طبيعية ومواقع أثرية سياحية وغابات ومناخ سافنا غنية وهو قطر شاسع ومترامي الأطراف وتحدها تسع دول افريقية وبها موانئ بحرية ونهرية وسكك حديدية وطرق برية وخطوط جوية .
والسودان دولة نامية ويصنف من الدول الأقل نموءاً علي حسب تصنيف الأمم المتحدة ولكن بعد إنفصال جنوب السودان فقد السودان ثلث أراضيهِ وسكانه وثلاث أرباع موارده وثرواته.

مشكلة الدراسة :

تكمن مشكلة الدراسة في الآثار الناجمة عن الانفصال وما ترتب عليها من مشكلات وأزمات وتدهور إقتصادي مريع شمل تدني الإيرادات العامة وضعف عائدات صادرات السودان وإختلال في ميزان المدفوعات والميزان التجاري الذي يحتوي علي سياسات الصادرات والواردات وبالذات عائدات صادرات البترول التي تكاد ان تنعدم تماماً في الأعوام الاخيرة بعد أن كانت تساوي نسبة 85% من إيرادات البلاد من العملات الأجنبية مما كان له الأثر في أزمة النقد الأجنبي بخزينة الدولة والبنك المركزي والمصارف التجارية والمتخصصة والتنمية والاستثمار والمؤسسات المالية والصرافات وإنخفاض قيمة العملة الوطنية المحلية مقابل العملات الاجنبية الدولار واليورو .

أهمية الدراسة :

تهتم هذه الدراسة بمعرفة إقتصاد السودان قبل وبعد الانفصال والمسار التاريخي والمهددات والتحديات التي تواجه إقتصاد السودان والمعوقات والعقبات التي أفرزها الانفصال وقراءات الحالة الاقتصادية قبل وبعد الانفصال كتسلسل تاريخي يعكس مؤشرات إقتصادية سالبة وظواهر إقتصادية لها ما بعدها من أحداث تشكل منعطفاً حاداً في المسار التاريخي للسودان المنفصل والمؤثرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية خلال حقبة زمنية معينة بحكم تداخل وتشابك معطيات السياسي والاقتصادي والاجتماعي وتعقيداته والتي لا يمكن أن تنقسم بسهولة وسلاسة بمجرد انفصال جنوب السودان عن السودان بموجب إتفاقية السلام عام 2005م وحق إستفتاء تقرير المصير في أبريل 2011م ودستور السودان الانتقالي 2005م وقانون السودان 2005م الذي يؤدي إلي اتفاق سياسي أملتة ظروف سياسية ومرتبطة بمرحلة تاريخية معينة وتستعرض هذه الدراسة المؤشرات الاقتصادية للعرض الاقتصادي للسودان خلال فترة الدراسة 2001-2013م .

أهداف الدراسة :

1. معرفة الوضع المتذبذب للاقتصاد السوداني الذي يؤدي إلي ضعف بنيات هيكله ومن ثم ما يعتريه من إختلالات مزمنة وظواهر اقتصادية سالبة .
2. رصد التضخم الذي يؤدي إلي الارتفاع المستمر للمستوي العام للأسعار والمعاناة وتردي الأوضاع الاقتصادية للسواد الأعظم من الشعب السوداني وضعف الدخل القومي الذي يقود إلي إنخفاض متوسط دخل الفرد وتدني الانتاج والانتاجية .
3. وضع التدابير اللازمة لمعالجة الأوضاع الاقتصادية في السودان مستقبلاً بدراسة طبيعة وكيفية مواجهة المشكلات السياسية والأمنية والعلاقات الدولية المتدهورة والخروج من الحصار الاقتصادي المفروض .

4. مقدرة الاقتصاد السوداني علي إمتصاص آثار الانفصال والاختلال الهيكلي الذي يعاني منه وإنعاشه وانتشاله من هذا الضعف والتدهور المريع عبر الإصلاحات الاقتصادية .

فرضيات الدراسة :

هذه الدراسة تفترض عدة فرضيات وتثير عدة تساؤلات لابد من إيجاد الاجابة لها وهي كيفية تطور مسار الاقتصاد السوداني تاريخياً ؟ وما هي آثار إنفصال الجنوب عليه ؟ وما هي الرؤية والحلول التي تم وضعها للخروج من النفق المظلم كرؤية مستقبلية علي ضوء الواقع الجديد الذي أفرزه ذلك الانفصال ؟

والاجابة عن هذه الأسئلة تشكل أهدافاً إستراتيجية يمكن تحقيقها عبر هذه الدراسة وعليها تتبني الفرضيات الآتية :

1. كيفية معالجة الضعف والإختلال الذي لازم الاقتصاد السوداني خلال هذه الحقبة الزمنية وتقوية البناء الهيكلي للقطاعات الاقتصادية والبنيات التحتية .
2. لماذا لا تهتم الدولة بمعالجة الظواهر الاقتصادية السالبة كالتضخم والبطالة وزيادة الإنتاج والإنتاجية ومكافحة الفقر ورفع المعاناة .
3. لماذا لم تهتم الدولة بالآثار الاقتصادية وذلك بوضع رؤية واضحة وإمتصاص الترددي المريع في هيكل الاقتصاد السوداني .
4. كيفية إيجاد آلية لاستخدام النظرية الاقتصادية لحل الازمات والتعقيدات الاقتصادية وتسخير كافة الامكانيات والاستخدام الامثل لها وفك الضائقات عبر رؤية إقتصادية ثاقبة ومتأنية للخروج بالاقتصاد السوداني من بؤر المستنقعات الآسنة وحل التشابكات عبر الموضوعية والواقعية .

منهجية الدراسة :

تنتهج الدراسة المنهج الوصفي التاريخي الإحصائي التحليلي .

مصادر بيانات الدراسة :

تستمد مصادر هذه الدراسة علي المراجع والتقارير والآراء والدوريات والنشرات والعروض الاقتصادية والمشاهد والملاحظات .

حدود الدراسة :

ترتكز هذه الدراسة علي الحدود الجديدة للسودان بعد الانفصال وإقتصاد السودان قبل وبعد الانفصال .

تبويب الدراسة :

تشتمل هذه الدراسة علي أربعة مباحث أساسية علي النحو الآتي :

المبحث الاول : القطاعات الإقتصادية في ظل التحديات والمؤثرات .

المبحث الثاني : موقف الإقتصاد السوداني بعد الانفصال .

المبحث الثالث : الرؤية المستقبلية والبدائل المتوفرة والتحديات والمهددات .

المبحث الرابع : تحليل أداء الإقتصاد السوداني قبل وبعد الانفصال .

المبحث الاول :القطاعات الاقتصادية في ظل التحديات والمؤثرات :

لاشك أن الإقتصاد السوداني يتمتع بموارد طبيعية وبشرية وثراء وتنوع موارد تحسده عليه الكثير من البلدان علي مستوي العالم ككل ، وتجعله عرضة للأطماع الخارجية والتاريخ يحدثنا أن ذلك غالباً كان عاملاً حاسماً في تدفق الهجرات السكانية إليه عبر الزمان من مناطق وأقاليم مختلفة من خارجه ، مثلما كان عاملاً حاسماً في تعرضه لموجات إستعمارية عديدة ومنذالحقبة الاستعمارية وطوال فترات العهد الوطني تطور الإقتصاد السوداني عبر مراحل مختلفة شكلت مقوماته وحددت ملامح أدائه وأفرزت مشكلاته .

في هذا المحور وقبل الحديث عن أداء الإقتصاد السوداني قبل وبعد انفصال الجنوب لابد من إعطاء خلفية عن إقتصاد السودان من حيث قطاعاته ، وطبيعة وجذور المشكلات التي يعاني منها

المطلب الاول : قطاعات الإقتصاد السوداني وتطوره التاريخي :

لن تأتي هذه الدراسة بجديد وهي تتحدث عن قطاعات الإقتصاد السوداني لأن تلك القطاعات تكاد تكون معلومة للجميع غير أن ضرورة تشخيص واقع الإقتصاد السوداني وتأثيرات إنفصال الجنوب عليه وعلي مآلاته

المستقبلية تقتضي الوقوف علي تلك القطاعات ، ليس بالتفصيل ولكن من خلال إشارات عامة .

إن أبرز قطاعات الاقتصاد السوداني ، كما هو معروف ، هو القطاع الزراعي بشقيه النباتي والحيواني ، فقطاع الزراعة هو القطاع الأكبر مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي ، وذلك بنسبة تتراوح ما بين 35% و 45% وهو القطاع الاول كما أن النسبة الأكبر من السكان ترتبط أعمالهم وأنشطتهم بهذا القطاع فيما ظل قطاع الصادر لعقود عديدة (قبل إكتشاف البترول) يعتمد بدرجة كبيرة علي منتجاته ، ويتعزز هذا الوضع الذي ينفرد به القطاع الزراعي في الاقتصاد السوداني بفضل ما يتمتع به السودان من موارد زراعية كبيرة تتضمن أتساع مساحة الاراضي الصالحة للزراعة ، وتعدد مصادر المياه من أنهار وأمطار ومياه جوفية ، وكذلك تنوع المناخات في أقاليم البلاد المختلفة وهذه جميعها عوامل تعكس فرص التنوع المحصولي الذي ينطوي عليها الناتج الزراعي في السودان في شقه النباتي ، والذي يتسع ليشمل إنتاج قطاع الغابات في رقعة الواسعة التي تنتشر في مناطق مختلفة من البلاد أضف الي ذلك قطاع الثروة الحيوانية والسمكية بمختلف مكوناتها .

إن الارقام المرصودة حول إمكانات السودان الزراعية (قبل انفصال الجنوب) تقدر الأراضي الصالحة للزراعة بحوالي (200) مليون فدان ، فيما تقدر حجم المراعي والغابات بحوالي (400) مليون فدان أما حجم الثروة الحيوانية بمختلف أنواعها فيقدر بحوالي (160) مليون رأس^[10] وبالنسبة للموارد المائية فإن حصة السودان من مياه نهر النيل وروافده تبلغ (18.5) مليار م³ في العام ، لا يستغل السودان منها فعلياً سوي (12.2) مليار م³ فضلاً عن ذلك هناك مساقط المياه والوديان والخيران بجانب المياه الجوفية التي تنتشر في (50%) من مساحة السودان الكلية ، ويقدر مخزونها بنحو (15.2) مليار م³ .^[4]

يشكل النشاط الصناعي قطاعاً آخر من قطاعات الاقتصاد السوداني وهو القطاع الثاني غير أن أثره ظل محدوداً علي مستوي البناء الهيكلي للاقتصاد القومي ، وعلي مستوي إستيعاب القوي العاملة ، وعلي مستوي

المساهمة في هيكل الصادرات فمنذ الاستقلال (عام 1956) وحتى النصف الاول من تسعينات القرن الماضي لم تتجاوز نسبة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الاجمالي الـ 9% في أحسن الاحوال ^[12] كما أن نسبة القوي العاملة في هذا القطاع تبقي ضئيلة جداً مقارنة بما هو الحال في القطاع الزراعي فضلاً عن أن هيكل الصادرات السودانية (قبل إكتشاف وتصدير البترول) خلا من أي منتجات صناعية (بإستثناء سلعة السكر ونسبة ضئيلة) .

لقد ظل دور القطاع الصناعي في الاقتصاد السوداني محدوداً ، بإستثناء الفترة التي دخل فيه النفط ، وما إرتبط به من قيام مصافي لتكريره ، في دائرة النشاط الاقتصادي السوداني حيث ظل هذا القطاع - وما يزال - يعتمد علي بعض الصناعات التحويلية الخفيفة المرتبطة بالانتاج الاستهلاكي المباشر مثل صناعة السكر والصناعات الغذائية الاخري وصناعة النسيج وصناعة الاسمنت وغيرها من الصناعات التقليدية والأنشطة الحرفية والتطور الوحيد الذي حدث في هذا القطاع بجانب صناعة تكرير النفط هو قيام صناعة تجميع السيارات والآليات التي تولتها شركة جياذ ضمن أنشطتها الصناعية المتعددة وبفضل هذا التطور قفزت مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي إلي نسبة تتراوح ما بين (21% - 34%)^[19] كما أنه ومنذ العام 1999م أصبح يساهم عن طريق النفط ومشتقاته بأكثر من 90% من صادرات السودان ^[17] ان هذا القطاع فشل في تحقيق الأهداف الاقتصادية المنشودة علي مستوي إحلال كثير من الواردات ، وتحسين موقف الصادرات (بإستثناء النفط) وخلق فرص عمل واسعة وحقيقية ، لم يستقد بشكل كبير ومؤثر من الفرص الواسعة في مجال التصنيع الزراعي بحكم الخلفية الزراعية للاقتصاد السوداني وربما يعزي ذلك الي جملة من المشكلات المزمنا التي ظل يعاني منها هذا القطاع طوال عقود من الزمان ، أبرزها مشكلة عدم كفاية الطاقة الكهربائية اللازمة لضمان تشغيل مستمر للمصانع القائمة ، وكذلك المشكلات المتعلقة بنوعية التكنولوجيا المستخدمة في تلك المصانع ، فضلاً عن المشكلات المرتبطة بالسياسات الحكومية في جانبها المالي والنقدي ،

كالضرائب المباشرة وغير المباشرة ، وسعر الصرف غير المستقر ، بالإضافة الي مشكلات التمويل وإرتفاع تكلفة الانتاج الصناعي ومنافسة المنتجات الصناعية الأجنبية^[7].

والقطاع الثالث من القطاعات الوليدة التي يدور حولها حديث كثير ، بإعتبار الإمكانات الكبيرة التي يزخر بها السودان في مجالها ، هو قطاع التعدين حيث تشير الدراسات والابحاث الأولية التي اجريت في هذا المجال إلي وجود أنواع عديدة من المعادن في باطن الأراضي السودانية أبرزها الذهب واليورانيوم فبالنسبة للذهب علي وجه الخصوص بدأ النشاط التعديني الخاص به بصورة جادة و واسعة منذ تسعينات القرن الماضي في شرق السودان بواسطة شركة أرياب الفرنسية ، ثم تبع ذلك خلال السنوات الاخيرة الماضية إنتشار نشاط التعدين الأهلي في مناطق مختلفة من السودان شملت ولايات نهر النيل والشمالية وكردفان وبعض ولايات دارفور وتشير بعض التقارير الرسمية إلي ان صادرات السودان من الذهب آخذة في التصاعد بشكل ملموس ، ويتوقع أن تساهم عائداته من العملة الصعبة في بناء احتياطي من النقد الاجنبي في المرحلة المقبلة أما عائدات اليورانيوم فإن أحاديث كثيرة تدور حول توفره بكميات إقتصادية في أراضي دارفور الواسعة وتزعم بعض الأوساط التي تناولت أزمة دارفور الاخيرة أن الاهتمام الدولي بتلك الازمة وما شهدته من تدخلات بعض الدول الكبرى فيها ما كانت إلا بسبب الاعتقاد السائد لدي الكثيرين حول كميات اليورانيوم وبعض المعادن لاخري التي يزخر بها إقليم دارفور^[13] ولكنها تبقى مجرد مزاعم لا يمكن التعويل عليها ما لم تكن هنالك دراسات مؤكدة معد لها .

القطاع الرابع من قطاعات الاقتصاد السوداني هو قطاع الخدمات الاقتصادية كالنقل والاتصالات والمصارف . وهو القطاع الوحيد من بين قطاعات الاقتصاد السوداني الذي حدثت فيه تطورات نوعية خلال العقدين الماضيين مقارنة بما حدث في القطاعات الاخري 0 ففي قطاع النقل مثلاً يلاحظ أنه علي الرغم من الترددي الواضح في مجالات السكك الحديدية والنقل البري (والبحري الي حد ما)^[15] إلا ان تحسناً واضحاً حدث في مجال النقل

البري من حيث إنشاء بعض الطرق القومية وإستقطاب مواعين حديثة لنقل الركاب والبضائع (بصات وشاحنات) كما حدث تحسن محدود في مجال النقل الجوي من خلال تحديث بعض المطارات الولائية (دنقلا ، الفاشر ، نيالا وبورتسودان) ومن خلال السماح لبعض الشركات الخاصة بالعمل في مجال النقل الجوي الداخلي فضلاً عن عودة شركات الطيران الاجنبية للعمل في السودان في مجال النقل الجوي الخارجي .

أما قطاع الإتصالات فهو الإستثمار الأكثر وضوحاً من حيث التطور الذي حدث فيه وذلك بفضل الإستثمارات الكبيرة التي قام بها القطاع الخاص الاجنبي والمحلي منذ منتصف تسعينات القرن الماضي حيث أصبحت خدمات الإتصالات تغطي أجزاء واسعة من مناطق السودان المختلفة وتعد الخدمات التي تقدمها الشركات العاملة في هذا المجال هي الأفضل والأكثر تطوراً مقارنةً بعدد من الدول العربية والافريقية .

بالنسبة لقطاع الخدمات المالية فإن تطوراً ملحوظاً حدث فيه منذ أن عرف السودان النشاط المصرفي فقد إزداد عدد المصارف العاملة في السودان خلال العقود الثلاثة الماضية كما إتسع نطاق الإنتشار المصرفي عبر الفروع الكثيرة التي أنشأتها تلك المصارف لتغطي بخدماتها المصرفية مدن وأقاليم السودان المختلفة^[17].

القطاع الخامس من قطاعات الاقتصاد السوداني هو قطاع السياحة ، حيث يمتلك السودان إمكانات سياحية كبيرة ومتنوعة تتوزع بين غربه (جبل مرة) وشماله (البجرواية والمناطق الأثرية) و وسطه (حظيرة الدندر) وشرقة (قرية عروس والحدائق المرجانية وسواحل البحر الأحمر) هذه جميعها وغيرها تشكل مناطق جذب سياحي كبير اذا ما تم إستثمارها بشكل جيد وكفء ومن ثم يمكن لهذا القطاع أن يلعب دوراً مقدراً في الاقتصاد السوداني ، علي عكس ما هو حادث علي أرض الواقع حالياً حيث تمثل مساهمة السياحة في الاقتصاد القومي نسبة ضئيلة تكاد لا تذكر ، علي الرغم من وجود وزارة مختصة بها وربما يعود ذلك الي ضعف الاهتمام بهذا القطاع وعدم وجود خطط وبرامج وسياسات جديدة لتطويره وزيادة مساهمته في الناتج المحلي وإن وجدت تلك

الخطط والبرامج فإنها تفنقر الي الارادة السياسية النافذة التي تحيلها الي واقع معاش .

والقطاع السادس هو مورد إقتصادي مهم يتمتع به السودان ويشكل قطاعاً أساسياً من قطاعات الاقتصاد السوداني وهو قطاع القوي العاملة ، حيث يعتبر السودان من الدول المأهولة بالسكان مقارنة بدول إفريقية وعربية اخري ، فقد بلغ عدد سكانه حسب بعض المصادر حوالي 44 مليون نسمة (قبل إنفصال الجنوب)^[18] ، تشكل القوي العاملة نسبة كبيرة صحيح أن نسبة الامية وسط هذا العدد الكبير من السكان عالية نوعاً ما (61% حسب إحصاء عام 2003م) ، مما يؤثر علي نوعية المورد البشري وعلي مدي إمكانية الاستفادة منه إقتصادياً لجهة تحقيق التنمية والتقدم الاقتصادي ، غير ان مجهوداً كبيراً بذل - وما يزال - لتحسين نوعية هذا المورد من خلال التوسع في التعليم العام بأنواعه المختلفة وفي التعليم العالي بمجالاته المتنوعة والمتعددة وعلي الرغم مما يقال حول جودة مخرجات العملية التعليمية في السودان بمستوياتها العام والعالي ، إلا انها تظل عملية ذات أثر في ما يتعلق بتحسين نوعية المورد البشري ورفع قدراته وتنمية مهاراته ولا شك أن السودان يملك قاعدة عريضة في مجال الموارد البشرية بدءاً من العمالة الماهرة وإنتهاءً بالخبراء وذلك في شتي المجالات المهنية ولا يختلف اثنان حول الدور الذي لعبه السودانيون العاملون بالخارج في بناء نهضة العديد من الدول ، وما زال الكثيرون منهم يساهمون بكفاءة في خدمة مجتمعات تلك الدول .

ما تقدم كان إستعراضاً عاماً ومقتضباً للقطاعات الرئيسة التي يشتمل عليها الاقتصاد السوداني ومدي الاستفادة المحدودة منه .

المطلب الثاني : الملامح الرئيسية للإقتصاد السوداني :

لقد مر الاقتصاد السوداني منذ الاستقلال بمراحل عديدة تطور من خلالها زوقد تم تطبيق نظم إقتصادية مختلفة عبر تلك المراحل كان لها أثرها الواضح في صياغة ملامح ذلك الاقتصاد ، فعقب الاستقلال مباشرةً أثرت النخبة الوطنية التي تولت حكم البلاد السير علي نفس النسق الاقتصادي الذي كان سائداً خلال الفترة الاستعمارية ، حيث لم تقم بإحداث أي تغيير جوهري في

النظام الاقتصادي الذي ورثته من الاستعمار ، والذي كان نظاماً رأسمالياً يعمل بطبيعة الحال علي إستنزاف موارد السودان الاقتصادية لصالح لاقتصاد البريطاني فالمعروف تاريخياً أن الادارة لاستعمارية التي كانت تحكم السودان قبل إستقلاله عملت علي بناء هيكل اقتصادي آحادي يعتمد بدرجة كلية علي قطاع انتاج أولي هو القطاع الزراعي وركزت فيه علي إنتاج القطن كمحصول نقدي رئيسي يصدر الي بريطانيا ليستخدم كمدخلات إنتاج لمصانع النسيج البريطانية^[16] وقد أنشئ مشروع الجزيرة كأكبر مشروع اقتصادي في السودان خصيصاً لتحقيق هذا الهدف وبدلاً من أن تعمل الحوكمات الوطنية التي اعقبت الاستقلال علي إعادة بناء هيكل الاقتصاد السوداني علي أساس التعدد والتنوع والتوازن حتي ينمو ويزدهر ويقوي عوده تبنت الهيكل الاقتصادي الموجود منذ الفترة الاستعمارية وعملت علي تطويره في نفس الاتجاه والدليل لاقوي علي ذلك ان برامج وخطط التنمية التي انتهجت بعد الاستقلال وخلال عد الستينات من القرن المنصرم قامت علي النموذج الرأسمالي الغربي الذي يركز علي الاستثمارات التي تعظم الارباح ، فقد كان إهتمام تلك البرامج والخطط منصّباً بدرجة كبيرة علي مشروعات القطاع الزراعي وفي مناطق معينة بحكم توفر الموارد اللازمة لنجاح تلك المشروعات فيها بشكل أكبر من المناطق و القطاعات الاخرى.

وقد كان ذلك خصماً علي مجمل الأداء الاقتصادي في السودان بحكم ريادة القطاع الزراعي فيه كما ان القطاع الصناعي الذي كان يعول عليه كثيراً في إحداث التغيير البنيوي المطلوب في هيكل الاقتصاد السوداني الذي فشل في تحقيق ما هو مطلوب منه خاصة مشروعات التصنيع الغذائي التي اولتها خطط وبرامج التنمية اهتماماً خاصاً ، وذلك بسبب عوامل عديدة أبرزها التعقيد والروتين والبيروقراطية الحكومية التي كانت تدار بها تلك المشروعات ولم يكن قطاع الخدمات الاقتصادية بأحسن حالاً في تلك الحقبة إذ لم تشهد مجالاته المختلفة (النقل ، الاتصالات ، الطاقة ، المصارف وغيرها) سوي تطور محدود .

لقد أدخل نظام لاقتصاد الموجه ، القائم علي التدخل الحكومي والتخطيط المركزي ، الاقتصاد السوداني في نفق الجمود والتكيس خلال حقبة السبعينات والثمانينات وقد أدي ذلك الي بروز مشكلات اقتصادية عديدة عاني منها السودان كثيراً أبرزها تفاقم الديون الخارجية بشكل مضطرد نتيجة للإعتماد علي القروض الخارجية لتمويل مشروعات تنموية ذات عائد منخفض فشلت في نهاية الأمر في تحقيق أي تقدم تنموي يستفاد منه في سداد قيمة وفوائد تلك القروض ، مما يؤكد مدي العجز المؤسسي في تخطيط وتنفيذ مشروعات التنمية^[1] ومن جانب اخر فقد تراجع الانتاج بصورة ملحوظة وبشكل اثر علي نمو الناتج المحلي الاجمالي ، حيث ظل يسجل معدلات نمو سالبة في معظم سنوات حقبة السبعينات والثمانينات من القرن الماضي ، وذلك بسبب جمود الاستثمارات وارتفاع تكلفة الانتاج وهجرة رأس المال الوطني^[2] وقد أدي ذلك إلي حدوث حالة من الركود الاقتصادي إمتدت لسنوات عديدة جرت في ركابها مشكلات اخري مزمنة مثل ارتفاع معدلات التضخم والبطالة وتدهور قيمة العملة الوطنية في مقابل العملات الاجنبية وقد كان ذلك تعبيراً عن حالة عدم التوازن الداخلي والخارجي التي كانت سمة غالبية في الاقتصاد السوداني خلال تلك الفترة .

المرحة الرئيسية الثالثة في المسار التاريخي للاقتصاد السوداني بدأت في العام 1992م بتطبيق سياسة التحرير الاقتصادي وإعتماد منهج اقتصاد السوق كنظام إقتصادي حر وقد إقتضي ذلك التقليل التدخل لحكومي في الاقتصاد وإقتصار ذلك فقط علي التدخل عن طريق السياسات وفي هذا الاطار تم تنفيذ برنامج واسع للخصخصة ضمن بيع وتصفية معظم المؤسسات والشركات والهيئات الاقتصادية الحكومية ، حيث إستهدف هذا التوجه الاقتصادي الجديد تحريك الجمود الاقتصادي الذي ظل يعاني منه الاقتصاد السوداني ردهاً من الزمن عن طريق تحجيم سيطرة القطاع العام علي النشاط الاقتصادي وكسر إحتكاراته في هذا المجال وتحرير الاقتصاد من القيود المختلفة^[14] ، وفتح الباب واسعاً أمام القطاع الخاص ليتولي زمام المبادرة

الاقتصادية ويقود النشاط الاقتصادي نحو تحقيق أهداف وغايات الاقتصاد القومي^[3] .

لقد شهد الاقتصاد السوداني خلال تلك المرحلة عدة تطورات ، منها ما كان سالبياً ومنها ما كان إيجابياً ، ففي السنوات الاربع الاولى لتطبيق سياسة التحرير الاقتصادي حدث إضطراب واضح في أداء الاقتصاد القومي عبرت عنه عدة مؤشرات كلية أبرزها الارتفاع المضطرد في معدلات التضخم ، والتي وصلت إلي 166% في العام 1996م وكذلك التدهور الكبير في قيمة العملة الوطنية والتشوهات الواضحة في سعر الصرف ، كما تراجع معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي إلي مستويات متدنية بلغت 1.8% عام 1991م ، فيما إنخفضت إعمادات التنمية في الموازنة العامة إلي 50% ، في الوقت الذي تضاعفت فيه الديون الخارجية حتي بلغت في العام 1996م حوالي 17 مليار دولار^[14] وبلغت 57 مليار في العام 2012م .

غير أن تحسناً واضحاً طرأ علي أداء الاقتصاد السوداني بعد ذلك بفضل الإصلاحات التي جرت في السياسات الاقتصادية الكلية منذ يوليو 1996م في إطار تطبيق إستراتيجية الاصلاح الهيكلي الاقتصادي الشامل خلال الفترة من 1996م - 2002م ومن مظاهر ذلك التحسن لاستقرار النسبي الواضح الذي حدث في الاقتصاد السوداني خلال تلك الفترة وما بعدها ، حيث أظهرت مؤشرات الأداء الكلي للاقتصاد تطوراً ملحوظاً 0 فقد إنخفضت معدلات التضخم إلي مستويات متدنية جداً بلغت 8% عام 2000م بعد أن كانت 166% عام 1996م كما شهد سعر الصرف إستقراراً كبيراً ولمدة تزيد عن الثلاث سنوات ، فيما عاد معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي الي الارتفاع ، حيث بلغ في المتوسط حوالي 6% خلال السنوات 1997- 2000م^[14] وقد ساعد علي ذلك التحسن دخول النفط منذ العام 1998م ضمن المكونات القطاعية للاقتصاد السوداني ، فضلاً عن دخوله ضمن هيكل الصادرات السودانية منذ العام 1999م وقد ضمن هذا الوضع المتحسن نوعاً من الإستقرار النسبي في الاقتصاد السوداني حتي العام 2008م ، علي الرغم من حدوث

أزمات سياسية داخلية عكست علي السودان تبعات وخيمة علي مستوي الجبهة الداخلية وعلي مستوي علاقاته الخارجية ، كما فعلت أزمة دارفور . غير أن ذلك الاستقرار النسبي الذي تمتع به الاقتصاد السوداني أخذ في التراجع منذ العام 2009م تحت تأثير عوامل عديدة ، أبرزها التوسع الكبير في الإنفاق الحكومي الجاري (غير التتموي) بسبب العديد من الإستحقاقات التي فرضتها الظروف السياسية منذ توقيع إتفاقية السلام الشامل في العام 2005م ، وكذلك متطلبات مواجهة أزمة دارفور وإحتواء مشكلة شرق السودان ، فضلاً عن تداعيات اثار الازمة المالية العالمية التي ظهرت في العام 2008م وإمتدت إلي ما بعد ذلك حيث كان لإنخفاض أسعار البترول في الأسواق العالمية في العام 2009م جراء تلك الازمة ، إنعكاساته علي الموازنة العامة في السودان ، بالإضافة إلي تأثير الواردات السودانية بحكم تأثير تلك الازمة علي الدول التي يستورد منها السودان وقد شكلت تلك الأثار ضغطاً كبيراً علي الإيرادات العامة التي تغذي خزينة البلاد مما أضطر الحكومة إلي زيادة فئات ضريبة القيمة المضافة وفرض رسوم وجبايات جديدة علي المستويين الاتحادي والولائي ، الامر الذي أدي إلي زيادة تكاليف الإنتاج ومن ثم أسهم في إحداث حالة من الركود الاقتصادي^[8] .

إن أبرز ملامح التحولات في النظام الاقتصادي السوداني خلال العشرين عاماً الماضية بجانب التحول الي نظام اقتصاد السوق ، هو التوجه نحو تعميق أسلمة النظام المصرفي حيث تم إعتتماد نظام الصيرفة الإسلامية بشكل كامل في تعاملات المصارف .

المبحث الثاني : موقف الاقتصاد السوداني بعد الانفصال :

ترتب علي إنفصال الجنوب عن دولة السودان الموحد العديد من الآثار الاقتصادية شكلت في مجملها هزة قوية للإقتصاد السوداني ، سيعاني منها ربحاً من الزمن حيث لا يستطيع أحد تقدير مداه بشكل قاطع ومحدد ، وإنما الامر كله يتوقف علي فاعلية السياسات والتدابير الاقتصادية التي ستتخذها الحكومة السودانية لمعالجة تلك الآثار .

المطلب الاول : أثر الانفصال علي الموارد الاقتصادية :

إن الآثار الاقتصادية المترتبة علي ذلك الانفصال يمكن إجمالها في

الآتي :

تقدر مساحة الجنوب ما بين 30% - 33% من المساحة الكلية للسودان قبل الانفصال ، كما أن أبناء الجنوب كانوا يمثلون أكثر من 23% من سكان السودان الموحد ، وذلك وفقاً لتقديرات حديثة تقدر عدد سكان السودان قبل الانفصال بحوالي 44 مليون نسمة منهم حوالي 10.6 مليون نسمة هم أبناء الجنوب^[18] هذه الحقائق تعني أن السودان فقد بإنفصال الجنوب عنه موارد إقتصادية مقدرة فأراضي الجنوب لأشك غنية بثرواتها التي كانت تشكل رصيلاً موردياً لدولة السودان الموحد ، حتي وإن لم تكن تستغله بشكل كامل وبإنفصال الجنوب فقد السودان مساحة مقدرة من الاراضي الزراعية والمراعي الطبيعية والغابات كما فقد أعداداً من الثروة الحيوانية مع أن نسبتها منخفضة نوعاً ما بالنظر إلي حجم الثروة الحيوانية التي يملكها السودان كذلك فقد السودان أعداداً كبيرة من الحيوانات البرية التي كان يمكن أن تشكل رصيلاً لنشاط السياحة في البلاد ، والاهم من كل ذلك هو فقدان السودان للموارد النفطية ، حيث توجد معظم حقول النفط السوداني في الجنوب وسنوضح أثر ذلك ببعض التفاصيل في موضع لاحق من هذه الدراسة .

من الموارد الاقتصادية المهمة التي يحتمل أن تتأثر بعملية الانفصال هي الموارد المائية فدولة جنوب السودان بعد انفصالها عن السودان قد أصبحت دولة ممر لمياه النيل ، وهذا الامر قد يترتب عليه وضعاً جديداً في هذا الشأن وعلي الرغم من أن قضية المياه لم تثر بشكل صريح وجاد من قبل دولة جنوب السودان ، ضمن القضايا المترتبة حالياً علي الانفصال والعالقة لإعتبرات مرحلية تتعلق بتلك الدولة^[9] إلا أن هذه القضية ربما تثار مستقبلاً في ظل الصراع حول المياه بين دول حوض النيل الذي فجرته دول المنبع منذ مؤتمر كيجالي برواندا في فبراير 2007م والمتعلقة بإعادة النظر في إتفاقية مياه النيل^[6] حيث يتوقع أن تتحاز دولة جنوب السودان إلي موقف دول المنبع التي تنادي بإلغاء إتفاقية مياه النيل وإستبدالها بإتفاقية جديدة تقوم علي مبدأ

الإستخدام العادل لمياه النيل ومن المحتمل أن يضر ذلك بنصيب السودان من مياه النيل^[9].

علي صعيد الموارد البشرية فإن إنفصال أبناء الجنوب بدولتهم يعني تناقص حجم المورد البشري السوداني بما نسبته 23% تقريباً وهي نسبة لا يستهان بها بالنظر الي أهمية المورد البشري بالنسبة لاي إقتصاد وإن كان البعض يقلل من أهمية هذا الأثر بحكم نوعية القوي العاملة الجنوبية وضعف إنتاجيتها غير أنه لا يمكن النظر إلي هذا الأمر بهذه الطريقة المبسطة ، فالمورد البشري أي كانت نوعيته يعتبر رصيلاً للدولة وليس خصماً عليها ، علي الأقل من الناحية الاقتصادية ، ناهيك عن الناحية السياسية ، خاصة في ظل توجهات العولمة التي تدعو أقليم ومناطق العالم المختلفة للعمل بقوة علي بناء تكتلات إقتصادية تسعى الي تحقيق الاندماج الاقتصادي . وفي هذا السياق ينظر الي المورد البشري بكثير من الاعتبار . وذلك لسببين أساسيين : فهو من جهة مورد إنتاجي مهم وضروري ومفيد اذا ما تمت تنميته وتوظيفه لصالح التنمية ، كما أنه من جهة اخري محرك أساسي للطلب الكلي علي السلع والخدمات ، وهذا أمر ضروري لجهة تحريك الاستثمارات واستغلال الموارد الاقتصادية الاخري كعملية حتمية تقتضيها ضرورات التنمية والحاجة إلي احراز تقدم ملموس في الميدان الاقتصادي ، وما أحوج لسودان الي كل ذلك .

المطلب الثاني : أثر الانفصال علي الموارد المالية :

سبقت الاشارة في هذه الدراسة إلي فقدان السودان لمورد اقتصادي مهم جراء إنفصال الجنوب ، وهو النفط . وقد ترتب علي ذلك عدة آثار ابرزها الاثر المالي . لاسيما وأن السودان قد فقد بسبب الانفصال 75% من إيراداته النفطية . ويتضح أثر ذلك علي الموارد المالية لحكومة السودان اذا علمنا أن عائدات النفط تمثل أكثر من 50% من إيرادات الخزينة العامة^[11].

لقد واجهت الموازنة العامة للحكومة السودانية خلال الربع الاخير من العام 2011م والنصف الاول من العام 2012م صعوبات بالغة اضطرت معها الحكومة الي اتخاذ تدابير مالية واقتصادية قاسية ، تضمنت إجراء تعديلات

جوهريّة في الموازنة العامة وفي السياسة الماليّة ، قضت برفع نسبة كبيرة من الدعم عن المحروقات وخفض بعض جوانب الإنفاق العامكسياسة تقشفية ترشيديّة ، رامية بذلك الي مواجهة العجز الكبير الذي ظهر في الموازنة العامة نتيجة لفقدها إيرادات النفط بسبب الانفصال . وستظل آثار تلك السياسات مصدر معاناة للمواطن السوداني رداً من الزمن غير معلوم المدي . وستتطرق لتلك الآثار بشئمن المتفصيل في المطلب القادم.

المطلب الثالث : أثر الانفصال علي الأوضاع الاقتصادية :

إتضح جلياً إنعكاس آثارالإنفصال علي الاوضاع الاقتصادية العامة في السودان من خلال المؤشرات التالية :

التضخم : بسبب عجز الموازنة العامة الناجم عن فقدان عائدات النفط من جهة وبسبب تراجع الإنتاج الزراعي والصناعي في ظل الاعتماد الكبير علي النفط وعدم توظيف عائداته لصالح القطاعات الإنتاجية من جهة أخرى ، أخذ معدل التضخم في الارتفاع المستمر حتي وصل في أغسطس 2012م ، إلي أكثر من 41.6% حسب تقديرات الخبراء ، وثبت ذلك من خلال الارتفاع المريع والمستمر للمستوي العام للأسعار بشكل يصعب التحكم فيه . وقد أدي ذلك إلي حدوث فوضي وعدم إستقرار في الأسواق وإنتشار المضاربات فيها ، كما أدي الي تراجع قيمة النقود وإنخفاضها بنسبة عالية بلغت 45% ، الامر الذي أدي إلي تآكل رؤوس اموال المصارف وإنخفاض ارباحها بشكل قد يؤثر في المستقبل القريب علي مراكزها الماليّة . فضلاً عن تراجع القطاع الخاص وإنخفاض إستثماراته بسبب المخاوف الناجمة عن حالة عدم الإستقرار وفقدان التوازن التي يعيشها الاقتصاد السوداني . ومن جانب آخر فقد ادت تلك الآثار التضخمية إلي إنخفاض القيمة الحقيقيّة لأجور ومرتبّات العاملين بالقطاعات العام والخاص والدخول المكتسبة بواسطة أصحاب الأعمال الحرة ومافي حكمهما . وقد ساهم ذلك بشكل مباشر في إتساع دائرة الفقر بشكل أكبر مما كانت عليه .

تدني حجم الاحتياطي من النقد الأجنبي : فقد نجم عن فقدان السودان لعائدات النفط التي كانت تشكل المصدر الرئيسي لتدفق العملات الأجنبيّة ، تناقص حجم احتياطيه من النقد الاجنبي ومن ثم حدوث شح في العملات الأجنبيّة .

الأمر الذي له تأثيره المباشر والكبير علي سعر الصرف في ظل إرتفاع الطلب علي العملات الأجنبية وإنخفاض المعروض منها ، حيث تدهورت قيمة الجنيه السوداني بشكل مهدد أمام الدولار الأمريكي واليورو الأوروبي وغيرها من عملات الدول التي لها معاملات إقتصادية مع السودان . فقد وصل سعر الدولار مثلاً إلي أكثر من ست جنيهات خلال العام 2012م ووصل الي 8.5 جنيه في العام 2013م واليورو الي 9 جنيه في نفس العام.

إرتفاع العجز في الميزان التجاري : ففي ظل إرتفاع سعر الصرف إرتفعت قيمة الواردات ومن ثم تزايد العجز في الميزان التجاري ، خاصة في ظل تراجع قيمة الصادرات السودانية بسبب خروج النفط من جهة ، وإنخفاض حجم الصادرات النفطية من جهة اخري لأسباب عديدة من بينها إرتفاع تكلفة إنتاج السلع الداخلة فيها تحت تأثير أرتفاع سعر الصرف .

ولكل ما تقدم يظهر بوضوح مدي تأثير الاقتصاد السوداني بإنفصال الجنوب ، وفقدان كثير من المكاسب الاقتصادية التي كانت قد تحققت خلال العقدين الماضيين أدت إلي حالة من الاستقرار النسبي قبل الانفصال . وبذلك يكون الاقتصاد السوداني قد تراجع خطوات كبيرة إلي الوراء تحت تأثير هزة الإنفصال . وربما يحتاج الي كثير من الزمن حتي يتمكن من إستيعاب تداعيات تلك الهزة وإمتصاص آثارها والرجوع الي مربع المكاسب الاقتصادية من جديد .

المبحث الثالث : الرؤية المستقبلية والبدائل المتوفرة والتحديات والمهددات :

من خلال العرض إتضح كيف كان مسار الاقتصاد السوداني وكيف تطور منذ الاستقلال ، وما هي النتائج التي إنتهي إليها ذلك المسار ، مستصحبين في ذلك ما ترتب علي إنفصال جنوب السودان من آثار عميقة علي الاقتصاد السوداني وضعته في مسار حرج ومنعطف شديد الخطورة . ومهما يكن من أمر فلا بد من سبيل للخروج من هذا الوضع المتأزم ، والانتقال الي وضع جديد ومستقبل أفضل ولن يكون ذلك إلا بإستغلال الفرص والبدائل المتوفرة في الاقتصاد السوداني ، وبذلك يتمكن من تجاوز التحديات التي تواجهه .

المطلب الاول : البدائل المتوفرة :

يتسم الاقتصاد السوداني بعوامل عديدة تشكل عناصر قوته التي اذا ما تم التعامل معها بالرشد والكفاءة المطلوبة فإنها ستكون الطريق الممهد لخروج السودان من وهدهته الاقتصادية ، وأبرز تلك الفرص البدائل تتمثل في الآتي :

أ- ينفرد السودان بموارد زراعية لا تقارن ولا جدال فيها . غير أن المستغل من تلك الموارد يكاد يمثل نسبة ضئيلة من جملتها . ولا يزال القطاع الزراعي يمثل القاعدة الرئيسة والمرتكز الأساسي ومصدر النمو للإقتصاد السوداني. وذلك إعتقاداً علي حجم ونوعية الموارد المتوفرة له في هذا الجانب . وطالما الأمر كذلك فإنه من الحكمة وحسن التدبير الاقتصادي أن يتم التعامل مع هذه الحقائق بما تستحقه من إهتمام وعناية كبيرين ، بدلاً من إتباع سياسات زراعية غير رشيدة ومدمرة ، قائمة علي شعارات وأهداف عالية الطموح وغير واقعية. وفي هذا الشأن يجب أن تبذل الدولة العناية الكافية والاهتمام المطلوب لكل من الزراعة الحديثة والزراعة التقليدية ، كل بما يناسبه ويستحقه . فمثلاً تفرض مقتضيات التحديث والتطوير والمواكبة إيلاء إهتمام خاص للقطاع الزراعي الحديث في السودان . فإن معطيات وحقائق الواقع تفرض إيلاء إهتمام أكبر لقطاع الزراعة التقليدية ، فهي الأكبر حجماً والأكثر إنتشاراً في مختلف مناطق السودان ، كما أنها الأكثر إستقطاباً للعمالة ، والمصدر الأكبر للغذاء بالنسبة لغالبية السكان ، وما زالت الحاجة ماسة وكبيرة لمواجهة الطلب المتزايد عليها في ظل أزمة الغذاء التي يواجهها العالم منذ فترة .

لكل ما تقدم ذكره يجب تبني إستراتيجية زراعية واقعية وأضحة المعالم والاهداف ، تقوم علي فكرة إصلاح اوضاع الزراعة في السودان من خلال تطوير البنيات الأساسية وتحسين كفاءة إستغلال الموارد الزراعية ، خاصة في القطاع التقليدي كخطوة اولي نحو النهوض بالزراعة في البلاد . والفرصة سانحة لتحقيق ذلك في ظل الرغبة الحقيقية لدي مختلف الدول العربية ذات العلاقة الوطيدة في الاستفادة من موارد السودان الزراعية في تحقيق الأمن الغذائي في المنطقة العربية والعالم بأسره.

ب- لا بد أن تمكن السودان من إستغلال موارده الزراعية المتنوعة والاستفادة من ذلك في تحسين وتطوير إنتاجه الزراعي يعني بالضرورة تهيئة الفرصة

لإحداث تقدم كبير في مجال التصنيع الزراعي بالاستفادة من مخرجات قطاع الزراعة كمدخلات إنتاج صناعي ، ولا شك أنه إذا حدث هذا فإنه سينعكس إيجاباً علي موقف القطاع الخارجي والميزان التجاري من خلال إحلال الواردات ، خاصة الغذائية منها حيث تشكل عبئاً كبيراً علي الميزان التجاري السوداني . وكذلك من خلال تقوية هيكل الصادرات السودانية وتعزيز القدرة التنافسية لتلك الصادرات في الأسواق العالمية .

لقد إستفادت دول ماليزيا وسنغافورة مثلاً ، ودولاً أخرى غيرها من النمور الاسيوية من التصنيع الزراعي في تحقيق قيمة مضافة علي إنتاجها الزراعي ومن ثم تحسين موقف صادراتها وزيادة حجم العائد منها . والفرصة مؤاتية للسودان ليحزوا حزو هذه الدول اذا ما ارتفع بأداء القطاع الزراعي فيه وتمكن من تحقيق التكامل المطلوب بين قطاعي الزراعة والصناعة من خلال التركيز علي التصنيع الزراعي والتوسع في مشروعاته ، سواء عن طريق القطاع الخاص أو القطاع المشترك الذي تمثل شركة سكركانانة حالة نموذجية من حالاته التي يمكن الاقتداء بها .

ومن الجدير بالذكر الإنتباه لأهمية وضرة التكامل بين القطاعين الزراعي والصناعي من خلال التصنيع الزراعي تم في السودان منذ ستينات وسبعينات القرن المنصرم . حيث يلاحظ ذلك من خلال إهتمام خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تم إتباعها في تلك الفترة فيما يتعلق بهذا الأمر عبر المشروعات التي تضمنتها ، مثل مصنع ألبان بابنوسة ومصنع تجفيف البصل بكسلا ومصنع البلح بكريمة، بالإضافة إلي عدد كبير من مصانع النسيج التي قامت في مناطق مختلفة من البلاد . غير أن كل تلك المشروعات فشلت لأسباب مختلفة ، من أبرزها البيروقراطية الحكومية التي كانت تدار بها وضعف دراسات الجدوي الإقتصادية. ومع ذلك فإن التصنيع الغذائي يصبح واحداً من الفرص المتاحة للسودان للنهوض بإقتصاده ، لاسيما وأن تجاربه في مجال صناعة السكر حققت نجاحاً منقطع النظير .

ج- في قطاعي التعدين والنفط تبدو الفرصة مؤاتية لأن يحقق السودان تقدماً في مجال إستخراج الذهب بكميات اقتصادية ، حيث بدأ عدد الشركات العاملة

في هذا المجال يزداد ، بجانب تنامي نشاط التعدين الأهلي فيه . وبحسب التوقعات الأولية لمسؤولي البنك المركزي بأن عائدات صادرات الذهب قد تصل إلي 3 مليارات دولار امريكي . فضلاً عن ذلك فإن جهوداً كبيرة تبذل لزيادة إنتاج النفط في البلاد من خلال العمل علي إدخال حقول نفطية جديدة إلي دائرة الإنتاج خلال الأعوام القادمة . ومهما يكن من إختلاف أو إتفاق مع هذه التوقعات ، إلا أن الفرص الكامنة في قطاعي التعدين والنفط في السودان تصبح فرصاً واعدة بالكثير إذا ما تم التعاطي معها بالجدية والكفاءة اللازمتين .

د- سبقت الإشارة في جزء سابق من هذه الدراسة إلي الإمكانيات السياحية التي يتمتع بها السودان وفي عقود ماضية كانت حركة السياحة نشطة نوعاً ما وكانت مصدراً للنقد الأجنبي في السودان . وعلي الرغم من الركود الذي أصاب هذا القطاع لأسباب مختلفة ، علي رأسها عدم الإستقرار السياسي الذي عاني منه السودان خلال العقود الثلاثة الماضية بسبب النزاعات والحروب الداخلية إلا أن الفرصة ما زالت سانحة لزيادة حركة السياحة وتطوير النشاط المتعلق بها . ويتطلب ذلك تطوير البنيات الأساسية في مجال السياحة وتحديثها ومواءمة التشريعات الخاصة بها مع قيم وثقافة المجتمع السوداني ، وتبني سياسات تطويرية تنهض بهذا القطاع وتزيد من مساهمته في الاقتصاد القومي .

هذه الفرص جميعها ترتبط بالنشاط الإنتاجي الحقيقي الذي يرتبط مباشرة بالنتائج المحلي الاجمالي والمساهمة في نموه . وهذه ليست فرصاً جديدة وإنما هي قائمة منذ أمد بعيد وقد نبه إليها الخبراء كثيراً من قبل ، وانتبه إليها كذلك القائمون علي الأمر الإقتصادي في السودان عبر الحقب المختلفة ، إلا أن مستوي التعامل معها لم يكن بالكفاءة والفعالية التي تمكن من تعظيم حجم الاستفادة منها لصالح الاقتصاد القومي .

ان المصدر الاساسي للأزمات والمشكلات التي غالباً ما يقع فيها الاقتصاد السوداني هو الخلل الكامن في بنيته الهيكلية ن لا سيما اعتماده الكبير علي قطاع الإنتاج الاولي المتمثل في القطاع الزراعي . ومعالجة هذا الإشكال الجوهرى لا تتم إلا عن طريق توسيع وتنويع قاعدة الانتاج وتقوية

هياكله ، والفرص متاحة للسودان تمكنه من ذلك في حال التعامل معها بجدية وإرادة حقيقية .

ومن حسن الطالع ان الخدمات الاقتصادية المساندة للقطاعات الانتاجية والداعمة لها شهدت تحسناً كبيراً ، خاصة في مجال الإتصالات والنقل والخدمات المصرفية ، الأمر الذي لم يكن متاحاً من قبل بهذا القدر .

المطلب الثاني: التحديات والمهددات :

في إعتقادنا أن هنالك فرصاً كامنة في الاقتصاد السوداني يمكن إستغلالها بتصحيح مساره والخروج به من أزيمته الحالية ، إلا أن هذا يتطلب بالضرورة مواجهة عدد من التحديات السياسية والاقتصادية وتجاوزها .
التحديات السياسية التي تواجه السودان تتمثل في الآتي :

أ -تحقيق الاستقرار السياسي من خلال معالجة الازمات الداخلية ، خاصة تلك المتعلقة بالبؤر الساخنة في كل من دارفور وجنوب كردفان وجنوب النيل الازرق ، فأحراز اي تقدم فيما يتعلق بمعالجة المشكلات القائمة في تلك المناطق وتحقيق الاستقرار فيها يعني تهيئة الظروف للإستفادة من الامكانيات الزراعية المتوفرة لديها . فمن المعروف أن تلك المناطق هي مناطق الزراعة التقليدية كما أن بعضها يمثل أيضاً منطقة جذب سياحي (كما هو الحال في دارفور) .

ب -العمل علي معالجة القضايا العالقة مع دولة جنوب السودان وتحسين علاقات الجوار معها علي أساس المصالح المشتركة . حيث يمثل هذا الامر أحد التحديات الكبيرة التي تواجه الحكومة السودانية في الوقت الراهن ، والوصول الي حلول نهائية لتلك المشكلات يفتح الباب واسعاً أمام فرص التعاون المشترك بين الدولتين في مجالات اقتصادية مختلفة اهمها النفط والتجارة ، وربما مستقبلاً المياه . وسيحقق السودان من ذلك مكاسب إقتصادية عديدة تساهم ولو بشكل نسبي في تجاوزه لأوضاعه لاقتصادية المتأزمة حالياً .

ت التحدي السياسي الثالث هو تطبيع وتطوير العلاقات مع العناصر الفاعلة والمؤثرة في المجتمع الدولي كالدول الكبرى والمنظمات الدولية .

فقد تدهورت علاقات السودان مع معظم تلك العناصر ووصلت الي حد المقاطعة الاقتصادية والسعي الي نسف لاستقرار في السودان . ولا شك أن لذلك تأثيراً مباشراً أو غير مباشر علي الأوضاع الاقتصادية في السودان ، حيث يهدد إمكانية استفادته من الفرص الاقتصادية الواعدة التي أشرنا اليها ، خاصة وان الاستقلال الكفاء والامتثل لتلك الفرص يحتاج لتدفقات رأسمالية أجنبية سواء عن طريق القروض أو الاستثمارات المباشرة . وهذه لن تتوفر بالقدر اللازم إلا من خلال تطبيع وتطوير العلاقات مع العناصر المؤثرة في الساحة الدولية .

التحديات الاقتصادية : تتمثل التحديات الاقتصادية التي يلزم تجاوزها من حيث استغلال السودان لفرصه الاقتصادية ، بغية الخروج من أزيمته وتصحيح مساره الاقتصادي في الآتي :

- أ - **إستعادة التوازن الاقتصادي** ، لابد أن تبذل الحكومة أقصى جهدها لانفاذ برنامجها الاسعافي الثلاثي الهادف الي استعادة التوازن الداخلي والخارجي للاقتصاد السوداني من خلال السيطرة علي التضخم وخفض معدلاته ، وإستقرار سعر الصرف عند سعر موحد ومنخفض نسبياً .
- ب **تحديات التنمية** ، فالحكومة السودانية مطالبة بتحقيق تنمية متوازنة قطاعياً وجغرافياً تستهدف تحسين مستوي المعيشة والحد من الفقر وخفض معدلات البطالة . ويتطلب ذلك جهداً تنموياً كبيراً يتضمن إصلاح القطاع الزراعي والاستفادة من كل الفرص المتاحة فيه ، وتطوير القطاع الصناعي إستناداً الي فرص التصنيع الزراعي المتاحة في السودان، وكذلك إيلاء اهتمام أكبر وجاد لقطاعي التعدين والسياحة . ولتحقيق كل ذلك لابد من جذب الإستثمارات نحو القطاعات الانتاجية ، وتقوية الجهاز المصرفي بمزيد من الاصلاحات علي مستوي السياسات وعلي مستوي الوحدات المصرفية ، والعمل علي تحقيق مزيد من التحسينات والتطوير علي مستوي البنيات الأساسية . وفي جانب الخدمات الاجتماعية فإن مزيداً من الجهد يجب أن يبذل

لتحسين أوضاع التعليم و الصحة لارتباط ذلك بشكل مباشر بتنمية الموارد البشرية .

المبحث الرابع : تحليل أداء الاقتصاد السوداني قبل وبعد الانفصال :

في هذا المبحث سنتناول تحليل أداء الاقتصاد السوداني قبل إنفصال الجنوب وبالتحديد خلال السنوات العشر الاخيرة التي سبقت تحول دولة السودان الموحد الي دولتين منفصلتين ومستقلتين عن بعضهما تماماً . وسنعتد في هذا السياق علي أداء المؤشرات الاقتصادية الكلية بشكل عام والتي تعكس نتائج أداء الاقتصاد السوداني خلال الفترة المعينة وعلي رأسها معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي ومعدل نمو متوسط دخل الفرد وموقف التضخم واداء القطاع الخارجي وموقف سعر الصرف .

لقد سبقت الإشارة في جزء سابق من هذه الدراسة الي التحسن الملموس الذي حدث في مجمل الأداء الاقتصادي الكلي في السودان منذ العام 1997م وحتى العام 2008م ، ثم التراجع الذي شهده ذلك الاداء منذ العام 2009م وبنظرة عامة لأداء المؤشرات الاقتصادية الكلية عن تلك الفترة تبدو الصورة أكثر وضوحاً وجلاءً حول ما اشارت اليه الدراسة في هذا الخصوص ، والجدول التالي يشير الي ذلك بشئ من الوضوح التفصيل علي النحو التالي :

جدول رقم (1) يوضح المؤشرات الاقتصادية الكلية للسودان (2001م - 2011م)
(بالنسبة المئوية)

السنة	معدل نمو الناتج المحلي	معدل نمو متوسط دخل الفرد	معدل التضخم	الميزان التجاري	سعر الصرف مقابل الدولار
1999م	6	4	18	4.7	2.5
2000م	8.3	5.3	7	4.4	2.6
2001م	6.2	5	7.4	4.6	2.6
2002م	5.4	5.2	8.0	4.5	2.6
2003م	7.1	5.0	8.1	(4.2)	2.6
2004م	5.1	3.0	7.5	(4.7)	2.6
2005م	6.3	3.0	7.5	(3.8)	2.4

2006م	11.3	4.1	8.4	(9.9)	2.1
2007م	10.2	7.7	8.1	(3.8)	2.0
2008م	6.8	4.5	13.3	(0.8)	2.1
2009م	4.	2.2	11.2	(5.8)	2.3
2010م	2.4	2	13.1	(4.7)	2.4
2011م	3.3	1.5	34	(4.3)	2.9
2012	1.3	2	37	(5.7)	4.3

المصدر: تقارير بنك السودان وتقارير البنك الدولي حول التنمية في إفريقيا 2011م^[17]

بقراءة البيانات الواردة في الجدول أعلاه حول بعض المؤشرات

الاقتصادية الكلية التي تعكس أداء الاقتصاد السوداني خلال العشر سنوات

الماضية ، يمكن ملاحظة الآتي :

- بالنسبة لنمو الناتج المحلي الإجمالي ، فقد ظل يحقق معدلات إيجابية طوال الفترة المعنية ، حيث وصل أفضل حالاته في العامين 2006م ، 2007م بمعدل بلغ 11.3% و 10.2% علي التوالي . غير أنه أخذ في التراجع وبشكل ملحوظ منذ العام 2008م حيث حقق معدلات متدنية بلغت ادني حد لها في العامين 2010م و 2011م بمعدل 2.4% و 3.3% علي التوالي . وبدل ذلك علي تراجع أداء الإقتصاد الكلي خلال الاربع سنوات لآخيرة ، بعد أن كان قد سجل تصاعداً ملحوظاً في السنوات الست الاولي من الفترة كنتيجة للإصلاحات الاقتصادية التي تمت خاصة في النصف الثاني من تسعينات القرن المنصرم . ويعزي ذلك التراجع إلي تأثيرات الأزمة المالية العالمية التي ألفت بظلالها في العام 2008م وعمت تداعياتها كل إقتصاديات دول العالم .فضلاً عن تأثيرات الأوضاع السياسية التي كانت تعيشها البلاد والتي اقتضت التوسع في الإنفاق الحكومي الجاري علي حساب الإنفاق التنموي والإستثماري .

وإن كانت هنالك ثمة ملاحظات ضرورية لا بد من إبدائها في هذا

الجانب ، فهي تتعلق بمساهمة القطاعات الانتاجية في الناتج المحلي الاجمالي ، حيث تراجعت نسبة مساهمة القطاع الزراعي فيه بدرجة كبيرة ، فبعد أن كانت النسبة حوالي 38.8% عام 2003م إنخفضت الي 26.2% عام 2008م والي 29.7% عام 2009م . أما القطاع الصناعي فقد إرتفعت نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي بفضل دخول صناعة النفط ضمن مكوناته منذ العام 1998م ، حيث يلاحظ تزايد تلك النسبة عاماً بعد عام خلال العشر سنوات

الماضية . فقد كانت في العام 2002م حوالي 21% ، ثم أخذت في التصاعد من سنة لأخرى حتي بلغت 34% عام 2008م ، قبل أن ينخفض إلي 26% عام 2009م . والجدول التالي يؤكد ما تم ذكره علي النحو التالي :

جدول رقم (2) يوضح نسبة مساهمة كل من القطاع الزراعي والقطاع الصناعي

في الناتج المحلي الإجمالي (2002م - 2009م) بملايين الدينارات

القطاع / السنة	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
الزراعي	41.9	38.8	35.2	32	30.1	28.1	26.2	29.7
الصناعي	21	22	35.8	28.3	29.2	31.2	34	26

المصدر : [19] The World Bank Africa Development Indicators 2011

- بالنسبة لنمو متوسط دخل الفرد ، فإنه تلاحظ تسجيله لمعدلات متذبذبة وغير مستقرة ، فبعد أن حقق معدلاً بلغ 5% عام 2003م تراجع في عامي 2004م و 2005م ليبلغ 3% و 4.1% علي التوالي ، ثم قفز إلي 8.9% في عام 2006م ، ثم أخذ في الانخفاض المتوالي خلال أعوام 2007م و 2008م و 2009م بمعدلات بلغت 7.2% ، 4.5% و 2.2% علي التوالي . والمعروف أن نمو متوسط دخل الفرد يرتبط بمعدل نمو الدخل القومي ومعدل نمو السكان ، ولذلك فإن التذبذب في معدلات نمو متوسط دخل الفرد في السودان خلال الفترة المعنية ربما يفسره عدم التوافق بين نمو الدخل القومي والنمو السكاني في البلاد .

- بالنسبة للتضخم ، فقد شهدت معدلاته إستقراراً خلال السنوات من 2001م - 2007م ، حيث ظل لفترات طويلة رقم آحادي تروح بين 7.2% و 8.4% غير أن ذلك الإستقرار أخذ في التراجع منذ العام 2008م ، حيث بدأ معدل التضخم في الإرتفاع ليصل في ذلك العام 14.3% ، ثم إنخفض بعض الشيء في العامين التاليين ليعاود الصعود من جديد وبشكل حاد خلال العام 2011م .

- بالنسبة لأداء قطاع التجارة الخارجية ، فإن موقف الميزان التجاري يعكس عجزاً مستمراً ومتنامياً في بعض الأحيان ، في أداء هذا القطاع ، حيث لم تسجل حالة فائض واحدة خلال سبع سنوات (2003م - 2009م) . بل أن نسبة عجز الميزان التجاري إلي الناتج المحلي الإجمالي وصلت في عامي

2005م و 2006م إلي 9.9% و 10.9% . وهذه النسب تعكس حجم الفجوة في الميزان التجاري أي أن قيمة الواردات أكبر بكثير من قيمة الصادرات ، مما يعني ارتفاع درجة اعتماد الاقتصاد السوداني علي العالم الخارجي ، وفي نفس الوقت يعني ضعف الأداء العام للاقتصاد السوداني . ويجب أن لا ينظر إلي الإنخفاض الكبير في نسب العجز في الميزان التجاري الذي حدث عام 2008م ، والذي بلغ 0.8% باعتباره مؤشراً لتحسن الأداء الاقتصادي في السودان ، لأنه من الواضح أن ذلك الإنخفاض إنما يرجع إلي ارتفاع عائدات صادرات النفط نتيجة لارتفاع أسعاره في الأسواق العالمية في ذلك العام .

- بالنسبة لسعر الصرف ، فقد سجل إستقراراً نسبياً خلال العشر سنوات الماضية (2001م - 2011م) ، حيث إستقر في الأربع سنوات الاولى من تلك الفترة عند 2.6 جنيهاً مقابل الدولار الامريكي ، ثم سجل إنخفاضاً ملحوظاً في السنوات الثلاث التالية إلي أن بلغ 2 جنيهاً مقابل الدولار الامريكي في العام 2007م . ثم أخذ في الإرتفاع من عام لآخر خلال الأربع سنوات الاخيرة من الفترة المعنية إلي أن بلغ 2.9 جنيهاً مقابل الدولار عام 2011م . ويعود الاستقرار النسبي في سعر الصرف خلال معظم سنوات تلك الفترة إلي تمكن السودان من بناء إحتياطي نقدي مقدر بالاستفادة من عائدات الصادرات النفطية التي بلغت 90% من جملة عائدات الصادرات السودانية .

المطلب الأول : النتائج :

إذاً ومن خلال التحليل السابق للأداء العام لأهم مؤشرات الاقتصاد الكلي في السودان خلال العشر سنوات التي سبقت إنفصال الجنوب ، يمكننا إستخلاص النتائج التالية :

1. التحسن النسبي الذي طرأ علي أداء الاقتصاد السوداني يعود بدرجة أساسية إلي دخول النفط ضمن مكونات الاقتصاد السوداني ، وليس بسبب أي تغيير جذري في بنية الاقتصاد أو تحسن نوعي في أداء هيكله القائمة ، وإلا لما ظل العجز قائماً ومستمراً في الميزان التجاري للسودان ، ولما تدهورت قيمة الجنيه السوداني .

2. علي الرغم من الآثار الايجابية للإصلاحات الاقتصادية التي اجريت منذ تسعينات القرن المنصرم علي أداء الاقتصاد السوداني ، إلا ان الازمة المالية العالمية أثبتت مدي تجذر الإختلال الهيكلي فيه .
3. إتسم المسار التاريخي لتطور الاقتصاد السوداني بالتذبذب بين حالات من الاستقرار والاستقرار . ويرجع ذلك بصورة أساسية لإضطراب السياسات الاقتصادية والتنمية من جهة ، ولعدم الاستقرار السياسي طوال فترات الحكم الوطني من جهة أخرى .
4. علي الرغم من الجهود التنموية والإصلاحية التي بذلت لتحسين وضعية الاقتصاد السوداني إلا أنه ما زال يعاني من إختلالات جوهرية تتعلق ببنائه الهيكلي .
5. ينطوي الاقتصاد السوداني علي فرص إقتصادية كبيرة اذا احسن التعامل معها وإستغلالها بالكفاءة اللازمة فإن من شأنها أن تضعه في المسار الصحيح وتجعله قادراً علي إمتصاص الهزات التي تواجهه .
6. هنالك عدد من التحديات السياسية والاقتصادية لابد من مواجهتها والعمل علي تجاوزها حتي نتمكن من الاستفادة القصوي من الفرص لاقتصادية الكبيرة المتوفرة في الاقتصاد السوداني .

المطلب الثاني : التوصيات :

وعلي ضوء النتائج فإنه يمكن تقديم التوصيات الآتية :

1. الإهتمام الجاد بمعرفة تجارب الماضي الخاصة بمسار الاقتصاد السوداني وإستخلاص الدروس والعبر منها وتجنب تكرار أخطائها .
2. العمل بجدية ومسئولية علي معالجة الاختلالات الهيكلية التي ظل يعاني منها الاقتصاد السوداني منذ الاستقلال بتبني إستراتيجيات وبرامج تنموية واقعية تعمل علي تقوية البناء الهيكلي للاقتصاد وتنويع قاعدته الإنتاجية .
3. بذل الجهد لتجاوز التحديات السياسية والاقتصادية التي تواجه الاقتصاد السوداني و تحول دون تحسن أوضاعه .

4. إتخاذ التدابير والسياسات المناسبة والفاعلة للاستفادة من الفرص الاقتصادية الواسعة المتوفرة للاقتصاد السوداني .
5. حل كافة القضايا العالقة مع دولة جنوب السودان وتذليل العقبات التي تواجه فتح المعابر وتنشيط حركة الاقتصاد وتفعيل الاتفاقيات التجارية والبرتكولات والمصفوفات الأمنية .
6. تطبيع العلاقات الدولية مع الدول الكبرى ذات السيادة الاقتصادية والسياسية والمالية والتجارية .

الخاتمة :

ونجزم القول أن انفصال جنوب السودان عن دولة السودان الموحد منذ التاسع من يوليو 2011م سيعزز من الأحداث التي تشكل منعطفاً حاداً في المسار التاريخي للدولة السودانية الحديثة . ذلك أن آثاره السياسية والاقتصادية والاجتماعية ستظل قائمة ومستمرة فترة زمنية لا يتوقع أن تكون قصيرة بحكم تداخل وتشابك معطيات الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي وتعقيداته ، والتي لا يمكن أن تحسم بسهولة ويسر بمجرد انفصال الدولة التي تشكلت عبر قرنين من الزمان إلي دولتين مستقلتين عن بعضهما بقرار أو إتفاق سياسي أمّلته ظروف سياسية مرتبطة بمرحلة تاريخية معينة .

ستصبح الآثار الاقتصادية هي الأكثر صيناً وانتشاراً من بين مختلف الآثار التي خلفها الانفصال ، ليس فقط بالنسبة للسودان الموحد علي حدا وإنما أيضاً بالنسبة للدولة الوليدة . لاسيما إن تلك الآثار ربما ستكون علي حساب كثير من المكاسب الاقتصادية التي تحققت بشكل نسبي خلال سنوات عديدة سبقت الانفصال . وربما لا تقتصر تلك الآثار علي الواقع الاقتصادي المعاش في الفترة التي تلي الانفصال ، بل يتوقع ان تمتد لتلقي بظلالها الكثيفة علي مستقبل الاوضاع الاقتصادية في السودان .

لقد أصبح السودان بعد الانفصال دولة ذات واقع جديد ، وبها معطيات وتعقيدات وتحديات جديدة ، كما أن مستقبلها الاقتصادي غير واضح المعالم . وقد أفرز هذا الواقع وضعاً إقتصادياً يكتنفه الغموض ومتأزماً وغير مستقراً وربما يطول أمده في كل الاحوال .

المراجع والمصادر:

1. أحمد رفعت عدوي ، المديونية الخارجية ، قضايا ما بعد الانفصال ، أوراق المؤتمر العلمي الرابع للجمعية السودانية للعلوم السياسية ، (الفترة 28-29 نوفمبر 2010م) ، مركز الراصد للدراسات السياسية والاستراتيجية ، الخرطوم 2010م .
2. أحمد مجذوب ، نتيجة التناول للقطاعات الاقتصادية ، في : واقع ومستقبل الاقتصاد السوداني ، المنتدى ، مركز الراصد للدراسات السياسية والاستراتيجية ، العدد التاسع عشر ، يونيو 2011م .
3. الاستراتيجية القومية الشاملة (1992م - 2002م) المجلد الاول .
4. الزراعة في السودان ، www.sudannaway.sd.gography.states.elgadaref.htm
5. العرض الاقتصادي ، وزارة المالية والاقتصاد الوطني 2000-2005م .
6. أكرام محمد صالح حامد ، الابعاد الدولية لمياه النيل في حالة إنفصال جنوب السودان ، في : قضايا ما بعد الاستفتاء ، أوراق المؤتمر العلمي الرابع للجمعية السودانية للعلوم السياسية ، الخرطوم 28-29 نوفمبر 2010م .
7. بلال يوسف المبارك ، مشاكل ومعوقات الصناعة في السودان ، ورشة عمل ظاهرة الاغراق السلعي في السودان ، مركز دراسات الشرق وافريقيا 2008م .
8. حسن بشير محمد نور ، أثر الازمة المالية علي مؤشرات الحرية الاقتصادية ورأسمالية المساهمة ، مجلة التنوير ، مركز التنوير المعرفي ، الخرطوم ، العدد الثامن ، ديسمبر 2009م .
9. حسن علي الساعوري ، مياه النيل ، في : قضايا ما بعد الإستفتاء ، أوراق المؤتمر العلمي الرابع للجمعية السودانية للعلوم السياسية ، الخرطوم 28-29 نوفمبر 2010م ص 171 .
10. صلاح الدين علي ، السودان ، الاسكندرية ، منشأة المصارف ، 2000م .
11. صندوق النقد الدولي ، تقرير حول وضع الاقتصاد السوداني بعد الانفصال ، أبريل 2011م
12. عبد الوهاب عثمان الشيخ موسي ، منهجية الاصلاح الاقتصادي في السودان ، الخرطوم ، شركة مطابع السودان للعملة المحدودة ، 2011م .
13. عبده مختار موسي ، دارفور من أزمة دولة إلي صراع القوي العظمي ، الدار العربية للعلوم مركز الجزيرة للدراسات ، بيروت ، ط 1 ، 2009م .
14. عثمان ابراهيم السيد - الاقتصاد السوداني - طبعة 2 - 1982م .

15. عثمان إبراهيم السيد ، مشكلات النقل في السودان ، في : قضايا النقل في السودان، أوراق المؤتمر العلمي حول قضايا النقل في السودان ،مركز دراسات الشرق وإفريقيا ، الخرطوم ،2004م .
16. محمد عمر بشير ، تاريخ الحركة الوطنية في السودان (1900-1969م)، ترجمة هنري رياض وآخرون ، الدار السودانية للكتب ، الخرطوم .
17. موقع بنك السودان المركزي www.cbos.gov.sd/node/250
18. www.c.i.a.facebook.com
19. The World Bank Africa Development Indicators 2011 .

التنقيب في البيانات و اتخاذ القرارات (نموذج تطبيقي لخزان خشم القرية)

Data mining and decision-making (An Applied Study on
KhashmAlgirba Dam)

د. سيف الدين عثمان فتوح (أستاذ علوم الحاسوب المشارك)

(بكلية الإمارات للعلوم والتكنولوجيا)

د. الشفيق جعفر محمود (أستاذ مساعد)

(جامعة المجمعة، كلية العلوم الإنسانية بالغاظ، قسم تقنية المعلومات)

المستخلص:

إن استخدام تقنيات التنقيب في البيانات يوفر للمؤسسات في جميع المجالات القدرة على استكشاف و التركيز على أهم المعلومات في قواعد البيانات، كما تركز تقنيات التنقيب في البيانات كذلك على بناء التنبؤات المستقبلية و استكشاف السلوك و الاتجاهات مما يسمح باتخاذ القرارات الصحيحة و في الوقت المناسب. كلمات مفتاحيه: تنقيب البيانات ، التنبؤ ، البيانات

Abstract

The use of techniques Data mining provides for institutions in all areas the ability to explore and focus on the most important information in the databases, also focusing techniques data mining as well as to build a future forecasts and exploration behavior and trends, which allows to take the right decisions and taken in a timely manner.

Keywords: Data mining, Forecasting, Data**مقدمة:**

يتميز عصرنا الراهن (عصر الانترنت و الاقتصاد الرقمي) بالسيل العظيم و الانتشار الواسع النطاق للبيانات حتى أصبح من المستحيل على المحللين استخلاص معلومات ذات معنى باللجوء فقط إلى المداخل التقليدية للتحليل التمهيدي للبيانات. مع وجود كميات كبيرة من البيانات المخزنة في قواعد البيانات و مخازن البيانات ازدادت الحاجة إلى تطوير أدوات تمتاز بالقوة لتحليل البيانات و استخراج المعلومات و المعارف منها، من هنا ظهر ما يسمى بالتنقيب في البيانات كتقنية تهدف إلى استخراج المعرفة من كميات هائلة من البيانات. و هي تقنية حديثة فرضت نفسها بقوة في عصر المعلوماتية، و استخدامها يوفر للشركات و المنظمات في جميع المجالات القدرة على استكشاف و التركيز على أهم المعلومات في قواعد البيانات، كما تركز تقنيات التنقيب على بناء التنبؤات المستقبلية و استكشاف السلوك و الاتجاهات مما يسمح باتخاذ القرارات الصحيحة و اتخاذها في الوقت المناسب. و التي تعتبر بدورها مرحلة من مراحل عملية أكثر تعقيدا هي استكشاف المعرفة في قواعد البيانات، و المرتبطة إلى حد بعيد بعملية تطوير أخرى مهمة جدا هي مستودعات البيانات. حيث أن الكثير من الشركات و المنظمات الرائدة اليوم تستخدم عملية استكشاف المعرفة في قواعد البيانات بشكل منهجي و منظم بوصفها تشكل جوهر العمل الذي يعتمد عليه في تفعيل النشاط و تحقيق الميزة التنافسية.

أهمية أسلوب تنقيب البيانات:

- 1) عملية تحليلية للاستكشاف والبحث في بيانات ضخمة وهائلة لاستخراج أنماط مفيدة وإيجاد العلاقات ومدى الارتباط بين عناصرها.
- 2) من اجل تحليل البيانات للحصول علي علاقات جديدة وغير متوقعة.
- 3) نقل عالم الأنظمة الواقعي إلي عالم افتراضي يمارس فيه متخذوا القرار التحليل واختبار الفرضيات علي شاشات الحاسوب ذات القدرة الرسومي العالية الدقة

إلى أن يصلوا إلى ما يطمحون إليه من فهم وقناعات قبل اتخاذ القرارات بشأن ما يدرسونه من أنظمة.

4) التنبؤ ومن ثم استنتاج إجابات مقدرة تقديرا إحصائيا لكميات.

أهداف أسلوب تنقيب البيانات:

1) إن التنقيب في قواعد البيانات يهدف إلى انتزاع واستخلاص أنماط مفيدة، وهي تكنولوجيا حديثة، أصبحت مهمة في ظل التطور السريع وانتشار استخدام قواعد البيانات.

2) استخدامها يوفر للمؤسسات وأجهزة الأمن في جميع المجالات القدرة علي استكشاف، والتركيز علي أهم المعلومات في قواعد البيانات.

3) تركز تقنيات التنقيب علي بناء التنبؤات المستقبلية واستكشاف السلوك والاتجاهات، مما يسمح بتقدير القرارات الصحيحة واتخاذها في الوقت المناسب.

4) تجيب تقنيات التنقيب علي العديد من الأسئلة، وفي وقت قياسي، بخاصة تلك النوعية من الأسئلة التي يصعب الإجابة عليها، إن لم يكن مستحيلا، باستخدام تقنيات الإحصاء الكلاسيكية، والتي كانت إن وجدت فإنها تستغرق وقتا طويلا والعديد من الإجراءات.

الإطار النظري

أولا: مفهوم التنقيب في البيانات (Data Mining)

ظهر مصطلح التنقيب في البيانات في منتصف التسعينات في الولايات المتحدة الأمريكية، وهو يجمع ما بين الإحصاء و تكنولوجيا ت الإعلام (قواعد البيانات، الذكاء الاصطناعي، التعلم الآلي « Machine Learning » ...).

و توجد عدة تعريفات لهذا المفهوم منها ، حيث يمكن تعريفها بأنها : " الاستكشاف الآلي أو المؤتمت لأنماط شائقة و غير جلية مخفية في قاعدة بيانات معينة" (1) ، أو أنها: " إجراءات تحليل دقيقة وذكية، تفاعلية و تسلسلية، تسمح لمسيرى النشاطات عند استخدام هذه الإجراءات باتخاذ قرارات والقيام بأعمال ملائمة في صالح النشاط المسؤولين عنه و المؤسسة التي يعملون بها" (2) ، أو أنها: " عبارة عن تحليلات لكمية كبيرة من البيانات بغرض إيجاد قواعد و أمثلة و نماذج التي يمكن أن تستخدم تقود و تدل أصحاب القرار، و تتنبأ بالسلوك المستقبلي" (3) ، كما يمكن تعريفها كذلك بأنها: " تحليل لمجموعات كبيرة الحجم من البيانات المشاهدة للبحث عن علاقات محتملة و تلخيص للبيانات في أشكال جديدة لتكون مفهومة و مفيدة لمستخدمها" (4).

من خلال التعريفات السابقة يمكن القول إن التنقيب في قواعد البيانات يهدف إلى استخراج المعلومات المخبأة فيها، واستخدامها يوفر للمؤسسات في جميع المجالات على استكشاف، والتركيز على، أهم المعلومات في قواعد البيانات، بالإضافة إلى كثرة البيانات الموجودة والمخزنة في ما يسمى بقواعد البيانات (*database*)، أصبحت موضوع تساؤل من عديد من الباحثين للاستفادة منها ، ومع زيادة انتشار مستودعات التخزين الضخمة ما يدعي (*data warehousees*)، أصبح من الضروري إيجاد تقنيات وطرق ووسائل لاستخلاص المعلومات والمعرفة من مثل هذه البيانات المكدسة واستغلالها في حل المشاكل واتخاذ القرارات، باستخدام تطبيقات الحاسوب الحديثة والتي تعتبر تكنولوجي حديثة ذكية قائمة على جعل الحاسوب "يفكر كما يفكر الإنسان ويفعل كما يفعل الإنسان " جاءت فكرة الكشف والتنقيب على هذه البيانات بطرق ذكية للمساعدة في حل المشاكل واتخاذ القرارات. وتعتبر خطوة من خطوات استكشاف المعرفة من قواعد البيانات.

ثانيا: العوامل المحركة لثورة التنقيب في البيانات

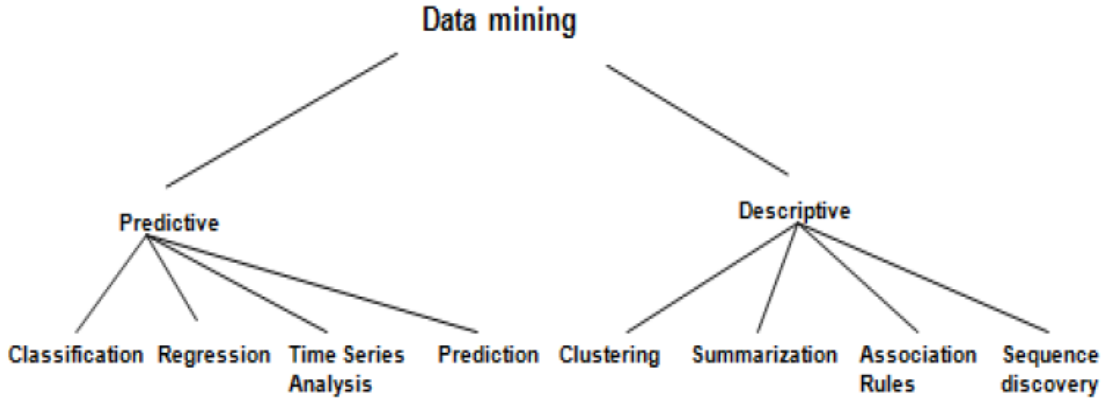
يمكن تقسيم العوامل المحركة لثورة التنقيب في البيانات إلى قسمين رئيسيين هما: (5)

نماذج التنقيب في البيانات نوعان: النماذج التنبؤية (*Predictive*

Data Mining) يحاول إيجاد أفضل التنبؤات اعتمادا على

المعطيات ويعتمد هذا التنقيب علي استخدام المعلومات القديمة لتوقع ما سيحدث في المستقبل، والنماذج الوصفية (*Descriptive Data Mining*) تعتمد علي إعادة تنظيم البيانات والتنقيب في أعماقها لاستخراج المؤشرات الموجودة فيها.

شكل رقم 1: أنواع ومهام تقنية تنقيب البيانات



Mining Introductory and Advanced Topics, Prentice Hal 2003

تناول شكل رقم 1: نماذج التنقيب في البيانات وتنقسم إلى نوعان: النماذج التنبؤية (*Predictive*) والنماذج الوصفية (*Descriptives*)، وهناك عدة أدوات للتنقيب في البيانات، نذكر أهمها:

1. السلاسل الزمنية *Time Series Analysis*

السلسلة الزمنية هي عبارة عن قيم ظاهرة من الظواهر في سلسلة تواريخ متلاحقة، أياماً أو أشهراً أو سنوات والهدف من وراء تحليل سلسلة زمنية هو دراسة التغيرات التي تكون قد طرأت على الظاهرة التي تمثلها خلال فترة زمنية وتحليل أسبابها ونتائجها أو التنبؤ اعتماداً على فكرة من حوادث الماضي للمستقبل⁽⁶⁾.

الهدف من دراسة السلسلة الزمنية وتحليلها هو تعرّف التغيرات التي طرأت على الظاهرة التي تمثلها في مدة من الزمن، ثم تحليل أسبابها ونتائجها وتحديد اتجاهها حتى يمكن استخدامها للتقدير والتنبؤ بالمستقبل، وللتنبؤ بسلوك مسار الاتجاه العام للظاهرة في المستقبل يجب استخدام أحد منحنيات النمو المعبر عنها بعلاقة رياضية أو بنموذج رياضي وباستخدام هذا النموذج الرياضي يمكن تحديد معدل نمو السلسلة الزمنية موضوع الدراسة وتحديد الاتجاه العام لهذه السلسلة وتحديد القيمة التي يمكن أن يصل إليها هذا الاتجاه في المستقبل.

وتحليل السلاسل الزمنية هي تقدير نموذج رياضي يمكنه أن يحاكي تقريبا التدرج التاريخي لتلك الظاهرة بحيث يمكنه أن يقدر بدقة قيم السلسلة الزمنية ويمكن استخدامه بالتنبؤ بقيم مستقبلية لهذه الظاهرة⁽⁷⁾.

2. التصنيف (Classification):

يتمثل التصنيف في تفسير أو التنبؤ بخاصية فرد ما من خلال خصائص أخرى. هذه الخاصية هي عموما كيفية⁽⁷⁾. ويمكن إنجاز التصنيف بالاعتماد على الأساليب الإحصائية القديمة مثل الانحدار و التحليل التمييزي، أو بالاعتماد على أساليب حديثة نسبيا مثل قوى الارتباط و الاستنتاج المستند إلى الحالة و الشبكات العصبية.

3. التنبؤ (Prediction):

يشبه التنبؤ التصنيف أو التقدير، ما عدا أن البيانات تصنف على أساس التنبؤ بسلوكها المستقبلي أو تقدير قيمتها المستقبلية⁽⁸⁾. حيث أن المتغير التابع المتنبأ به هو متغير كمي. و من الأدوات التقليدية المستخدمة في التنبؤ نذكر على سبيل المثال: الانحدارات بأنواعها و التحليل التمييزي. أما الأساليب الجديدة فتشتمل على قواعد الارتباط و شجرة القرار و الشبكات العصبية و الخوارزميات الوراثية.

4. التلخيص (Summarization):

يشير التلخيص إلى أساليب تفتتت كتل البيانات الكبيرة إلى مقاييس موجزة، توفر وصفا عاما للمتغيرات و علاقاتها⁽⁶⁾. و من الأمثلة على أساليب التلخيص نذكر: المتوسطات، و المجاميع، والإحصائيات الوصفية التي تتضمن مقاييس النزعة المركزية مثل المتوسط الحسابي و الوسيط والمنوال، ومقاييس التشتت مثل الانحراف المعياري.

5. العنقدة أو التجزئة (Clustering):

تجثل التجميع العنقودي أو التجزئة إلى قطاعات في البحث عن مجموعات متجانسة في مجتمع من الأفراد⁽⁹⁾. و يشير التجميع العنقودي أو التجزئة إلى قطاعات إلى عملية تشكيل مجموعات أو قطاعات مؤلفة من أفراد أو أصحاب أسر، و ذلك بالاستناد إلى معلومات متضمنة في مجاميع من المتغيرات التي تصفهم. و الغرض من التجميع العنقودي المساعدة على تطوير برامج تسويقية مصممة على مقاسات ال زبائن

أنفسهم، و التي بالإمكان استخدامها لاستهداف أعضاء لكل قطاع من هـ
القطاعات على أمل ترغيبهم في تكرار الشراء أو التحول إلى زبائن موالين⁽¹⁰⁾.
وتتم أساليب التجميع العنقودي غالبا بمساعدة أساليب التحليل العنقودي
الإحصائية و الأساليب المستندة إلى شجرة القرار ، و الشبكات العصبية و
الخوارزميات الوراثية.

6. تحليل الارتباط (*Rule Analysis*):

يتمثل الارتباط في البحث عن علاقات أو ارتباطات موجودة بين عدة خصائص⁽¹¹⁾.
و يشير تحليل الارتباط إلى مجموعة من الأساليب التي تستخدم لربط أنماط الشراء عبر
القطاعات المتقاطعة أو عبر الوقت. فمثلا يقوم أسلوب تحليل سلة السوق (نوع من
أنواع الارتباط) باستخدام المعلومات الكامنة في السلع التي اشتراها المستهلكون فعليا
للتنبؤ بالسلع المحتمل شراؤهم إياها إذا ما تم تقديم عروض خاصة لهم أو إذا تم
تعريفهم بهذه السلع⁽¹²⁾.

7. الكشف عن التغيرات أو الانحرافات (*Change and*

deviation detection)

يرتكز على استكشاف التغيرات المهمة جدا في البيانات من خلال قياسات سابقة
أو قيم معيارية.

ثالثا: مراحل عملية التنقيب في البيانات

يمكن تلخيص مراحل و خطوات عملية التنقيب في البيانات كما يلي:⁽¹³⁾

1. فهم طبيعة الأعمال (*Business Understanding*): يعتبر المطلب الأول

لاكتشاف المعرفة هو فهم المشاكل و المسائل التي تواجهها الأعمال. و بمعنى

آخر، كيف يمكن تحقيق المنفعة الأعظم من التنقيب في البيانات، مما يتطلب

وجود صيغة واضحة و محددة لأهداف الأعمال.

2. فهم البيانات (*Data Understanding*) : تعتبر مسألة معرفة ماهية

وطبيعة البيانات عامل مهم في نجاح عملية التنقيب في البيانات و اكتشاف المعرفة.

حيث أن معرفة البيانات بصورة جيدة تعني مساعدة المصممين على استخدام

الخوارزميات أو الأدوات المستخدمة للمسائل المحددة بدقة عالية. و هذا يقود إلى تعظيم فرص النجاح بالإضافة إلى رفع الفعالية و الكفاءة لنظام اكتشاف المعرفة. و لا تحتاج عملية التنقيب في البيانات إلى تجميع البيانات في مستودع البيانات، أما إذا كان مستودع البيانات موجود في المنظمة، فمن الأفضل عدم احتكار المستودع بشكل مباشر لغرض التنقيب في البيانات.

و يمكن تلخيص الخطوات الضرورية لعملية فهم البيانات كالاتي:

- **تجميع البيانات (Data Collection):** و هي الخطوة الموجهة نحو تحديد مصدر البيانات في الدراسة بما في ذلك استخدام البيانات العامة الخارجية مثل الضرائب و غيرها.
- **توصيف البيانات (Data Description):** و هي الخطوة التي تركز على توصيف محتويات الملف الواحد من الملفات أو الجداول.
- **جودة البيانات و تحقيقها (Data Quality and Verification):** هذه الخطوة تحدد ما إذا كان تقليل أو إهمال بعض البيانات غير الضرورية أو كونها رديئة الجودة و قد لا تنفع في الدراسة. لأن النموذج الجيد يحتاج إلى بيانات جيدة مما يتوجب أن تكون البيانات صحيحة و ذات مضمون دقيق.
- **التحليل الاسترشادي للبيانات (Exploratory Analysis of Data):** تستخدم الأساليب مثل الإظهار المرئي أو التصور أو عملية التحليل المباشر (OLAP) التي تؤدي إلى إجراء التحليل الأولي للبيانات. و تعتبر هذه الخطوة مهمة و ضرورية لأنها تركز على تطوير الفرضيات المتعلقة بالمشكلة قيد الدراسة.

3. **تهيئة البيانات (Data Preparation):** و تشمل الخطوات التالية:

- **الاختيار (Selection)** و تعني اختيار المتغيرات المتوقعة و حجم العينة.

- صياغة المتغيرات و تحويلها (**Construction and Transformation Variables**) حيث يجب دائما أن تصاغ المتغيرات الجديدة لبناء النماذج الفعالة.
- تكامل البيانات (**Data Integration**): حيث أن مجاميع البيانات في دراسة التنقيب عن البيانات من الممكن خزنها في قواعد بيانات متعددة الأغراض التي تكون بحاجة إلى توحيدها في قاعدة بيانات واحدة.
- تصميم و تنسيق البيانات (**Data Formatting**) حيث تتعلق هذه الخطوة في إعادة ترتيب حقول البيانات كما يتطلب في نموذج التنقيب في البيانات.

4. صياغة نماذج الحل و ثبوتها (**Model Building and Validation**)

إن بناء و صياغة نموذج الحل السليم و الدقيق يتم من خلال عملية الخطأ و الصواب، حيث كثيرا ما تحتاج مثل هذه العملية إلى مساعدة المختصين في التنقيب عن البيانات بهدف اختبار و فحص مختلف البدائل للحصول على أفضل نموذج لحل المشكلة قيد الدراسة.

- 5. التقييم و تحليل نتائج النموذج (**Evaluation and Interpretation**):
 حالما يتم صياغة النموذج و التحقق من ثباته و صدقه، تجري مباشرة عملية التحقق من ثبات حزمة البيانات التي يتم تغذيتها بواسطة النموذج. وبما أن نتائج هذه البيانات معروفة، لذا فان النتائج المتوقعة تقارن مع النتائج الفعلية في ثبات حزمة البيانات قيد التشغيل. و تؤدي هذه المقارنة أو المفاضلة إلى التحقق من دقة النموذج.

6. نشر و توزيع النموذج (**Model Deployment**):

حيث تشمل هذه الخطوة على نشر و توزيع النموذج داخل المنظمة لمساعدة عملية صنع القرار. و أن النموذج الصالح يجب أيضا أن يحقق الرضا لدى المستفيدين طالما

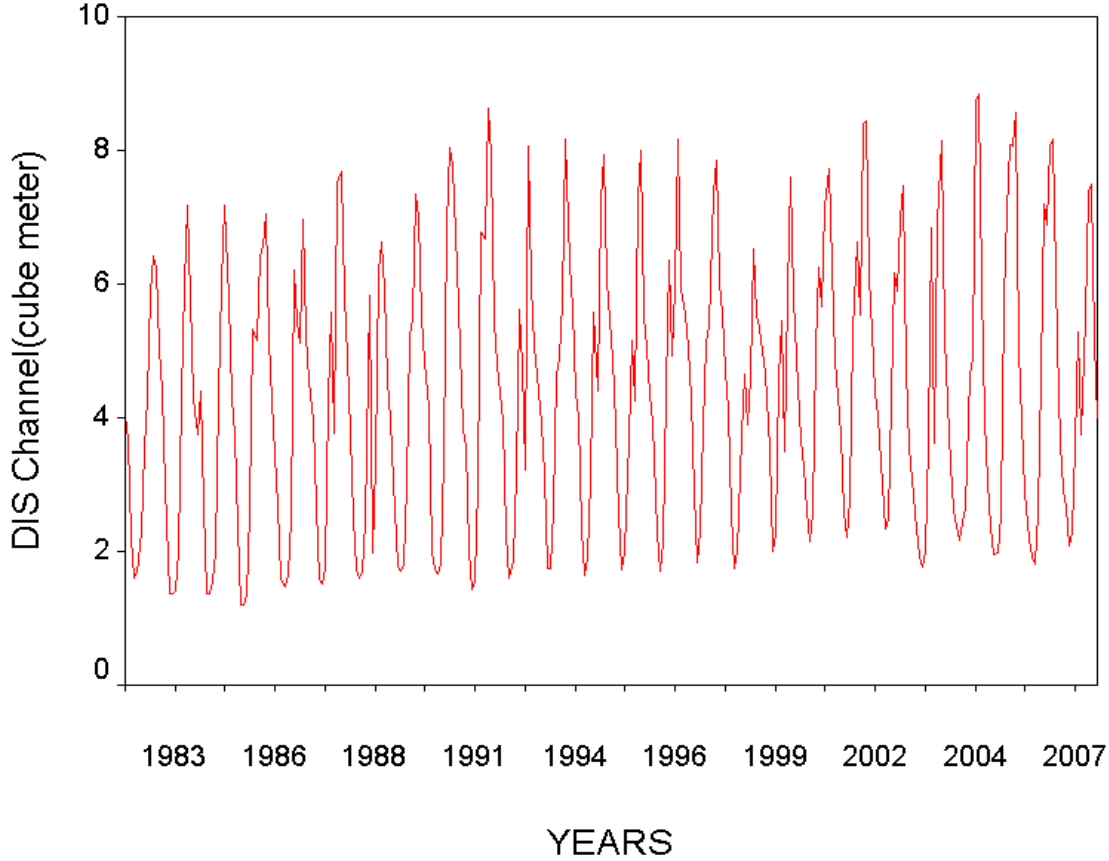
أن اختيار النموذج لابد أن يتم من خلال الدراسة الاسترشادية أو نموذج مصغر من
الدراسة الشاملة.

الإطار التطبيقي:

تم الحصول على بيانات الدراسة من إدارة خزان خشم القربة وهي عبارة عن المناسب السنوية مقاسه بالمتر المكعب، تم تطبيق البيانات للسلسلة الزمنية (هي مجموعة من المشاهدات الخاصة بظاهرة فاقد التردد الرئيسية للفترة 1981-2007م) والنتائج المتحصل عليها باستخدام تقنية تنقيب البيانات أسلوب السلاسل الزمنية كما تمر بالمراحل كما بالشكل 4-6 تمر بالمراحل التالية:

أولا التشخيص

ولتوضيح الأسس السابقة كما بالإطار النظري تم تطبيق متغير فاقد التردد الرئيسية والذي يمثل بياناته سلسلة زمنية وهي عبارة عن مناسب قراءات يومية للمياه للخزان لا بد من رسم السلسلة بيانيا باستخدام شكل السلسلة الزمنية عبر الزمن كما في الشكل التالي.



شكل رقم 1: Error! No text of specified style in document.: رسم بيانات السلسلة الزمنية لفاقد التردد

يتضح من خلال الشكل رقم 4-15 البياني للسلسلة متغير فاقد التربة عدم وجود اتجاه عام و هذا يعني إن السلسلة مستقرة في وسطها و كذلك نلاحظ عدم وجود تغيرات منتظمة في السلسلة.

من تطبيق أدوات التشخيص لمعرفة نوع النموذج تحصلنا علي نموذج من الدرجة الأولى وعند تشخيصية اتضح انه النموذج المناسب.

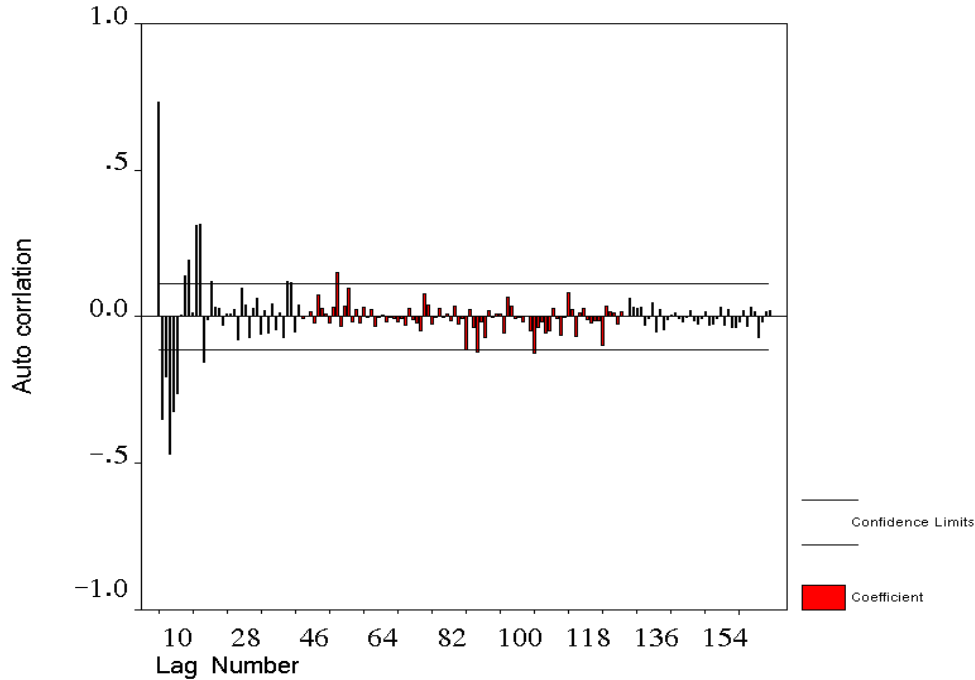
ثانيا تقدير معاملات النموذج

ولتقدير معاملات النموذج لابد من معرفة النموذج وتحديد رتبته والتأكد من ثباته واستقرار التباين كما موضحة كالتالي:

جدول رقم 1: Error! No text of specified style in document.

المقاييس الإحصائية لمنسوب فاقد التربة

فاقد التربة	Std.deviation	Mean	Maximum	Minimum
	1.986	4.348	8.848	1.195



شكل رقم 2: Error! No text of specified style in document.

بيانات السلسلة الزمنية لمنسوب فاقد التربة

يلاحظ من الرسم شكل رقم 4-16 إن المتغير فاقد التربة الرئيسية إن جميع معاملات الارتباط الجزئي تقع داخل فترة الثقة، وهذا يدل علي إن السلسلة الزمنية ساكنة (البيانات عشوائية).

ثالثا فحص مدي ملائمة النموذج (فاقد التربة الرئيسية)

لفحص مدي ملائمة النموذج نقوم بإجراء فحص البيانات الوصفية لمنسوب الفاقد واختبار المحاكاة لنموذج الانحدار الذاتي لسلسلة لمنسوب فاقد التربة كما يلي:

جدول رقم.: 2-Error! No text of specified style in document.

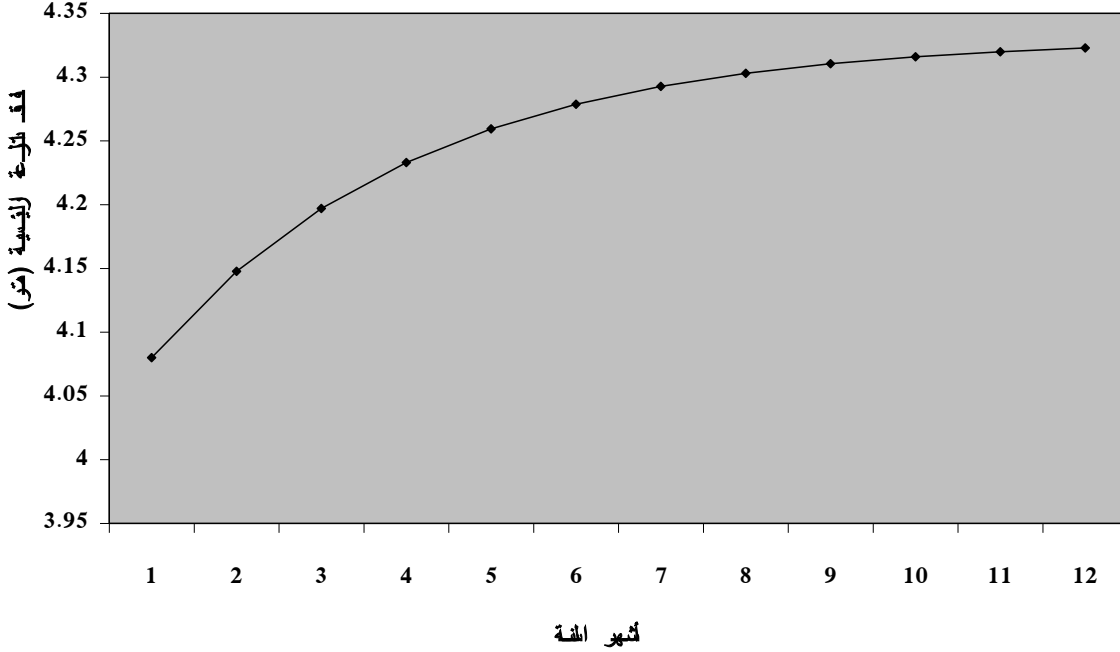
نموذج الانحدار الذاتي من الدرجة الأولى لسلسلة فاقد التربة

فاقد التربة	المقدرات	الخطأ المعياري	اختبار -ت	القيمة الاحتمالية
AR1	.7307	.03858	18.939	.0000
constant	4.3423	.28213	15.391	.0000

ثالثا لفحص مدي الملائمة واختبار المحاكاه نجد من الجدول رقم 4-8 أن القيم الاحتمالية المقدرات للنموذج AR2 تساوي أصفار و هذا يعني أن جميع المقدرات معنوية و لها تأثير ذو دلالة إحصائية.

رابعاً التنبؤ لمنسوب السلسلة الزمنية لمنسوب خلف التربة الرئيسية

التنبؤ للعام 2007م لمنسوب لفاقد التربة الرئيسية



نلاحظ إن القيم المتوقعة متزايدة لفاقد التربة مما يؤثر سلبا علي ري المساحات وبالتالي ينعكس علي إنتاج المحاصيل في المشروع.

الخلاصة:

إن إدماج مزايا تكنولوجيا المعلومات مع الطرق الإحصائية و الخوارزميات قاد إلى توفر الإمكانيات اللازمة للتنبؤ بالسلوك المستقبلي و من ثم وضع الحلول المناسبة للمشكلات قبل وقوعها في حال إمكان حدوثها، أو من باب التنبؤ بهدف التطوير و التحديث بشكل عام في شتى المجالات كل ذلك باستخدام تقنيات التنقيب في البيانات التي تشكل مرحلة من مسار أشمل هو استكشاف المعرفة في قواعد البيانات و التي أصبحت من الهموم الكبيرة التي تقع على عاتق الدول بكافة مؤسساتها بشكل عام.

المراجع:

1. بشير عباس، العلاق، الإدارة الرقمية: المجالات و التطبيقات، مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية، ابوظبي، 2005.
2. Bazsalica M., Naim P., Data mining pour le Web, éd. Eyrolles, Paris, 2001.
3. عبد الستار العلي، عامر إبراهيم قنديلجي، غسان العمري، المدخل إلى إدارة المعرفة، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، الطبعة الأولى، عمان، 2006.
4. Hand d., Mannila H., Smyth R., Principles of Data Mining, MIT Press, London.
5. بشير عباس، العلاق، مرجع سابق.
6. بشير عباس، العلاق، مرجع سابق.
7. د.نورة عبد الرحمن اليوسف: محاضرات الاقتصاد القياسي، جامعة الملك سعود، كلية العلوم الإدارية قسم الاقتصاد.
8. Bazsalica M., Naim P.
9. Berry J. A. M., Linoff G. S., Data Mining Techniques For Marketing, Sales, and Customer Relationship Management, 2° ed., Wiley Publishing, INC, Indianapolis.
10. Bazsalica M., Naim P.
11. بشير عباس العلاق، مرجع سابق.
12. Bazsalica M., Naim P.
13. بشير عباس العلاق، مرجع سابق.
14. عبد الستار العلي، عامر إبراهيم قنديلجي، غسان العمري، مرجع سابق.
15. عبد الستار العلي، عامر إبراهيم قنديلجي، غسان العمري، مرجع سابق.
16. د.طيبار أحسن، بشلابي عمار، التنقيب في البيانات واتخاذ القرارات.

وحدة القصيدة في (منهاج) حازم القرطاجني

اعداد:

د/ آدم محمد أبو القاسم عبد الله
كلية النيل الأبيض للعلوم والتكنولوجيا- برنامج التربية- قسم اللغة العربية

0122403539

adamgassim@hotmail.com

د/ أحمد عثمان فضيل حسن

السودان – جامعة الإمام المهدي – كلية الآداب – قسم اللغة العربية

0915017836 – 0124073388
بريد الكتروني – fidalahmed38@gmail.com

المستخلص

هذه الدراسة تهدف إلى الكشف عن دور حازم القرطاجني (684هـ) في إدراك نمط لوحدة القصيدة التقليدية، بالإفادة مما راكمه علماء العرب السابقين له، وبما نقلوه من مجهودات أرسطو في ترابط النص، وقد تعدد محاولات علماء العربية لخلق الاحساس بترابط القصيدة العربية، والتي لم ترق إلى مستوى الوحدة التكاملية شأن بقية الفنون، وقد أظهرت الدراسة إن حازما عمد إلى التخطيط للوحدة تخطيطاً هرمياً ، يستند إلى قاعدة نفسية، ومع رؤية، وأسلوبية، ونظمية، وفنية، حيث تنضام كل هذه المقومات وتتكامل لخلق الاحساس بالوحدة، متخذين من نص للمتنبى ميداناً للتطبيق، وخلصت الدراسة إلى أن الوحدة التي ساقها حازم، وحدة تسلسلية لا وحدة تكاملية، فضلا عن استعاضة وحدة الوثبات بدلا من وحدة الأبيات، كما وضح جلياً أن حازما قد استقى نظرتة لوحدة القصيدة من الثقافتين العربية من جانب، ومن الثقافة اليونانية من جانب آخر، بالإفادة من تنامي الحدث وترابطه في التراجيديا والكوميديا، ترابطاً يفضي إلى العقدة والاثارة الفنية

الكلمات المفتاحية : حازم القرطاجني التسويم التحجيل

Abstract

the study aims to reveal the role of for the Hazim Elgortigani to comprehend the pattern for the traditional poem unity and hoe he benefited from accumulation of the latest Arab scholars knowledge besides what they got from Aristotle's efforts on the text unity. In fact the scholars a Hempted a lot to create a sense for the poem unity. The study reveals that Hazim in tented to integrative unity planning this unity hadn't been achieved as an integrated unity like the other linguistic arts. The study also showed that Hazim intended to plan for this unity in a hieradical way that depended on ppsychological and moral base , in addition to stylistic, orgnizational and artistic way so as to gather all these traits in order to create the following of unity. To Hazim's contexts for experimentation .

the study found that Hazim's unity was serial unit not an integrative unity in addition in addition to revolution unity instead of verse unity .

he clearly explains that Hazim's had extracted his views about poem unity from culture of the Arabic and the greek.

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى الإفادة بأن للقصيد العربية وحدة ذات طبيعة خاصة تتناسب مع الجنس الشعري العربي، قد تتوافق مع غيرها من الأجناس الأخرى وقد تختلف، كما تهدف لمعرفة عما إذا كان حازم قد استقى طريقته في الوحدة من الموروث العربي، أم كان متأثراً بالوحدة الأرسطية من خلال مجهودات فلاسفة الاسلام.

منهج الدراسة

اعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي الاستقرائي في تتبع الظاهرة التي استبطنها حازم في كتابه(المنهاج)، من خلال رصد المحاور الأساسية لموضوع الدراسة أحياناً، وتتبع تفاصيله وجزئياته أحياناً آخر، ومن ثم ملاحظة جذور الظاهرة عند علماء البلاغة، والنقد، والفلاسفة.

مشكلة الدراسة

تحاول الدراسة النظر في معالجة مشكل محدد، وهو وصم البعض النقد العربي بالعقم، وعدم القدرة على استنطاق النص الشعري العربي، لا سيما في مسألة الوحدة العضوية، التي تجاذبت بين تلمس الأثر النفس للشاعر، والعادة التي درج عليها الشعراء، إلخ، فجاءت الدراسة كاشفة عن نفي هذه الاتهام.

المقدمة

درج علماء العربية قديماً وحديثاً على دراسة الوحدة العضوية للقصيدة، ونحوا فيها مناحي شتى، ضالتهم فيها أنها تمثل خلاصة تجارب الشعراء في تبليغ رسالة الشعر، وظلت مجهوداتهم فيها تتراوح بين حدود الجملة، وبين البيت الواحد، قيل أن ترتقي لتشمل القصيدة بأسرها، في سبيل ذلك، وظفوا كل معينات الخطاب الشعري لخلق الاحساس بوحدة القصيدة، على الرغم من ذلك ظلت مجهوداتهم قاصرة لبلوغ الوحدة التكاملية المنشودة للنص، ضمن هؤلاء، حازم القرطاجني (684هـ) الذي تناول قضية الوحدة من خلال كتابه (منهاج البلغاء وسراج الأدباء) الذي جعله مصنفًا يستقرئ فيه الشعر العربي بالتفسير والتحليل، وقد كانت الوحدة تمثل خلاصة تأليفه للمنهاج، لذا اطلع علي ما راكمه العلماء السابقين له مشفوعاً بالوفاد مما نقله العلماء والفلاسفة من مجهودات أرسطو في وحدة النص، لتحقيق ذلك وظف كل المعينات: الاسلوبية والنظمية، واستعان بامور وزنية وقافية، وبالابعاد النفسية للمتلقى، وخطط لحسن مطلع القصيدة ولنهايتها، وللترايط بين أجزاء البيت الواحد وبين غيره من الأبيات، وشفع لوحدة النص لوحة جمالية بابتكاره فكرتي (التسويم والتجليل)، وقد ارتكزت فكرة الوحدة عنده على بناء هرمي، قاعدته كل معينات الخطاب الشعري، وراسه تبليغ رسالة الشعر التي لا تتأني إلا من خلال الاحساس بوحدة وتماسك النص، ولما وجد صعوبة في خلق الاحساس بالوحدة التكاملية لأبيات القصيدة، استعاض عنها بوحدة تسلسلية قوامها الوثبات لا الأبيات.

أولاً: الاطار النظري لقضية الوحدة

أ/ الوحدة عند بعض العلماء

ترددت كلمة النظم عند البلاغيين قبل عبد القاهر الجرجاني ، فأبو هلال العسكري في الصناعتين أفرد لها مساحة وحدد معناها بعض التحديد " وحسن الرصف أن توضع الألفاظ في مواضعها وتمكّن في أماكنها ، ولا يستعمل فيها التقديم والتأخير والحذف والزيادة إلا حذفاً لا يُفسد الكلام ولا يُعمي المعنى ، وتضم كل لفظة إلى شكلها وتضاف إلى لفظها . وسوء الرصف تقديم ما ينبغي تأخيره منها ، وصرفها عن وجوهها وتغيير صيغتها ومخالفة الاستعمال في نظمها" [5].

وها هو ابن الأثير يسوق حديثاً عن ضرورة المناسبة بين الاستهلال والغرض الأصلي للقصيدة "ومن أدب هذا النوع، ألا يذكر الشاعر في افتتاح قصيدته بالمديح ما يتطير منه وهذا يرجع إلى أدب النفس لا إلى أدب الدرس" [1].

وكذا ابن طباطبا لم يخطئ في تقدير هذه المسألة "للشعر فصول كفصول الرسائل ، فيحتاج الشاعر إلى أن يصل كلامه على تصرفه في فنونه صلة لطيفة" [5] ووضح أن النظم هو أول ملمح في بناء الشعر بصفة عامة ، وهذا التشكيل هو الذي يفرّق بين نموذج وآخر ، حتى لو اتفقا في مادة التكوين ، فالمادة لا تعني شيئاً ما لم تتوّج داخل إطار وشكل ما ، ولهذا استمد الأسلوب فاعليته عند النقاد، فإذا سرنا على هذا النسق، ألفينا اجتهادات مقدرّة تحاول أن تتلمس آثارا الوحدة في القصيدة التقليدية، فمنهم من توخى الحذر من مفاجأة

السامع بما لايناسب الغرض، في حين جنح البعض إلى وجوب رصف العبارة الشعرية وفق مقتضى الغرض، وعدم مخالفة ما درج عليه عرف العرب، وابن الأثير شفع الفكرة بالتناسب بين الموضوعات المتعددة للنص ومتطلبات النفس. أما النظم عند عبد القاهر الجرجاني، فقد أصبح أكثر تحديداً ووضوحاً ، فقد استقى مفهومه من مناهج كثيرة ، استقى من المنطق فكرة ارتباط الألفاظ بالمعاني ، فارتقت إلى البحث عن سر جودة الكلام المنظوم لا من حيث جرس ألفاظه ، بل من حيث ائتلاف معانيه على وجه خاص يكون للكلام به فضل مزية ، ثم استقى من النحو في الارتباط المعنوي بين العامل والمعمول ، فأقام الوحدة النظامية في حدود الجملة، وارتباط العامل بالمعمول ثم طورها إلى البيت الشعري ، ولم ترق إلى مستوى القصيدة بأكملها "واعلم أن الأصل أن تتخذ أجزاء الكلام ويدخل بعضها في بعض ، ويشند ارتباط ثانٍ منها بأول ، وأن يحتاج في الجملة إلى أن يضعها في النفس موضعاً واحداً ، وأن يكون حالك حال الباني يضع بيمينه ههنا في حال يضع بيساره هناك ..."^[11] وذلك لأن الوحدة مثل التي يريدها فلاسفة الإسلام الذين استقوها من محاكاة أرسطو- التي لو اختل من القصيدة جزء واحد فسد فيها النظم - لم توجد في القصيدة العربية القديمة، فوجدوا أن أرسطو كان يعول كثيراً على وحدة العمل الشعري في إظهار جمال النص، ويجعلها مميزاً للعمل الشعري تميزاً كاملاً "فليس من الصواب في شيء أن يقال أن هذه التراجم غير تلك أو أنها هي هي اعتماداً على أن القصة واحدة أو مختلفة ، بل يصح ذلك إذا كانت العقدة واحدة والحل واحد"^[4].

المهم في الأمر أن هنالك خطوات عملية في عملية بناء القصيدة تداولها الفكر الفلسفي المتأثر بمحاكاة أرسطو ، مثل ابن سينا ، الذي تطرق إلى الجزء الخاص بوحدة الحدث في المحاكاة عند أرسطو ، يشير إلى قضية التناسق والترتيب بين أجزاء القصيدة ، بحيث تصبح القصيدة كالبناء المرصوف "فيجب أن يكون تقويم الشعر على هذه الصفة ، وأن يكون مرتباً فيه أول ووسط ، وآخر ... وأن يكون المقصود محددًا لا يتعدى ولا يُخلط بغيره مما لا يليق بهذا الوزن

، ويكون بحيث لو نزع منه جزء واحد فسد وانتقض ، فإن الشيء الذي حقيقته الترتيب إذا زلَّ عنه الترتيب لم يفعل فعله وذلك لأنه كل ، ويكون الكل شيئاً محفوظاً بالأجزاء" [3].

أما ابن رشد فقد تقدم خطوة لكنها تظل في دور الإجمال والنظرة العمومية يقول "فأما أجزاء صناعة المديح من باب الكيفية فقد تكلمنا فيها ، فالذي يوجد منها في أشعار العرب فهي ثلاثة : الجزء الأول ، يجري عندهم مجرى الصدر في الخطبة ، وهو الذي يذكرون فيه الديار والآثار ويتغزلون فيه ، و الجزء ، أكثر المديح ، و الجزء الثالث ، الذي يجري مجرى الخاتمة في الخطب ، وهذا أكثر ما عندهم إما دعاء للممدوح ، وإما تقرّظ الشعر الذي قاله" [2]. فهو يريد تفسير البناء في الشعر العربي على نحو ما يبنى عليه الشعر اليوناني ، في ذلك يرى الدكتور صفوت الخطيب أن محاولة التفسير باطلة لاختلاف طبيعة الشعرية ، إلا أنها يمكن أن تكون مقبولة إذا أخذ منها ما يخص علم الشعر المطلق [9] ، ولعل ابن رشد يحاول تلمس أثر للوحدة في النموذج العربي للقصيدة، من خلال المقارنة بينها وبين الحل والرباط في الشعر المسرحي، لعله أدرك أن كل مديح عند اليونان، فمنه ما فيه رباط بين أجزائه ومنه ما فيه حل ، وهذا الرباط الموجود في أشعارهم أن يكون أقرب مما يسمى عندنا بالاستطراد ، وهو ربط جزء النسيب بغيره من الأغراض.

ظل النقد على مر العصور – حتى في العصر الحديث- يتلمس خطاه في سبيل خلق الاحساس بالوحدة، فطه حسين، يشير إلى وحدة القصيدة من نحو ما : " لست أريد أن أبعد في التدليل على أن الشعر العربي القديم كغيره من الشعر قد استوفى حظه من هذه الوحدة المعنوية، وجاءت القصيدة من قصائده ملتحمة الاجزاء قد نسقت أحسن تنسيق و أكمله، وأشدّه ملائمة للموسيقا التي تجمع بين جمال اللفظ والمعنى والوزن والقافية [10] ففي هذا إشارة إلى الشعر العربي يفتقد إلى الوحدة العضوية المتكاملة بالنظر إلى غيره من الأشعار، وهذا التلميح لقضية الوحدة، يصرح به مصطفى بدوي، فقد أصر على المعادلة بين الجودة الفنية والوحدة العضوية" إن غياب الوحدة الشعرية -على حد تعريفنا لها-

في القصيدة العربية القديمة ظاهرة حقيقية جديرى بالملاحظة والتأمل، ولا شك أن عوامل عدة ساعدت على ايجاد هذه الظاهرة، ربما كان أهمها أن الشعر العربي القديم في جوهره شعر تقريري، تستخدم فيه الألفاظ بكل ما فيها من قوى تقريرية، وتكاد لا تستغل فيه امكانياتها الايحائية.... وربما يرجع غياب الوحدة الشعرية الى أن تجارب الشعراء العرب القدامى كانت تجارب محدودة، وكلها من النوع البسيط الحسي المباشر، ولذا يرعوا في الجزئيات الشعرية دون يحققوا الوحدة الكلية [7] والجدير بالملاحظة، على الرغم من تداول القضية قديماً وحديثاً من علماء العربية، إلا أن هنالك تبايناً واضحاً في حسمها، وهي لا تعدو أن تنحصر في التبريرات عند البعض، أو المحاولات الجادة للاحساس بها، ولعل حازماً من الذين تبلورت عندهم فكرة الوحدة بعد مراجعات لها في الثقافة العربية واليونانية.

ب/ وحدة القصيدة عند حازم القرطاجني

تبلورت فكرة وحدة القصيدة عند حازم بعدما عاش تجارب النقاد السابقين، وبدت له الفكرة أكثر صعوبة إذا سار بمحاذاتهم، في ظل تفادي البعض تطبيق الوحدة النظامية على القصيدة كلها مثل الجرجاني، والمشكل إنه مضطرباً أن يستعير المثال الذي يحتذيه من خارج حدود الأدب العربي، دون أن يغض الطرف عن خصوصية الشعر العربي، ومجهودات النقاد السابقين له الذين خاضوا في وحدة القصيدة العربية، من هذا المنطلق تحاول الدراسة تناول موقف حازم حيال هذه القضية، ولعل حازم القرطاجني كان من أفضل النقاد العرب الذين حللوا بنية القصيدة من حيث تركيبه أبياتها حيث يقول: " يجب ان تعلم ان ابیات الشعر وان كانت اوائلها منفصلة عن اواخرها، فان النظام فيها في تقدير الاتصال على استدارة، اذ كان وضع الاوزان الشعرية وترتيبها ترتيباً زمانياً لا يمكنك فيه من ان ترجع بالنهاية الى زمان المبتدأ، بل تكون بينهما فسحة من الزمان، ولا بد وترتيب البيت المضروب ترتيب مكاني، اذا بدأت في اي موضع منه ثم درت عليه تأتي لك ان ترجع الى الموضوع الذي بدأت منه مستديرة على اتصال من غير ان تكون بين المبتدأ والنهاية فسحة [6] إذن القصيدة عند حازم كم لا يمكن تجزئته، حيث يرتبط البيت بما بعده وبما قبله وفق

قيد مكاني وزماني حال التلفظ به، فالأبيات تتعاقب بشكل تراتبي وبزمان تعاقبي، فيغدو النص الشعري في اندياح تام، بينما البعد النفسي للمتلقى يمثل الضامن لاستمرار هذا الاندياح، ولكن يجب التنبيه إلى أن حازما لم يكن يقصد بالبيت ذاك البيت المألوف الذي يتكون من شطرين، بل كان يقصد به الحزم المعنوية والنفسية التي ترتبط مقصد واحد، والرباط الذي يشير إليه، رباط الوحدة لا رباط الأبيات، بهذه الطريقة المبتكرة لوحدة القصيدة، التي استبطنها في منهاجه، يجعله رائدا في هذا المجال.

كان هدف حازم في (منهاجه) محدداً وواضحاً؛ فقد سعى إلى استنباط قوانين كلية تستوعب الشعر العربي، ويبدو أن عمله هذا كان تكميلياً لعمل الحكماء الذين سبقوه أمثال: أرسطو وفلاسفة العرب، كالفارابي، وابن سينا، وقد تناول عملية الصناعة الإبداعية للشعر من خلال مبادئ عامة تسهم في تكوين الإبداع الشعري، فكان عمله تنظيرياً بالدرجة الأولى، لكنه قابل للتطبيق، وسنشير بإيجاز إلى أبرز القواعد النظرية التي استنبطها في بناء النص، ووظيفة الأسلوب وأهميته في إنتاج الشعر وتماسك النص، ومن ثم التطبيق.

شروط بناء النص الشعري

تحدث حازم عن بناء القصيدة في صورتها الكلية ، وذكر المنهج الرابع

في الإبانة عن كيفية العمل في إحكام مباني القصائد وتحسين هيئاتها، وما تعتبر به أحوال النظم في جميع ذلك من حيث يكون ملائماً للنفوس أو منافراً لها، وهو أحد النقّاد القلائل الذين أكدوا ضرورة النظر إلى العمل الأدبي كاملاً، ويقوم بناء القصيدة عند حازم على ثلاث وحدات أساسية تتضام وتتفاعل في تماسك عضوي هي: وحدة الإيقاع الخارجي، ووحدة البناء الداخلي، ووحدة الشعور النفسي.

أ/ وحدة الإيقاع الخارجي : تعود إلى الوزن الذي يميّز الشّعْر عن النثر، والوزن، لا بدّ في المنظوم حتى يعدّ شعراً أن يكون مستطاباً ؛ أي لا بدّ فيه من معايير الجودة والتناسب بين المحتوى والمقاصد والأغراض والمعاني التي يريد الشاعر التعبير عنها، وقد انتصر - بالنظر إلي الإيقاع- إلى خصوصية الشعر العربي، حيث شفع الفكرة بالبعد النفسي، وكسب تجاوب المتلقي، حين ينيط الشاعر حرم الترنم (الروي) في خواتم أشعارهم، وفي ذلك مناسبة زائدة تستجد نشاط النفس، وتضمن توالي النص على نسق واحد.

ب/ وحدة البناء الداخلي : وتتعلّق بالأسلوب وبالنظم الداخلي؛ أي أن تترايط الأبيات، وتنسجم المعاني، وتتلاحم الفصول في ضرب من الالتحام عجيب؛ بحيث لا يكاد المتلقي يشعر بالتقطّع أو التوقف في أي موقع كان من القصيدة، ويمثّل هذا خلاصة ما توصلّ إليه الأسلوبيون المعاصرون من أنّ الأسلوب هو آلية بناء النصوص، هو العلامة المميزة لنوعية مظهر الكلام داخل حدود الخطاب.

ج) وحدة الشعور النفسي : ولما كان الأمر المعتبر في بناء التراجيديا عند أرسطو ، هو العقدة ، فقد اهتم حازم بدور مادة الشعر وبنائه والآخر النفسي للشاعر مضافاً إليه التخيل ، وبذا يكمل دائرة التأثير في نفس المتلقي على نحو ما تفعله القصة في التراجيديا الأرسطية ، خاصة إذا أضفنا في الاعتبار الغرض الذي يقصده الشاعر ، ثم يعود مذكراً بأحوال النفس معدداً أوجهه وما يجب مراعاته في البناء الشعري، على ضوء كل وجه منها ، فيذكر من مدركات الحس كالعناق واللم ، ومن المعاني التي تحمد في الأحوال السارة نحو مجالس الأُنس ، ومشاهد الأعراس ، ومن الأحوال الشاجية ، نحو إغراق التنعم بالحبيب بالتألم لفراقه ، وجور الزمان وخون الأخوان ، وكثيراً ما كان أبو الطيب المتنبي يقصد هذا الضرب [6] .

بهذا لا يمكن الجزم أن حازماً استوحى النظرة الجمالية إلى الأسلوب الشعري من التراث اليوناني ، وإن كان متأثراً بطريقة أرسطو في مسألة (العقدة والرباط والحل) في التراجم، إذ أن للفكرة صدى في التراث العربي، لأن اختلاف طريقة البناء بين الشعراء العرب واليونانيين له اعتبار في هذا المقام ، ويمكن أن نلاحظ أصولاً لمثل هذه النظرات الجمالية في النقد العربي عندما تناول حازم قضية بناء القصيدة نظر إليها من حيث التركيب من القاعدة إلى القمة ، أي بناء هرمي يبدأ من معاني الشعر وألفاظه وانتهاءً ببناء القصيدة ، إذ إن معاني الشعر تصبح ساذجة عنده لا تنتسب إلى الفن في شيء ، إذن فقد أدرك حازم الارتباط بين معاني الشعر وتشكيل بنائه خاصة إذ قرّن ذلك بانفعالات الشاعر بموضوعه.

وحازم يكاد يطبق الأسس الجمالية الخاصة بصياغة العبارة من التناسب والتنويع والتركيب في عرض الأفكار والمعاني دون الاقتصار على حال دون حال واحدة "فالأسلوب هيأته تحصل عن التأليفات المعنوية، والنظم هيأته تحصل عن التأليفات اللفظية ، ولما كان الأسلوب في المعاني بإزاء النظم في الألفاظ، وجب أن يُلاحظ فيه من حسن الاطراد والتناسب والتلطف في الانتقال من جهة إلى جهة والصور من مقصد إلى مقصد ما يلاحظ في النظم من حسن الاطراد من بعض العبارات إلى بعض ، ومراعاة المناسبة ولطف

النقطة" [6]

ولكن يظل الفارق عميقاً بين التقنين النقدي عند حازم، وبين الإشارات العجلى عند السابقين ، كما سيتضح بعد ، ويفصح حازم عن طريقته في بناء القصيدة مسترشداً بوصية أبي تمام للبحثري [6]، حين يرى أن الشاعر يبدأ بالتخطيط العام في تحديد المقصد ، ثم الأفكار ، ثم العبارة عن الأفكار ، ثم تحديد الفصول وترتيبها ثم وزن العبارات ووضع القوافي ، ومحاولة تتبع القصيدة بعد عملية المراجعة العامة والتنقيح ، وبهذا يبتعد كثيراً عن دور الطبع في إنشاء الشعر .

هذه الطريقة الهرمية المحكمة والاستقصاء الدقيق لأبعاد عملية النظم الشعري، تتناسب مع رغبته في تقنين الشعر العربي، ووضع منهاج يهتدي به الأدباء والشعراء على حد سواء .

إذا كانت الأحوال النفسية في بناء القصيدة هي المعتبرة عند حازم ، فما وجه التطبيق العملي لذلك ؟ ذلك إن الأمور النفسية تسير جنباً مع مقصد الشاعر، ولا وجه يفوق الآخر إلا مراعاة المقام ، عليه فإن إحكام بناء القصيدة عند حازم يقوم على سلسلة من الحزم النفسية في الربط بين فصول القصيدة ، وقد أشار إلى ذلك الدكتور مصطفى سوييف بقوله : فمن الواضح أن الشاعر لا ينتقل من بيت إلى بيت لكنه ينتقل من وثبة إلى وثبة ، ومن ذلك نستنتج أن القصيدة من حيث هي عمل دينامي تتألف من وثبات لا من أبيات ، ومن هنا كانت الوثبة هي وحدة القصيدة وليس البيت هو الوحدة كما هو شائع عند النقاد العرب بوجه خاص [13].

ومشكلة حازم في نظريته لوحدة القصيدة من خلال النقاد العرب، أنه لم يجد ما يشعره بالوحدة الحقيقية ، حتى أن عبد القاهر الجرجاني نفسه أقام الوحدة النظمية في حدود الجملة وارتباط العامل بالمعمول ثم طورها إلى البيت الشعري ، ولم ترق إلى مستوى القصيدة بأكملها، بينما وجد في التراث اليوناني متسعاً لذلك بحكم طبائع الأجناس الأدبية عندهم لاسيما الملاحم ذات الطول الخرافي ، التي هي أحوج ما تكون لإحكام بناء فصولها بناءً فنياً لتكون أكثر تجاوباً وتأثيراً في المتلقي ، عليه كان مفهوم الوحدة عندهم يدور في مجمله حول تناسب الأجزاء واتصال وحدة الحدث .

إذن فالأثر الأرسطي يعود بتألق واضح عند حازم من خلال قضية الوحدة العضوية للقصيدة، والكامنة في تواصل الأجزاء وتسلسلها كما يشير بذلك أرسطو، وهو يستصحب خصوصية الجنس الأدبي اليوناني "وأما الملحمة فيمكن بفضل أسلوبها الروائي والسردية أن يؤتى فيها بأجزاء كثيرة تفصل في وقت واحد ، وهذه الأجزاء إذا أحكم ربطها بالموضوع زادت القصيدة بهاءً ، وامتياز الملحمة من هذه الناحية يُفضي إلى امتياز بروعة التأثير والتنقل بالسامع

، وتخفيف القصة بلواحق مختلفة فإن التشابه سرعان ما يحدث السأم ، ويؤدي بالتراجيديا إلى السقوط" [4].

ولا يمكن الجزم بأن حازماً وحده الذي أدرك قيمة التناسب في قضية الوحدة ، إلا أن تناوله لها كان على نحو يبدو أكثر تفصيلاً لمواطن هذا التناسب ومجالاته ، فالوحدة عنده كما أسلفنا تبدأ من العلاقة بين اللفظ والمعنى ، ثم العلاقة بين الصياغة والموضوع ، ثم علاقة الأبيات وترتيبها معاً بحيث يبدو الفصل من فصول القصيدة متماسك البنية ، وهذا واضح من خلال القوانين التي وضعها حازم محاولاً عبرها الوصول إلى تحقيق الوحدة في بناء القصيدة . وقبل الإفادة عن ذلك نشير إلى قول الدكتور شكري عياد، لما له من قيمة في قضية الوحدة الحازمية يقول : "وجد حازم مجالاً لتطبيق فكرة الوحدة على قصائد الشعراء ، لاسيما المتنبي ، ولكن الوحدة التي رسمها لم تكن وحدة تكامل كذلك التي رسمها أرسطو ، بل كانت وحدة تسلسل" [4].

فإلى أي مدى يمكن انزال التنظير لقضية الوحدة إلى الواقع .

ثانياً: الإطار التطبيقي لوحدة القصيدة عند حازم

أما حازم القرطاجني ، فقد حاول بناء وحدة متكاملة للقصيدة ، مسترشداً في حدود ضيقة بأراء أرسطو ، ولكن الوحدة الدقيقة التي أرادها أرسطو من خلال ما عرف عن اليونان من وحدة الحدث أو العقدة في الخرافة والمسرحية صعبة التطبيق على الشعر العربي ، لأنها تقوم على ترابط أجزاء النص حتى إذا انتقض منه جزء واحد فسد وتشوش . وكان عليه أن يتلمس تطبيق فكرة الوحدة على نماذج من الشعر العربي ، غير أن الوحدة التي ساقها في درسه ، وحدة تسلسلية وليست وحدة تكاملية كما هو عند أرسطو .

والواقع أن كتاب المنهاج يوشك أن يكون في مجمله مسخراً للوصول إلى إعطاء المنهج المثالي لبناء القصيدة ، من هنا استمدت قضية نظم القصيدة مكانتها عند حازم ، وهي خلاصة بحثه في كتابه الذي جعله منهاجاً وسراجاً يهتدى به.

اتخذ حازم قصيدة المتنبي البائية في مدح كافور الأخشيدي أنموذجاً لتطبيق فكرة النظم الشعري، تطبيقاً إجمالياً، ولعل هذه الدراسة تميل إلى تفصيل

ما أجمله، وأول مظاهر المعالجة للفكرة تظهر في تقسيمه للقصيدة إلى عدة قضايا جلها تتعلق بالبناء الشعري مثل: الاهتمام بالمطالع والمقاطع ، وترتيب الأبيات داخل الفصل الواحد ، وقضية (التحجيل والتسويم)، وقضية الوحدة بين فصول القصيدة . وإليك بيان ذلك .

القضية الأولى : الاهتمام بالمطالع و المقاطع(النهايات) فالعناية بهما

انتصار للفن والجمال الذي يزيد من حظوظ النص في مخيلة المتلقي، و سر الاهتمام بالمطالع لأن النفس البشرية تبتهج وتتجاوب مع كل شيء بروعة الابتداء، ويستمر في بيان ما يجب مراعاته في المطالع لكونها رائدة ما بعدها إلى القلب ، "فإذا قبلتها النفس تحركت لقبول ما بعدها ، و إن لم تقبلها كانت خليقة أن تنقبض عما بعدها[6]

والجدير بالملاحظة أنه يروج لحسن الاهتمام بالمقاطع ، ويحذر من كل قبح يشوبها ، ولم يكتف بمجرد التنبيه ، بل يدعو إلى معاشتها فكراً وتطبيقاً ، بتحديد القيمة الجمالية لها ، سواء كانت في العبارات أم في المعاني "وأما ما يجب في المطالع ... ما يرجع إلى جملة المصراع ، وهو أن تكون العبارة فيه حسنة جزلة ، وأن يكون المعنى شريفاً تاماً ، وأن تكون الدالة على المعنى واضحة ، وأن تكون الألفاظ الواقعة فيه لاسيما الأولى والواقعة في مقطع المصراع، مستحسنة غير كريهة من جهة مسموعها ومفهومها [6]، كل هذا يتأتى لأن النفس البشرية في انجذابها أو في نفورها، هي الضامن لتوسلات الشعر للمتلقي عند حازم ، فإن النفس تكون متطلعة لما يستفتح لها الكلام به ، فهي تنبسط لاستقبالها الحسن أولاً وتنقبض لاستقبالها القبيح أولاً أيضاً[6]

وأبيات المتنبي التي افتتح بها قصيدته جاءت وفق ما يخطط له حازم من حسن الابتداء ، فهو يفتتح بأشرف المعاني ، وهو الدعاء ، والألفاظ جاءت متصالحة مع السمع والفهم ، ولا يخفى عليك حسن التصريح الذي يأخذ بالقلوب بلا استئذان ، يقول :

أغالب فيك الشوق والشوق أغلب وأعجب من ذا الهجر

والوصل أعجب

أما تغلظ الأيام في بان أرى بغيضاً تنائي أو
حبيباً تقرب
ولله سيرى ما أقل تئية عشية شرقي الحدالي
وغرب [12]

افتتح الشاعر قصيدته بالبيت المصرع ، ولم ينساق وراء المأثور من كلام العرب فيه ، متفادياً طريقتهم في عدم ترديد عباراتهم مثل : خليلي ، أو قفا نيك ، أو وقوفاً بها صحبي ، وما شاكل ذلك إضافة إلى أنه قدم في صدر المصراع ما كان مناسباً لغرض الكلام ، ومفتاحاً لشهية النفس ، وهو التعجب من شدة شوقه الذي يكاد يصرعه ، فكانت عبارة (أغالب) أنسب في المشاركة عن ثنائية الشوق والصبر ، وهذا ما دعا إليه حازم ، ومن ذلك ما يرجع إلى الكلمة الواقعة في مقطع المصراع ويجب أن يكون مختاراً متمكنة حسنة دالة علي المعنى تابعة له ^[6] وأحكاماً لربط أبيات صدر القصيدة ببعضها ، كانت عبارة أعجب، متصالحة مع مقصده في البيت الثاني الذي افتتحه بالدعاء والتمني، بأن تخالف الأيام طبيعتها فتبعد البغضاء عنه وتقرب إليه الأحياء ، ولما لم يتم ذلك ، كانت الدهشة والتعجب من سرعة سيره دون بلوغ المراد في البيت الثالث .

أما عن الموسيقى الناتجة عن تناغم العروض والضرب في التصريع، فلا تخطئها العين (أغلب – أعجب)، ما يجعل النفس أكثر انجذاباً لتملي الجمال المنبعث من المسموع فيهما، فجاء المطلع موافقاً لشروط التصريح، التي دعا إليها حازم.

وعلى نحو اهتمامه بالمطالع، اهتم بالمقاطع (أواخر القصيدة)، وسعى لإبراز القيمة الجمالية فيها، لأنه منقطع الكلام وخاتمة، فيرى أن الإساءة فيه معفية على تأثير الإحسان المتقدم عليه في النفس ، ولا شيء أقبح من كدر بعد صفوة ، وترמיד بعد إنضاج [6]. وأولى مراحل الاهتمام بالمقطع، مولاة الكلام لفظاً ومعنى مع غرض القصيدة وعلى الشاعر أن يجانس بين الألفاظ السهلة والمعاني التي تروق للنفس، إن كان المقام مدحاً أو غزلاً، والألفاظ القوية

والأسلوب الجزل في مقام الفخر ، وهكذا ختم قصيدة المتنبي على نحو ما بدأ به المطالع يقول المتنبي في آخر القصيدة :

وتعدلني فيك القوافي وهمتي كأنني بمدح قبل مدحك

مذنب

ولكنه طال الطريق ولم يزل أفتش عن هذا الكلام

وينهب

فشرق حتى ليس للشرق مشرق وغرب حتى ليس للغرب

مغرب

ويحترز حازم سوء الابتداء في مقطع القصيدة ، فالوداع آخر ما يبقى في النفس والاهتمام به دليل التصالح مع نفس المتلقي، حتى ولو سئم الاستطراد في متن القصيدة ، يبين ذلك بتحفظه في أول بيت الواقع مقطوعاً للقصيدة من كل ما يكره ولو ظاهر ما توهمه دلالة العبارة أولاً^[6]

يلزم حازم الشعراء والنفاد - إمعاناً في شدة ترابط القصيدة و التأخي بين فصولها- بضرورة تحري المعنى العام وعدم الشذوذ عنها في ختام القصيدة ، وأن يرتبط بما قبله من أبيات القصيدة بأي نوع من أنواع الارتباط ، يعضد الفكرة حين يجعل أواخر أبيات القصيدة غير مفتقرة إلى ما قبلها ، افتقاراً يجعلها غير مستقلة بأنفسها أو في قوة المستقلة ، هذا واضح في ختام الأبيات سألفة الذكر ، فجاءت متأخية مع غرض القصيدة - المدح - فالشاعر نفسه مفتقراً إلى مدح الأمير افتقاراً كرس له همته وموهبته الشعرية ، ويندب حظه العاثر عندما أجهد نفسه في مدح غيره، وهذا في حد ذاته جرم لا يغتفر .

القضية الثانية : ترتيب الأبيات داخل الفصل الواحد :

من المراحل التي تناولها حازم لترسيخ مفهوم النظم وبناء القصيدة، ترتيب الأبيات داخل الفصل الواحد ، وهي عنده بمثابة حزم نفسية مصغرة تتجسد فيها من مقومات القصيدة ، وأول ما يلفت الانتباه إليه ، المناسبة التي تجمع أبيات الفصل "فيجب أن يبدأ منها بالمعنى المناسب لما قبله ، وأن يأتي مع هذا أن يكون ذلك المعنى هو عمدة معاني الفصل، والذي له نصاب الشرف كان

أبهى لورود الفصل على النفس" [6]. واضح أنه يهتم ببناء القصيدة مرحلة مرحلة دون أن ينسى الشكل العام ، شأن المعماري الذي يهتم بالتفاصيل دون أن يغفل جمال الإخراج العام .

الفصل عند حازم لوحة فنية قائمة بذاتها، وعلى الشاعر أن يستحضر في تجربته الحالة النفسية للمتلقى ، وألا يصددها بفكرة مشنوءة ولا بألفاظ مستكرهة، وأن يراعي في أول الفصل المعاني كالدعاء والتعجب ،وعليه أن يسوق أفكاره بإحساس واحد ، لأن هيمنة الإحساس الواحد دليل الوحدة العضوية للفصل ، والشاعر الحاذق عند حازم هو الذي يستهل فصله بما يدل على أنه مبدأ الفصل ، وأن تمكن مع هذا أن يناط به معنى يحسن موقعه من النفوس بالنسبة إلى الغرض ، كالتعجب والتمني والدعاء وتعدد العهود والسواف وما أشبه ذلك كان أحسن [6]. واليك أبيات المتنبي التي تظهر ذلك، فهو يبدأ الفصل بالتعجب من سعادة الأنام بالعيد، في حين أن الكآبة والأحزان لا تنفك تلازمه، يقول :

يضاحك في ذا العيد كل حبيبه حذائي وأبكي من أحب وأندب

أحن إلى أهلي وأهوى لقاءهم وأين من المشتاق عنقاء مغرب [12]

وحدة الموضوع والغرض عنصر أساسي في الإحساس بتماسك الفصل الواحد ، وهذا لا يمنع من تلمس أثر آخر لإظهار تماسك الفصل مقارنة بباقي الفصول ، والوجه اللائق في ذلك يجب أن يردف البيت الأول من الفصل بما يكون لائقاً به من باقي معاني الفصول، مثل أن يكون مقابلاً له على جهة من جهات التقابل ... أو يكون مقتضي مثل أن يكون مسبباً عنه ، أو تفسيراً له [6] ، بالرجوع إلى الأبيات سالفه الذكر ، ترى كيف جاء البيت الثاني مرتبطاً أشد الارتباط بالبيت الأول مفتتح الفصل ، فهو يحمل الحنين إلى الأحبة مع قدوم العيد ولكن هيهات اللقاء فلا مجيب إلا الدموع والأحزان ، وهذا أنسب لمعني البيت التالي له الذي يحمل في طياته اليأس من اللقاء ، وأين من المشتاق عنقاء مغرب؟ والاستفهام الإنكاري أدل علي التشاؤم لاستحالة تحقيق ما كان يأمل فيه .

ثم يكمل الفصل بالأبيات التالية :

فإن لم يكن إلا أبو المسك أو هم فانك احلي من فوادي وأعذب

فأتى بالتقابل بما سبق من أبيات - كما ينشد حازم - وهذا أليق بالمديح الذي ينشده الشاعر ، فالذكريات الأليمة سرعان ما تتلاشى في معية كافور الذي هو نفحة من نفحات المسك وروعة وطلاوة في القلب .

ثم يزين الفصل بزينة المعاني عند حازم ، فالمعنى الخطابى الممهور بالحكمة علامة بارزة في التأثير لأنه يحمل الحضور الذهني والعاطفي جنباً إلى جنب ، بقوله :

وكل امرئ يولي الجميل محبب وكل مكان ينبت العز طيب
فكان هذا الفصل علامة بارزة في سياق القصيدة ، أحكم الشاعر الربط بما سبقه من فصل مع عنايته به كوحدة قائمة بذاتها ، إذ استهله الشاعر بعمدة المعاني التحليلية وختمه بأشرف المعنى الخطابى الإقناعى ، والواجب في هذا عنده ، فأما من يردف الأقوال الشعرية بالخطابية ، فإن الأحسن له أن يفتح الفصل بأشرف معاني المحاكاة ، ويختمه بأشرف معاني الإقناع ، وإلى هذا كان يذهب أبو الطيب المتنبي - رحمه الله - في كثير من كلامه ^[6]، وقد تنبه الدكتور شكري عياد إلى طريقة حازم الداعية إلى رفع درجة التأثير حيث أشار إلى أن حازم قد جوز أن يستخدم الشاعر المعاني الخطابية إذا صاغها في عبارة مخيلة [4].

القضية الثالثة : التسويم و التحجيل

من الملامح الفنية في بناء القصيدة ما يطلق عليها حازم التسويم و التحجيل ^[6]، يأتي ذلك في إطار ما يؤمن به حازم من الصلة الوثيقة بين أسلوب بناء القصيدة، والجمال الذي يزيد من الانفعال والتفاعل مع النص ، تلك ضرورة جمالية لاستجداد نشاط النفس ، ومن ثم كسب تجاوبها بهذا التنويع خاصة إذا ارتبط بصياغة متميزة تظهر قيمتها وتكون إشارة إلى بداية الفصل ونهايته ، لذلك فقد اعتنوا باستفتاحات الفصول بهيئات تحسن لها مواقعها من النفوس ، وتوظف نشاطها لتلقي ما يتبعها ويتصل بها وصدورها بالأقويل الدالة على الانفعالات والتأثيرات.

وهذا المفتتح الجمالي لبداية الفصل الذي يطلق عليه حازم (التسويم) ، في إشارة واضحة إلى أن الفصل عبارة عن وثبات نفسية ضابطها جمالي فني ،

الواجب فيه أن يبدأ في بداية الفصل بالمعنى المناسب لما قبله ، وأن يكون ذلك المعنى هو عمدة معاني الفصل ، والذي كان له نصاب الشرف كان أبهى لورود الفصل علي النفس [6] .

بهذا يعتبر حازم الجمال في الوحدة ، وهي وحدة خاصة بالفصل ولكن لها إسهامها في الوحدة العامة للقصيدة ، وهي قطعاً وحدة تسلسلية استعاض بها عن الوحدة التكاملية – كما مرت بنا – التي تنعدم في القصيدة التقليدية ، وهي وحدة وثبات لا وحدة أبيات ، وعلى الشاعر أن يبدأ بأشرف المعاني التخيلية وقد أطلق عليها حازم (التسويم) تيمناً بسيف الفرس ، لأنه أظهر أبيات الفصل وأروعها على النفس ، وأن يختم بالأبيات التي تحمل الحكمة والدلالات العقلية ، وقد أطلق عليه (التحجيل) نسبة إلى الحجل البيضاء على قوائم الفرس ، فتصبح القصيدة ذات معالم واضحة ، ومهارة الشاعر تكمن في إيجادة الربط بينها وغيرها من أبيات بوثبات نفسية ومعنوية وصياغية.

وهذا ينطبق على هذه الجزئية ، من قصيدة المتنبي، الذي بدأ فصله بالتعجب من حال غربته عند حلول العيد مقارنة بحال بقية الناس ، يقول :

يضاحك في ذا العيد كل حبيبه حذائي وأبكي من أحب

وأندب

أحن إلى أهلي وأهوى لقاءهم وأين من المشتاق عنقاء

مُغرب

فان لم يكن إلا أبو المسك أوهم فإنك أحلي من فؤادي

وأعذب

البيت الأول عمدة معاني الفصل ، أبرزه الشاعر مصحوباً بالتعجب من غربة النفس حيال العيد ، فصار بذلك محط أنظار المتلقي ومفتاح شهيته ، ويستمر إلى أن يختم الفصل بالحكمة ، فيصبح الفصل محكوماً في بدايته بالتسويم وفي نهايته بالتحجيل ، يقول:

وكل امرئ يولي الجميل محبب وكل مكان يُنبت العز

طيبُ

يُرِيدُ بكَ الحَسَادَ مَا اللهُ دَافِعٌ وَسُمْرُ العَوَالِي والحديد

المذرب

ودون الذي يبغون ما لو تخلصوا إلى الشيب منه عشتَ والطفلُ

أشيبُ

ولا أروع على نفس الممدوح من هذا التذييل ، حيث خلوص الأعداء

إليه مستحيل استحالة شيب الولدان ، بهذا يؤكد الدعوة الحازمية إلى تذييل

الفصل بالأبيات الحكمية والاستدلالية ، فإذا ذيلت أواخر الفصول بالأبيات

الحكمية والاستدلالية ، فكان ذلك بمنزلة التحجيل ، زادت الفصول بهاءً وحسناً

ووقعت في نفوس أحسن موقع ^[6] . فلو سارت القصيدة علي هذا النحو ، ضمن

الشاعر تجاوب المتلقي

القضية الرابعة : الوحدة بين أجزاء القصيدة

الوحدة التي تحكم أجزاء العمل الشعري، تعد ثمرة جهد حازم من تأليفه

المنهاج ، وله فيها قوانين تحكم عملية البناء الشعري،

القانون الأول : استجادة مواد الفصول وانتقاء جواهرها .

تتم عنده كالأتي ، يجب أن تكون متناسبة المسموعات والمفهمومات

حسنة الاطراد ، غير متخاذلة النسيج ، غير متميز بعضها عن بعض التميز

الذي يجعل كل بيت كأنه منحاو بنفسه ، لا يشمله وغيره من الأبيات بنية لفظيه

أو معنوية ... والقوائد ينبغي أن يكون نمط الفصل مناسباً للغرض فتعتمد فيه

الجزالة في الفخر مثلاً والعذوبة في النسيب ^[6] . وهذا يتجلى ضمناً عند التطبيق

لبقية فصول القصيدة .

القانون الثاني : ترتيب بعض الفصول إلى بعض داخل القصيدة

اهتم حازم بهذه الجزئية لأنها جماع مجهوده في المنهاج ، وخالصة

سعيه لميلاد قصيدة عربية محكمة البناء آخذة بزمام بعضها البعض من بدايتها

حتى نهايتها ،يقول : أما القانون الثاني ، فهو ترتيب بعض الفصول إلى بعض ،

فيجب أن يقدم من الفصول ما يكون للنفس به عناية بحسب الغرض المقصود

بالكلام ، ويكون مع ذلك متأتياً فيه حسن العبارة اللانقة بالمبدأ . ويتلوه الأهم

فالأهم إلى أن تتصور التفاته ونسبة بين فصلين تدعو إلى تقديم غير الأهم على الأهم [6].

يرى حازم أن قصيدة المتنبي تلتزم هذا القانون ، فتبدأ بالتعجب ثم الدعاء على الممدوح ، وهذا غرض لائق باهتمام النفس و ومفتتح مناسب لشهية الممدوح لاسيما أن المدح الموضوع الأساسي للقصيدة فهو لم يهجم علي موضوعه مباشرة ، بل تدرج قبل الدخول فيه ، ومن ثم عرج إلى موضوع أقل أهمية وهو ذكر جواده و التفنن في انتقاء صفاته ، يقول :

أغالب فيك الشوق والشوق أغلب وأعجب من ذا الهجر
والوصل أعجب

أما تغلط الأيام في بأن أرى بغيضاً تنائي أو حبيباً
تقرب

إلى أن يقول :

وقاك ردى الأعداء تسري عليهم وزارك فيه ذو الدلال
المحبيب

ثم عن جواده:

له فضلة عن جسمه في إهابه تجيء على صدر رحيب
وتذهب

شققْتُ به الظلماء أدني عَنَانُهُ فيطغى وأرخيه مراراً
فيلعب

وأصرع أي الوحش قفيته به وأنزل عنه مثله حين
أركب

إضافة إلى ترتيب الفصول يشير حازم إلى أوجه اتصالها وطرائف ترتيبها ، والتناسب فيها ، وهذا هو القانون الرابع الخاص بوصل بعض الفصول ببعض ، فالتأليف في ذلك على أربعة أضرب :

1 - ضرب متصل العبارة والغرض .
2- ضرب متصل العبارة دون الغرض .

3 - ضرب متصل الغرض دون العبارة. 4- ضرب متصل الغرض
والعبارة.

وأفضل الضروب عنده متصل الغرض دون العبارة [6]، ونحسب أنه
بهذا الترتيب يُعطي من قيمة الوثبات النفسية ذات الارتباط المعنوي الذي ينتظم
سائر أجزاء القصيدة مما يجعل كل فصل مرتبط بالآخر في تصالح نفسي
ومعنوي .

وعن التطبيق العملي لفكرة بناء القصيدة، يرى أن تخلص المتنبى من
ذكر الخيل الذي خبر صفاته إلى المديح، وتوسط ذم الدنيا بينهما، إلا انتصار
للوحدة وترابط الأفكار في النص، وإعلاءً لقيمة الضرب الخاص باتصال
الغرض دون العبارة .

الفصل السابق الذي انتهى بذكر صفات الخيل الأصلية ، التي تحتاج
إلى خبير مجرب عرف صفاتها، وهذا حال الدنيا التي تحتاج إلى من عركها
وخبر أسرارها ، هذه المعرفة كفيلة بمنحه الخبرة الكافية لمدح كافور وتقريضه
والإسهاب في صفاته الحميدة ، إذن رُغم التباعد الظاهر بين الموضوعات إلا
أن هنالك ارتباطاً معنويًا يجمع بينها تتمثل في الخبرة بالأشياء ومعرفة حقائقها .
وإليك الأبيات التي يشير إليها .

وما الخيل إلا كالصديق قليلة وإن كثرت في عين من لا

يجرب

ثم يقول رابطاً :

لحا الله ذي الدنيا مناخاً لراكب فكل بعيد الهم فيها
معذب

ألا ليت شعري هل أقول قصيدة فلا أشتكى فيها ولا
أعتب

ثم يخلص إلي المديح :

وأخلاق كافور إذا شئت مدحه وإن لم أشأ تملني علي
وأكتب

إذا ترك الإنسان أهلاً وراءه ويمم كافوراً فما
يتغرب
فتى يملا الأفعال رأياً وحكمة ونادرة أيان يرضى
ويغضب

أما المديح ، فيرى حازم أن الوجه الأمثل فيه يكون بتعدد فضائل
الممدوح ، وان يتلى ذلك بتحديد مواطن بأسه وكرمه ، وذكر أيامه في أعدائه ،
وإذا كان للممدوح سلفٌ حسن ، تشفيح ذكر مآثره بذكر مآثرهم ثم يختم بالتيمن
للممدوح والدعاء له بالسعادة ودوام النعمة والظهور على الأعداء وما ناسب
ذلك [6]

نحسب أن المتنبي يسير في ذات الاتجاه الذي دعاء إليه حازم ، فيقول
في صفات كافور :

إذا ترك الإنسان أهلاً وراءه ويمم كافوراً فما
يتغرب

فتى يملاً الأفعال رأياً وحكمة ونادرة أيان يرضى ويغضب
[12]

قد سلك المتنبي الوجه الأمثل في المدح ، من حيث ترتيب موضوعاته
وموالاته الربط بينها ، فهو ينتقل من ذكر صفات الممدوح ، وأيامه علي أعدائه
، إلى ذكر أفضاله ، ويختم ذلك الفصل بالحكمة . فبعد أن أبان صفات ممدوحه
، خلص لذكر أفضاله وجلائل أعماله متناولاً دوام ملكه الذي شاده بحنكته
وحكمته ، يقول مردفاً :

يريد بك الحساد ما الله دافع وسمر العوالي والحديد
المذربُ

ودون الذي يبغون مالوا تخلصوا إلى الشيب عشت
والطفل أشيبُ

إذا طلبوا جدواك أعطوا وحكموا وإن طلبوا الفضل الذي فيك
خُيِّبوا [12]

إن ختام الفصل السابق بالحكمة ، (وكل إمري يولي الجميل محبب) ، هي بلا شك تجارب إنسانية ونظرات تأملية ، لهو أنسب لابتداء الفصل الثاني الذي خصه لتقريظ أفعال الممدوح وجلائل أعماله ، فلم يلج فيه قبل أن يمهد له بما يناسب الفصل الذي انتهى به بذكر قدرة الله على صيانة ملكه ، ودفع حسد الحساد عن ممدوحه، فيستحيل النيل منه حتى يشيب الولدان ، ويستمر في ذكر أفضال الملك بقوله :

ولو جاز أن يحووا علاك وهبتها ولكن من الأشياء ما ليس

يُوْهَبُ

وأظلم أهل الظلم من بات حاسداً لمن بات في نعمائه

يتقلب

وأنت الذي رببت ذا الملك مرضعاً وليس له أم هناك

ولا أب

أما ختام القصيدة ، فينبغي أن يستخدم فيها الشاعر أخص المعاني والألفاظ التي تناسب غرض القول و فالنشاط الذي تجده النفس في مستهل القصيدة ، يجب ألا يخمد فيها وهي تتابع ختام القصيدة ، وحازم نفسه يرفض ذلك ، ولا شيء أقبح من كدر بعد صفوة ، وترמיד بعد إنضاج^[6] ، لذا جاء الاهتمام بختام القصيدة ، فينبغي أن يكون بمعانٍ سارة فيما فُصد به التهنائي والمديح ... وكذلك يكون الاختتام في كل غرض بما يناسبه ، وينبغي أن يكون اللفظ فيه مستعذباً والتأليف جزلاً متناسباً ، فإن النفس عند منقطع الكلام تكون متفرغة لتفقد ما وقع فيه غير مشغلة باستئناف شيء آخر^[6] ، فجاء الختام بما يلائم ذلك ، يقول :

وتعدلني فيك القوافي وهمتي كأنني بمدحٍ قبل مدحك

مذنب

إذا قلته لم يمتنع من وصوله جدارٌ مُعلَى أو خبَاء

مطنب

يقول حازم : فعلى هذا النحو يجب أن تكون المآخذ في استقتحات
الفصول ، ووضع بعضها من بعض ، وهذا الفن من الصناعة ركن عظيم من
أركان الصناعة النظامية لا يسمو إليه إلا من قويت مادته وفاق طبعه ... فمن
اهتم بما رسمته في ذلك لم يضل إن شاء الله [6].

الخلاصة

إن النظرة الحازمية لرحلة بناء القصيدة ، استمدت فكرتها من الموروث
العربي والمحاولات المستمرة لإيجاد تفسير لعمود الشعر ، وشفع ذلك بما استقاه
من الوحدة الأرسطية التي تقوم على استصحاب الخرافة والملحمة والمسرحية .
وبالنظر إلى دراسة حازم للموضوع تتضح ، محاولته الجادة لإدراك
الأبعاد المختلفة للوحدة : وحدة الموضوع ، وحدة المشاعر وما يستلزمها من
ترتيب الصور والأفكار ترتيباً تصاعدياً ، ابتداءً بالتخطيط العام وانتهاءً بقمة
الإثارة النفسية ، مما يوحي بأن القصيدة عنده فن يؤثر تأثيراً بالغاً في المتلقي .
إن مفهوم حازم للوحدة الشعرية متصل بمفهوم الوحدة عند أرسطو ،
على نحو ما اجتهد العلماء القدماء فيه ، ولكن حازم يتجاوز اجتهادات السابقين
إلى محاولة تطبيق مفهوم الوحدة الأرسطية على نماذج من الشعر العربي ،
الذي أعانه على ذلك، إن القصيدة العربية قد تطورت عند المحدثين إلى نوع من
ترابط الأجزاء ، وقد أشار إلى إن شعراء المحدثين كانوا أحسن مأخذاً في
التخلص والاستقرار من القدماء، لذلك لم يجد صعوبة في تطبيق مفهوم الوحدة
على قصيدة المتنبي.

وقد اتضح أن حازماً قد وفق في خلق الإحساس بوحدة القصيدة لأن
التوفيق بين المفهوم الأرسطي والشكل التقليدي للقصيدة يفقد قيمته ، لو لم يُلح
على ضرورة التنوع في القصيدة الواحدة، ولو لم يحاول تبرير هذا التنوع

تبريراً جمالياً وتبريراً نفسياً ، في تفسير له مؤداه أن النفس جُبلت على حب النقلة بين الأشياء الممتعة ، وإذا كانت النفس تسأم الاستمرار مع الشيء البسيط الذي لا تنوع فيه وتطلب غيره الذي لا يُفضى إلى الرتابة ، فلا بد لهذه النفس أن تُعجب بالقصيدة التي تتركب من أكثر من غرض ، خاصة إذا ترتبت الأغراض في نظام متشاكل وتآليف متناسق ، ولكن الوحدة التكاملية بمفهوم أرسطو صعبة التطبيق على الشعر العربي ، لطبيعة اختلاف الجنسين ، فاستعاض بها الوحدة التسلسلية ، وبهذا يكون من أكثر نقاد العربية شعوراً بوحدة القصيدة التقليدية.

النتائج

- 1/ الوحدة عند حازم نظام متكامل تقوم على التخطيط الدقيق، وهو تخطيط هرمي يمتد إلى قاعدة نفسية، ومعرفية، وأسلوبية، ونظمية، وفنية، حيث تنضام كل هذه المقومات وتتكامل لخلق الاحساس بالوحدة.
- 2/ إن مفهوم حازم للوحدة الشعرية متصل بمفهوم الوحدة عند أرسطو ، على نحو ما اجتهد العلماء القدماء فيه ، ولكن ه تجاوز الاجتهادات النظرية للسابقين ، إلى تطبيق مفهوم الوحدة على نماذج من الشعر العربي ، ما أعانه على ذلك ، أن القصيدة العربية قد تطورت عند المحدثين إلى نوع من ترابط الأجزاء.
- 3/ وجد حازم صعوبة في تطبيق الوحدة الأرسطوية، لأنها وحدة تكاملية تقوم على ترابط أجزاء النص، حتى ولو اختلف منه جزء واحد فسد النص وتشوش، لذا استعاض عنها بوحدة تسلسلية قوامها الوثبات لا الأبيات.
- 4/ ألح حازم إلحاحاً شديداً على الجوانب النفسية في نظريته للوحدة، ولكي يرفع التأثير في المتلقي، ابتكر (التسويم والتجويل) وهي مسألة فنية لخلق الإحساس بوحدة القصيدة ، فضلاً عن اعتماده المحاسن التأليفية ، ويأبى إلا أن يسجل للشعر العربي تفرد بالإبداع في هذا المجال .

5/ وفق حازم في خلق الإحساس بوحدة القصيدة ، لأن التوفيق بين المفهوم الأرسطي والشكل التقليدي للقصيدة يفقد قيمته ، لو لم يُلح على ضرورة التنوع في القصيدة الواحدة، ولو لم يحاول تيرير هذا التنوع تبريراً جمالياً و نفسياً، ونحسب أن هذا النمط من التفكير يُبرر لصاحبه التسليم بوحدة القصيدة رغم تنوع أغراضها ، كما يبرر له في الوقت نفسه وحدة البيت في ذاته ، ووحدته مع باقي الأبيات في تأليف متناسق ، كما هو واضح عند التطبيق على قصيدة المتنبّي .

التوصيات : أوصت الدراسة بالآتي:

1 - الحاجة الملحة إلى استنطاق جديد النص الشعري العربي، والواضح أنه يكتنز بكثير من المحاور التي تصلح لدراسات قديمة متجددة، كوحدة القصيدة، التخييل (المحاكاة) الشعري، ونظرية الحجاج العقلي، والذرائعية التداولية، إلى غير ذلك من الموجود الذي لم يدرك بعد.

2- ضرورة إذابة الجفوة بين الموروث الأدبي العربي، والنقاد المحدثين، وهي جفوة لا مبرر لها، فالأولى الالتفات إلى مناجم التراث الشعري العربي، واستخلاص الدر الكامن فيه.

المراجع

- 1- ابن الأثير : المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر ، نشر يحيى الدين عبد الحميد ، القاهرة ، ج 1، دت .
- 2- ابن رشد: تلخيص كتاب أرسطو طاليس في الشعر ، تح د. محمد سليم سالم ، ط المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ، القاهرة ، 1967م
- 3- ابن سينا: الشفاء (ضمن أرسطو فن الشعر) ط النهضة العربية الحديثة، القاهرة، 1953م.

- 4- أرسطو : فن الشعر ، ترجمة متى بن يونس. تحقيق شكري عياد ، ط الكتاب العربي للنشر ، القاهرة ، 1967م.
- 5- ابن طباطبا، عياد الشعر ، تح طه الجابري ، د. محمد زغلول سلام ، ب ط ، 1956م.
- 6- حازم القرطاحني : منهاج البلغاء وسراج الأدباء ، ط 1 ، دار الكتب الشرقية ، تونس ، 1966.
- 7- ريتا عوض: بنية القصيدة العربية، المؤسسة العربية للدراسات، ج 1 ، 2009م.
- 8- شكري عياد ، محقق كتاب أرسطو فن الشعر ، ترجمة متى بن يونس ، تح د. محمد سليم سالم ، ط المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ، القاهرة ، 1967م
- 9- صفوت عبد الله الخطيب : نظرية حازم القرطاجني في ضوء التأثيرات اليونانية ، ط نهضة الشرق، القاهرة، 1983م.
- 10- الصناعتين: العسكري. كتاب الصناعتين ، نشر البجاوي ، القاهرة ، 1952م
- 11- طه حسين: حديث الأربعاء ، القاهرة ، ط 11 ، ج 1 ، 1963م.
- 12- عبد القاهر الجرجاني : دلائل الإعجاز ، دلائل الإعجاز ، علق عليه ، محمود شاكر ، مطبعة الخانجي ، القاهرة ، ب ت
- 13- العكيري : شرح ديوان المتنبي ، ج 1 ، طبعه مصطفى السقا وآخران، ط دار الفكر، القاهرة، دت.
- 14- مصطفى سويف: الأسس النفسية للإبداع الفني في الشعر خاصة ، ط النهضة العربية الحديثة، القاهرة، 2007م.

أثر السياسات المالية على ميزان المدفوعات السوداني 1990-2011م

د. الشاذلي عيسى حمد

عميد كلية النيل الأبيض للعلوم والتكنولوجيا

Shazli.hamad@yahoo.com

ملخص الدراسة

هذه الدراسة تبحث في الأثر الذي خلفته السياسات المالية على ميزان المدفوعات السوداني خلال الفترة 1990-2011م ، وإفترضت الدراسة أن السياسات المالية ذات مردود إيجابي على ميزان المدفوعات السوداني خلال فترة الدراسة ، وبعد إجراء القياسات اللازمة باستخدام الحاسب الآلي توصلت الدراسة إلى نتائج مفادها أن زيادة عجز الموازنة كان ذا أثر سلبي على ميزان المدفوعات ، لأن هذا العجز كانت تعالجه الحكومة من خلال الإستدانة من الجهاز المصرفي ، الأمر الذي أدى إلى زيادة عرض النقود ، وبالتالي زيادة التضخم ، مما إنعكس سلباً على قدرة الصادرات على المنافسة الخارجية .

أخيراً أوصت الدراسة بتقليل تكلفة الإنتاج ، وتحقيق السلام العادل في السودان وتقليل الإستدانة من الجهاز المصرفي ، كل ذلك في رأينا يؤدي إلى تحسين صورة ميزان المدفوعات السوداني .

Abstract

This study investigates the impact of financial policies on the balance of payments .

In Sudan during the period 1990-2011 , it hypothesized positive impact on balance of payments during the period of the study . After doing the necessary computation using the computer facilities the study found that the increase in budget defect had a negative impact on the balance of payments . This is resulted from the fact that this defect was manipulated by borrowing from the banking system which lead to an increase in money supply which inturn aggravated rates of inflation and reduced the competing ability of exports .

Finally , the study recommended that the situation of Sudanese balance of payments could be improved by reduction of production cost achievement of fair peace in Sudan and reducing borrowing from the banking system .

مشكلة الدراسة :

يجسد ميزان المدفوعات السوداني المعاملات الإقتصادية (تجارية ، رأسمالية) لدولة السودان مع العالم الخارجي ، وبالتالي فهو يشمل قطاعاً ذو أهمية كبرى ومكمل للقطاعات الإنتاجية الأخرى ، وتتخلص مشكلة البحث في معرفة الأثر الكمي والنوعي الذي أحدثته السياسات المالية على مفردات ومكونات

ميزان المدفوعات خلال فترة الدراسة بما يوفر خلاصات معينة تساعد في توجيه أداء مكونات ميزان المدفوعات خلال فترة الدراسة مستقبلاً.

أهداف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى الآتي :

1. التعرف على مفهوم السياسات المالية ، وميزان المدفوعات بصورة عامة .
2. دراسة أثر السياسة المالية على ميزان المدفوعات السوداني (حساب جاري ، وحساب رأس المال ، والإحتياطيات) .
3. التعرف على دور هذه السياسات المالية وأثرها على مناخ الإستثمار ، وبالتالي على ميزان المدفوعات السوداني .
4. شملت هذه الفترة حدثين مهمين هما سياسة التحرير الإقتصادي ، ودخول البترول ضمن المكونات الأساسية للصادرات السودانية ، وبالتالي تهدف تلك الدراسة للتعرض لهذين الحدثين .

أهمية الدراسة :

لهذه الدراسة أهمية تنتج من الآتي :

1. تعتبر محاولة جديدة للإضافة في أدبيات السياسات الإقتصادية الكلية فيما يخص قطاع المعاملات الخارجية .
2. شهدت الفترة الأخيرة التركيز علي السياسة المالية كأداة أساسية لإحداث النمو في الإقتصاد السوداني ، على عكس التأثير عن طريق التدخلات المباشرة في فترات سابقة ، وبالتالي تعتبر هذه الدراسة محاولة لتقييم هذه السياسة ومدى فاعليتها على أداء ميزان المدفوعات السوداني .

فروض الدراسة :

تحاول الدراسة اختبار الفروض العلمية الآتية :

1. السياسات المالية في الفترة 1990-2011م هي ذات مردود إيجابي على ميزان المدفوعات السوداني مقارنة بالأدوات المستخدمة قبل هذه الفترة .
2. السياسة المالية خلال ذات الفترة أثرت تأثيراً إيجابياً على الناتج المحلي الإجمالي ، الأمر الذي أفرز فائضاً في ميزان المدفوعات السوداني في تلك الفترة .

منهج الدراسة :

اتبعت الدراسة المنهج الوصفي المعتمد على تحليل بيانات ميزان المدفوعات خلال فترة الدراسة ، بغرض الكشف عن تأثير السياسات المالية المطبقة خلال تلك الفترة على الأداء الكلي لميزان المدفوعات السوداني ، بحيث تصل إلى نتائج محددة تساعد في توجيه تلك السياسات مستقبلاً.

مصادر المعلومات :

تعتمد الدراسة على المصادر الثانوية للبيانات والتقارير والدوريات والنشرات ذات الصلة بموضوع الدراسة ، ونلاحظ على دوريات بنك السودان عدم تبريرها للتذبذبات التي تحدث في بيانات الموازنات والميزان في بعض الأعوام .

فترة الدراسة :

تغطي الدراسة الفترة من العام 1990م وحتى العام 2011م وذلك نظراً

للآتي :

1. تعتبر هذه الفترة ، من الفترات التي طبقت فيها سياسة التحرير الإقتصادي ، ودخول البترول إلى قائمة الصادرات السودانية .
2. شهدت هذه الفترة توقيع إتفاقية السلام الشامل مع جنوب السودان ، مما تتطلب ذلك توسيع الموازنات بشكل يؤدي إلى الوحدة الجاذبة ، ويؤكد ذلك مدى أهمية دراسة هذه السياسات وأثرها على الميزان .
3. تعتبر مدة أكثر من عام هي كافية لإجراء الإختبارات وفقاً للتحليل الإقتصادي .

الإطار النظري للدراسة :**مقدمة :**

تؤثر السياسات المالية في ميزان المدفوعات ، والتي تستخدم سياسة الانفاق الحكومي والضرائب للتأثير على الطلب الكلي ، ومن المعلوم أن الإنفاق الحكومي هو أحد مكونات الإنفاق الكلي (الطلب الكلي) ، ويعتبر أثر هذا الإنفاق مباشراً على الطلب الكلي ، أما الضرائب فتأثيرها يكون بصورة غير مباشرة على هذا الطلب ، إذا أنها تؤثر في الدخل ، ومن ثم تؤثر على الإستهلاك ، وبالتالي تؤثر على الطلب الكلي ، وتستخدم هاتان السياستان معاً في الدولة الواحدة ، ولذا لا بد من التنسيق بينهما ، حتى تؤدي الفوائد المرجوة منهما .

في هذا الإطار النظري سنتحدث عن مفهوم ميزان المدفوعات ، وعن السياسة المالية ، فيما يلي :

أولاً : مفهوم ميزان المدفوعات :

يفرق عادة بين مفهومين لميزان المدفوعات ، أحد هذين المفهومين يسمى ميزان المدفوعات الحسابي Accounting Balance of Payments والثاني يسمى ميزان المدفوعات السوقي Market Balance of Payments ، ويعرف الأول على أنه حساب سنوي لكافة المعاملات الاقتصادية التي تمت من خلال فترة معينة بين الأشخاص المقيمين في بلد معين والأشخاص المقيمين في البلاد الأخرى [1] ، أما مصطلح ميزان المدفوعات السوقي ، فيركز على ميزان المدفوعات عند فترة زمنية معينة ، وليس خلال فترة زمنية ، ويعتبر هذا المفهوم الثاني مفيداً في تحديد أوضاع التوازن ، أو عدم التوازن في ميزان المدفوعات ، ونظراً لأن المدفوعات بين الدول تستلزم عادةً شراء وبيع العملات الأجنبية ، لهذا فإن المفهوم الثاني يقابل ما يحدث في سوق الصرف الأجنبي [2] .

يتألف ميزان المدفوعات من ثلاثة أقسام رئيسية ، أولها ميزان العمليات الجارية ، وثانيها ميزان رؤوس الأموال الطويلة الأجل ، وثالثها ميزان الذهب وحركات رؤوس الأموال قصيرة الأجل .

أ. ميزان العمليات الجارية :

يتألف هذا الميزان من عنصرين الأول الحساب التجاري ، ويتعلق بتجارة السلع ، أي بصادرات السلع و وارداتها خلال الفترة محل الحساب ، ويطلق على الفرق بين قيمة الصادرات وقيمة الواردات اصطلاح الميزان التجاري ، والثاني هو الميزان الخدمي ومحله خدمات قدمت أو أستوفيت خلال الفترة نفسها ، ومثال ذلك خدمات الملاحة والسياحة ، والتأمين والخدمات المالية والمصرفية ، والفوائد والأرباح التي تحصل عليها الدولة مقابل خدمات رؤوس أموالها المستثمرة في الخارج أو التي تدفعها عن خدمات رؤوس الأموال المستثمرة في بلادها [1].

ب. رؤوس الأموال طويلة الأجل :

إن معاملات الدولة مع الخارج لا تقتصر على تجارة وتبادل السلع والخدمات فقط ، فهناك حركات رؤوس الأموال التي تنتقل من بلد إلى آخر بقصد توظيف أموال الإستثمار لأجل طويل ، وتتمثل هذه الحركات في شراء الأسهم والسندات الأجنبية أو القيام بالإستثمارات المباشرة في الخارج ، وتتعرض هذه الحركات في ميزان رؤوس الأموال طويلة الأجل حيث يسجل التغيرات التي تطرأ على مركز الدولة كدائنة أو مدينة للخارج لأجل طويل .

ج. ميزان الذهب ورؤوس الأموال قصيرة الأجل :

قد تتضمن علاقات الدولة بالخارج عن خروج (تصدير) في الذهب النقدي أو دخوله (استيراده) أو عن انسياب رؤوس الأموال قصيرة الأجل من الداخل إلى الخارج أو العكس ، ولهذا العنصر من ميزان المدفوعات أهمية ، ليس فقط لما لحركات الذهب ورؤوس الأموال القصيرة الأجل من تأثير على الأموال النقدية والمصرفية في البلاد ، ولكن أيضاً لدوره المهم في موازنة إيرادات الدولة ومدفوعاتها [3].

رغم أن هذا التقسيم السابق يغطي معظم المعاملات المهمة في ميزان المدفوعات ، إلا أن هناك قليلاً من النقاط الإضافية التي يجب أخذها في الحسبان لاستكمال الصورة :

1. إيرادات الأصول الأجنبية والخدمات العمالية :

قلنا سابقاً إن حساب الخدمات يشمل البنود غير الملموسة مثل خدمات النقل والتأمين والملاحة والسياحة وغيرها ، ولكن هذا الحساب قد يشمل معاملات ربما تعتبر غريبة نوعاً ما ، مثل الفائدة والأرباح وحقوق الملكية المحصلة كنتيجة لإمتلاك الأسهم والسندات والأصول الأخرى الأجنبية يمكن حسابها كمدفوعات للخدمات المصدرة ، والعكس يحسب كخدمات مستوردة .

2. الجدل حول المقر :

وهذا يختص بكيفية معاملة الشركة التابعة لمنشأة وطنية أو التي تعمل في دولة أخرى أو فروع لأحد البنوك الوطنية والذي يعمل في دولة أخرى ، وبالمثل كيفية معاملة صندوق النقد الدولي الذي يقع مقره بواشنطن ، أو مقر الأمم المتحدة في نيويورك ، في ميزان المدفوعات الأمريكية .

عليه تكون المنشأة التابعة لمنشأة وطنية وتعمل بالخارج تعتبر مقيماً أجنبياً إذا كانت مملوكة بالكامل للمنشأة الوطنية ، ولهذا إذا قامت المنشأة الوطنية الأم بشحن سلع

لهذه المنشأة التابعة ، فإن المعاملة تعامل كصادرات ، أما إذا قامت هذه المنشأة التابعة بشراء سلع في المدينة الأجنبية التي تستوطن بها فإن هذه المعاملة لا تقيد في ميزان المدفوعات الوطني لأنها معاملة بين طرفين أجبيين ، ويعامل المنظمات مثل صندوق النقد الدولي والأمم المتحدة كأنها منشآت أجنبية .

3. السهو والخطأ أو التناقض الإحصائي :

كثير من المعاملات الإقتصادية قد تسقط من التسجيل كليةً في ميزان المدفوعات وفي بعض الأحيان قد يسجل الجانب المدين فيما لا يسجل الجانب الدائن (أو العكس) ولهذا قد يحدث عدم تساوي كل من الجانب المدين ، والجانب الدائن ، وعليه يجب إدخال قيد تصحيحي يسمى (بالسهو والخطأ) أو (التناقض الإحصائي) يجعل الجانبين متساويين .

4. المعاملات الحكومية :

تؤثر الحكومة تأثيراً كبيراً على المناخ الإقتصادي داخل الدولة من خلال تطبيقاتها للسياسة المالية أو النقدية أو أي سياسات أخرى ، وهذا بدوره يكون له تأثير غير مباشر على ميزان المدفوعات من خلال تأثيراته على الحوافز و المعاملات الخاصة ، وللحكومة أيضاً تأثير على ميزان المدفوعات من خلال معاملاتها الدولية المباشرة .

يمكن تقسيم المعاملات الحكومية إلى نوعين ، يسمى الأول بالمعاملات الحكومية المعتادة ، والتي تشمل كل مشترياتها ومبيعاتها الدولية من السلع والخدمات والأصول غير تلك التي خصصت للتأثير على مستوى سعر الصرف ، والثاني يسمى بالمعاملات الرسمية أو الحكومية ، وهو ما نسميه بالتدخل الحكومي في سعر الصرف [2].

5. ميزان تمويل العجز أو الفائض :

وتتم عن طريق هذا الميزان تسوية رصيد ميزان المدفوعات ككل فائضاً كان أم عجزاً ، عن طريق تحركات الذهب والعملات الحرة .
فإذا كان الرصيد يمثل فائضاً فإنه يمكن للدولة حينئذٍ شراء كمية من الذهب معادلة لهذا الرصيد من الخارج .

أما إذا كان الرصيد يمثل عجزاً فإننا يمكن أن نتصور عدداً من الوسائل التي يمكن بها زيادة الإستيراد على التصدير مثلاً فقد يتوفر لدى الدولة أرصدة متراكمة من العملات الأجنبية أو الذهب يمكن السحب عليها لتمويل هذا العجز ، أو تحاول الحصول على قرض من الخارج لتمويل الزيادة ، وفي بعض الأحيان تتشأ الدولة إلتزاماً عليها لعملتها المحلية لحساب المصدر الأجنبي ، أو تستخدم فائض الإستيراد لتسديد قروضها المستحقة على الدول الأخرى أو تحصل عليه كهبة أو معونة [4].

ثانياً : السياسات المالية Fiscal policy :

نستعرض هنا دور السياسة المالية لعلاج حالتنا التضخم والانكماش ثم فعالية السياسة المالية .

أ. دور السياسات المالية :

يرى كينز أن عدم الاستقرار الإقتصادي ، مرده الأساسي هو التقلبات الحادة في الطلب الكلي ، فإذا تمكنت الدولة من تخفيض إستقرار في مستوى الطلب الكلي بنحو يكون منسجماً مع التوظيف الكامل ، فإنها في هذه الحالة ستتمكن من إزالة أغلب التشوهات الشديدة في إقتصاديات السوق .

كان الحال قبل كينز هو سيطرة مبدأ توازن الموازنة على معظم فكر الإقتصاديين ، أي تساوي الإيرادات العامة مع النفقات العامة ، بإعتبار أن ذلك يدل على كفاءة الإدارة المالية ، أما كينز وأتباعه فيرون أن سياسات الضرائب والإنفاق يجب أن تتخذ من خلال إحتياجات الطلب في الإقتصاد القومي وليس بمجرد الرغبة في تحقيق التساوي بين الإيرادات الذاتية والنفقات [5]، نرى دور السياسة المالية لعلاج حالتنا التضخم والانكماش من خلال الآتي :

1. السياسة المالية التوسعية :

تستخدم في هذه السياسة ، إحدى أداتين هما ، زيادة الإنفاق الحكومي ، أو تخفيض الضرائب ، وذلك لحفز الطلب الكلي .

فالأداة الأولى تقوم الدولة بزيادة الإنفاق الحكومي على التعليم والصحة والدفاع والأمن والإنشاءات المختلفة من طرق وكباري وبنى تحتية ، وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي على السلع والخدمات ، ومن المعروف أن زيادة الإنفاق الحكومي تؤدي إلى زيادة الدخل الكلي من خلال تأثير المضاعف ، ولكن لزيادة الإنفاق الحكومي ، يجب زيادة الضرائب وهذه الزيادة في الضرائب تعمل على تخفيض الدخل المتاح ، الأمر الذي يؤدي إلى تخفيض الإنفاق الإستهلاكي ، مما يخفض الدخل الكلي ، فإذن كيف يتم زيادة الإنفاق الحكومي دون زيادة الضرائب ؟

الإجابة هي أن تقوم الدولة بإنتهاج أسلوب التمويل من خلال خلق عجز الموازنة العامة ، أو ما يسمى بالعجز المخطط في الموازنة العامة ، ولتمويل هذا العجز يتم اللجوء للإقتراض من المصارف أو المنشآت المالية ، أو عن طريق إصدار سندات وأوراق مالية حكومية لتمويل هذا العجز .

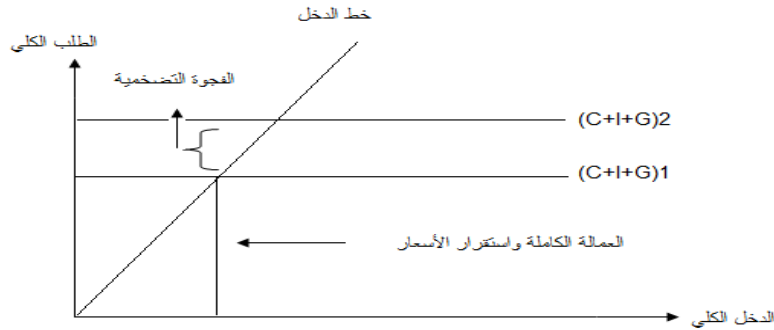
يرى بعض الإقتصاديين ، أن الإستثمار ينخفض بشدة أثناء الكساد ، ولمعالجة هذا الأمر يرون أنه يمكن خفض الضرائب على أرباح الأعمال والشركات ، وبعضهم يرى أن منح إعفاءات ضريبية للإستثمار هي الأسلوب الأمثل للمعالجة ، كما يرى طريق ثالث أن سياسة تعجيل الإهلاك ، هي السياسة المناسبة ، وتعني هذه الأخيرة إحداث تغيرات في صيغ الإهلاك أو المدى الزمني الذي يتم فيه تخفيض قيمة المصانع والمعدات والآلات .

تشير قرائن الأحوال إلى أن السياسات الثلاثة ، يمكن أن تنشط الإستثمار ، ومع ذلك فإن الإعفاءات الضريبية وتعجيل الإهلاك يعتبران أكثر فعالية من التخفيض في معدلات الضرائب على الشركات ، إن

السبب الرئيسي الذي يجعل خفض الضريبة أكثر كلفة على الخزينة هو أن يخفض الإيرادات الضريبية على الدخل المتولد على رأس المال القائم بينما الأسلوبان الآخران ليس لهما نفس الأثر [6].

2. السياسة المالية المقيدة :

يعرف الإقتصاديون الفجوة التضخمية بأنها الكمية التي يزيد فيها الطلب الكلي عن مستوى الدخل الذي يتحقق عند مستوى العمالة الكاملة واستقرار الأسعار ، ولعلاج هذه الفجوة تستخدم الدولة سياسة مالية مقيدة ، وذلك بشرط أن استخدام هذه السياسة قبل أن تبدأ قوى التضخم في العمل ، فتخفيض الإنفاق الحكومي يؤدي إلى إنقاص الطلب الكلي مباشرة ، وبالتالي يتراجع منحنى الإنفاق الكلي إلى $(C+I+G)$ ، كما هو واضح في الرسم التالي :



رسم بياني للفجوة التضخمية

يتضح من الرسم السابق أن الطلب الكلي المفرط مثل واضح من خلال المنحنى $(C+I+G)2$ يؤدي إلى ارتفاع الأسعار ويمكن لصناع القرار أن

يواجهوا مثل هذا الطلب من خلال سياسة علمية مقيدة ولذا يخفض الطلب الكلي إلى $(C+I+G)1$.

(ب) فعالية السياسة المالية :

يعتقد الكينزيون أن السياسة المالية ذات فعالية لتحقيق الإستقرار الإقتصادي بينما يرى النقديون أن السياسات المالية غير فعالة ، ولكل فريق حججه التي يعتمد عليها ، ولكن حتى لو كانت السياسة المالية فعالة فقد لا تكون محققة للإستقرار الإقتصادي ، وذلك راجع إلى الفجوات الزمنية للسياسة المالية التي قد تكون طويلة أو متغيرة بدرجة تجعل هذه السياسة غير محققة للإستقرار .

هذه الفجوات تتسحب على السياسة المالية والنقدية ، أما في السياسة المالية ، فيمكننا التمييز ثلاث فجوات ، هي فجوات الإدراك وهي الفترة بين الوقت الذي تظهر عنده الحاجة إلى العمل والوقت الذي تدرك عنده الحاجة إلى العمل ، أما الفجوة الثانية وهي فجوة الإنجاز ، وهي الفترة الزمنية التي يتطلبها العمل لتغيير السياسة ، أما الفجوة الثالثة والأخيرة فهي فجوة الإستجابة ، وهي فترة التغير الفعلي في السياسة والوقت الذي تؤثر عنده السياسة الجديدة على الإقتصاد تأثيراً فعلياً .

خلاصة هذا الأمر هذه الفجوات قد تعيق فعالية السياسة المالية ، وعادة يفرق الإقتصاديون بين نوعين من أدوات السياسة المالية الأول يطلق عليه الأدوات التلقائية والآخر يطلق عليه الأدوات المقصودة . تعرف الأدوات التلقائية على أنها تلك التي تحقق الإستقرار الإقتصادي بطريقة تلقائية أو ذاتية دون تدخل من السلطات المعنية، بحيث أنها تؤدي إلى زيادة العجز في الموازنة (أو تقليل الفائض) في حالة الكساد وتؤدي إلى زيادة الفائض (أو تقليل العجز) في حالات الراج و هذه الأدوات تتمثل في الآتي :

- نظام الضريبة التصاعدية :

تلك التي ترتفع معدلاتها مع تزايد الدخل ، فتعمل هذه الضريبة على تحقيق الإستقرار الإقتصادي ، فعندما يخفض الدخل والانتاج في أوقات الكساد تتخفض حصيلية الضريبة تلقائياً ، ويخفف ذلك من إنخفاض الدخل الشخصية والإنفاق ، وفي أوقات التضخم تزداد حصيلية الضرائب مما يقلل من الدخل والإنفاق ومن ثم الطلب الكلي مما يحد من الارتفاع المستمر للأسعار .

- مدفوعات الضمان الإجتماعي :

هي تلك المدفوعات التي تقدمها دائماً الحكومات للأفراد ليس مقابل خدمات قاموا بها ، ومنها إعانات البطالة ، ومساعدات التكافل الإجتماعي للأسر منخفضة الدخل ، وهذه المدفوعات المقصود بها محاولة توزيع الدخل .

- سياسات دعم القطاع الزراعي :

هي سياسات تتبعها الحكومة دائماً للحد من التقلبات في دخول المزارعين ، ففي حالة الكساد عندما يقل الطلب على المنتجات الزراعية ، تقل هذه الأسعار ، وتتنخفض تبعاً لذلك دخول المزارعين ، وتقوم الحكومة بالتدخل لصالح هؤلاء المزارعين .
أما الأدوات المقصودة هي سياسات تتبعها الجهات المالية ، والقصد منها القيام بعمل واضح ومقصود للتأثير في النشاط الاقتصادي من خلال إجراء بعض التغييرات في الضرائب والإنفاق الحكومي .

تطورات ميزان المدفوعات السوداني والسياسة المالية في السودان 1990م-2011م :

تعتبر السياسات المالية التي تصممها الدول ، وبالتالي فإن مدى قدرة الدولة على معالجة خلل الإقتصاد الناتج عن الخلل الذي تحدثه بعض العناصر المحددة للطلب الكلي ، تعتمد على قدرة الدولة على التحكم في أداء السياسة المالية .

سننظر هنا لتطورات السياسة المالية في السودان وميزان المدفوعات السوداني ، وسنرى تأثير السياسة المالية على ميزان المدفوعات في فترة الدراسة .

أولاً : تطورات ميزان المدفوعات السوداني (1990-2011) :

تبنيت الدولة سياسة تحرير الإقتصاد في العام 1992م ، بغرض تحريك جمود الإقتصاد السوداني من خلال حشد الموارد وتوجيهها نحو زيادة الإنتاج ، وذلك اعتماداً على الموارد الذاتية ، في ظل تراجع القروض والمنح ، مما شكل عبئاً كبيراً على الموارد المتاحة في ظل تزايد النفقات العامة للدولة ، مما جعلها تعتمد بصورة كبيرة على الجهاز المصرفي في توفير التمويل اللازم للقطاعات الإقتصادية المختلفة ، وقد تأثر ميزان المدفوعات كغيره من المتغيرات بأداء الدولة المالي والنقدي ، وما ترتب على ذلك من تغيرات مهمة في معدلات التضخم وأسعار الصرف وغيرها من المتغيرات الكلية .

فيما يلي تطورات ميزان المدفوعات السوداني في فترة الدراسة المذكورة :

جدول رقم (1) موقف ميزان المدفوعات السوداني 1990-2011م (القيمة بملايين الدولارات الأمريكية)

البيان	الميزان التجاري	حساب الخدمات	الحساب الجاري	حساب رأس المال	أخطاء ومحذوفات الإستثمار الخاص	التحركات النقدية
السنة						

76,1	257,5-	169	12,4	256,8	244,4-	1990
101,3	348,7-	735,6	488,2-	79,1	585,3-	1991
58,1	26,8-	334,6	365,9-	135,7	501,6-	1992
37,7	232,4-	186,6	456,7-	70,9	527,6-	1993
17,9-	354,6	210	546,7-	13,2	559,9-	1994
7,1	228,5	340,6	576,2-	52,9	629,1-	1995
63,9	719	90,1	872,8-	11,2	884,2-	1996
36,2	608,4	182,7	827,3-	0,4	827,7-	1997
25,1-	603,4	379,1	957,41-	179,09	1136,3-	1998
111,5-	129,4	413,2	431,41-	44,69	476,1-	1999
124,8-	314,22	328,06	517,47-	957,76-	440,29	2000
127,6-	666,88	490,45	1284,93-	958,79-	326,14-	2001
300,03-	432,14	841,45	973,56-	628,84-	344,72-	2002
422,56-	445,02-	1389,93	522,35-	413,36-	108,99-	2003
341,12	194.53	1353,88	818,23-	1009,8-	191,57	2004

530,53-	933,6	403,1-	2830,3-	1708,6-	1121,7-	2005
208,6	99,8	4611	4919,4-	3471,3-	1448,1-	2006
282	40,7	2945,5	3268,2-	4425-	1156,8	2007
21,1-	378,2	1218,6	1575,7-	5016,8-	3441,1	2008
502	1441,5	3116,9	2177,4-	1906,5-	270,9-	2009
54,2-	919,2-	610,2	254,8	2310,1-	2564,9	2010
0,1-	1289,8	3982,8	5272,5-	517,5-	4755-	2011

المصدر : تقارير بنك السودان المختلفة 1990-2011

- علامة (-) تعني زيادة الأرصدة الإحتياطية .

خلال الأعوام 1957 وحتى العام 2011 ، سجل ميزان المدفوعات خمس وثلاثين حالة عجز ، وعشرين حالة فائض وحالة توازن واحدة ، وفي العام 2000م حقق ميزان المدفوعات فائض قدره 124,8 مليون دولار وذلك ناتج عن الفائض في الميزان التجاري بمقدار 440,29 مليون دولار نظراً للزيادة الكبيرة في الصادرات الناتجة عن دخول البترول السوداني لقائمة الصادرات بمبلغ (1350,76) مليون دولار .

في العام 2003م سجل ميزان المدفوعات فائضاً مقداره (422,56) مليون دولار ، وسجل حساب رأس المال (1389,93) مليون دولار ، نظراً للتدفقات الكبيرة للإستثمارات الأجنبية .

في العام 2007 سجل ميزان المدفوعات عجزاً مقداره 282 مليون دولار وذلك نظراً لعجز حساب الخدمات بمقدار 4425 مليون دولار الأمر الذي أثر سلباً على الحساب الجاري إذ بلغ عجزه (3268,2 مليون دولار) .

في العام 2011م سجل ميزان المدفوعات فائضاً مقداره (0,1 مليون دولار) ، وذلك نظراً لانفصال جنوب السودان عن الدولة الأم (السودان)، الأمر الذي أدى إلى عدم مساهمة صادرات البترول في الميزان التجاري .

تطور سياسات النقد الأجنبي لمعالجة إختلال الميزان :

في فبراير 1992 أعلنت الدولة إنتهاج سياسة التحرير الإقتصادي ، لإجراء إصلاحات هيكلية على جسد الإقتصاد السوداني ، وتعني هذه السياسة أن السوق هو المحرك الأساسي للموارد الإقتصادية لمواجهة طلبات المستهلكين وتعظيم عائد الإستثمارات ، الأمر الذي يؤدي إلى إزالة التشوهات التي علفت بالإقتصاد السوداني ، وتهدف هذه السياسة إلى الآتي :

1. تحرير أسعار سعر الصرف لتحقيق فوائد مجزية للمصدرين تساعد على تحريك الصادرات وانسيابها .
 2. العمل على تحفيز وتشجيع المستثمرين السودانيين والأجانب ، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الانتاج ، وزيادة الصادرات .
 3. تحرير أسعار السلع والخدمات لتشجيع القطاعات المختلفة إلى زيادة الإنتاج على المستوى الأفقي والرأسي ، الأمر الذي يدفع إلى الإكتفاء الذاتي وزيادة الصادرات .
- عليه انتهجت الدولة سياسات تتعلق بالنقد الأجنبي ، استناداً على تطبيق سياسات التحرير الإقتصادي تمثلت في الآتي :

(أ) سعر الصرف :

بعد أن ساد لسنوات طويلة نظام تثبيت وتعدد أسعار الصرف ، أدخل نظام موحد لسعر الصرف في فبراير 1992م ، وبناءً على ذلك تم إلغاء النظام الذي يعتمد على سوق الصرف الرسمي والحر للعملة إضافة لسوق التجنيز ، واستبدل ذلك بالسعر الموحد والذي حدد بـ 90 جنييه سوداني للدولار ، وتم إتخاذ هذا الإجراء لفك الضغوطات المتتالية للمدفوعات الخارجية ، والتي انعكست في انخفاض إحتياجات الصرف الأجنبي ، وإنخفاض الاستيراد ، وإرتفاع وتراكم متأخرات المدفوعات الخارجية .

جدير بالذكر أن الحكومة لم تستطع الحفاظ على السعر الموحد إلا من خلال تشديد سياسات إدارة الطلب Demand Management Policies بدرجة كبيرة ، وذلك كان لايتأتى إلا بتخفيض كبير في عجز الموازنة ، وإحتواء السيولة الداخلية ، غير أن الحكومة فشلت في تسويق هذه السياسات المالية المشددة Contractionary fiscal policies في ظل الحصار الخارجي والمشاكل الداخلية ، فعادت الضغوط مرة أخرى كسعر الصرف ، وبدأ يتصاعد بمعدلات فاقت كل التصورات ، ولم تستطع الحكومة اللجوء إلى مزيد من المرونة في وضع السعر الموحد ، وذلك بسبب خشية زيادة التضخم ، وبعد ذلك في أكتوبر 1993م ، طبق نظام مزدوج لسعر الصرف يعتمد على سعر السوق الرسمية .

(ب) سياسة التخصيص :

يعني ذلك تنازل بنك السودان عن النقد الأجنبي الناتج من العمليات التصديرية لمقابلة إلتزامات أو سدادات محددة ، تخص بنك السودان أو المصدر أو طرف ثالث بموافقة بنك السودان ، وقد حلت هذه السياسة محل سياسة التجنيز الملغاة وفقاً لسياسات التحرير الإقتصادي.

وقد ألغيت هذه السياسة في أكتوبر 1993م ثم عادت مرة أخرى عام

1994م ، وقد ساعدت هذه السياسة في توفير موارد لسلع الإستيراد

الإستراتيجية كالبنترول والقمح والسكر والمدخلات الزراعية ، وجزء منها كان يذهب لسداد بعض الديون الخارجية .

رغم ميزات هذه السياسة إلا أن لديها بعض المشاكل مثل رفع أسعار

بعض السلع مثل الضأن ، وأن المصدرين يتحايلون على تقدير القيمة الفعلية

لصادراتهم ، مما يؤدي إلى أن يفوق الصادر المخصص فاتورة الوارد ، وبالتالي

عدم استجلاب جزء من حصيلة الصادر إلى داخل البلاد .

لاحقاً صدرت مجموعة من الإجراءات واللوائح (لائحة تنظيم أعمال الصرافة

لسنة 2002م) بهدف استكمال توحيد بناء سوق النقد الأجنبي مثل التجنيب الكامل

لحصيلة الصادرات ، والغاء نظام الإقرار الجمركي ، والإعلان عن مزادات النقد

الأجنبي ، وإنشاء غرف التعامل بالنقد الأجنبي ، وتبسيط إجراءات الصادر والوارد ،

وقد أسهمت هذه الخطوات في تلاشي الفرق بين سعر الصرف في السوق الرسمي

وسعر الصرف في السوق الموازي .

في عام 2005م قام البنك المركزي بالتنازل عن العديد من الموارد لصالح

المصارف التجارية والصرف وذلك لتحقيق استقرار سعر الصرف من خلال

مايلي :

• توسيع سوق النقد الأجنبي من خلال توفير موارد له تمكنه من الإستجابة

لأي مستويات طلب للعملة الأجنبية .

• إزالة الفرق بين الأسعار المختلفة لسعر الصرف من خلال توحيد سوق النقد

الأجنبي .

• تحسين المناخ الإستثماري بالبلاد من خلال المحافظة على استقرار سعر

الصرف وتوفير الموارد للإستيراد وتحويل أرباح الشركات المستثمرة بالبلاد .

- فى عام 2007م ، تحول السودان من الدولار الأمريكى إلى العملات الأجنبية الحرة الأخرى ، لإعتبرات إقتصادية وسياسية ، منها الحظر الإقتصادى الأمريكى على السودان منذ عام 1997م ، وضغط الولايات المتحدة على شركاتها بتقليل تعاملاتها التجارية مع السودان ، إضافة لإتجاه عدد من الدول مثل (الصين وماليزيا) لفك إرتباط عملاتها المحلية بالدولار الأمريكى .
 - فى عام 2008م ، ضربت العالم ما يسمى بالأزمة المالية العالمية وبالتالي كان لابد للسلطات المعنية من مواكبة هذا الحدث ، ففى بداية هذا العام بدأ بنك السودان المركزى بتطبيق عملية التحول للعملات الأخرى فعلياً ، ولقد استجاب القطاع العام بصورة واضحة لهذا التحول ، إلا أن القطاع الخاص لم يستجب بالصورة المطلوبة ، وقام البنك المركزى بتطوير علاقاته مع مراسليه بالخارج بهدف تسهيل عملياته الخارجية مع شركائه التجاريين بعملات مختلفة خاصة مع دول شرق آسيا .
 - فى عام 2009م ، وفى ظل تداعيات هذه الأزمة العالمية ، تناقص النقد الأجنبى بصورة واضحة مما حدا بالبنك المركزى لإتخاذ الإجراءات التالية :
1. رفع هامش الإستيراد النقدى المدفوع إلى 100% .
 2. وضع ضوابط للتحويلات الخاصة بالسفر والمعاملات الأخرى .
 3. منع الصرافات من القيام بالتحويل بغرض نقدية حساباتها مع المراسلين بالخارج .
 4. منع الصرافات من التعامل مع الهيئات الدبلوماسية والأجنبية والمنظمات الدولية والأقليمية العامة بالسودان بصفتها الإعتبارية .

5. تطبيق هامش 0,04% بين سعر الشراء والبيع لكافة العملات الأجنبية القابلة للتحويل .

6. حظر المصارف من شراء النقد الأجنبي من الصرافات .

7. تحديد سلع محددة للإستيراد يقوم بنك السودان بتمويل استيرادها .

8. قصر فتح الإعتمادات الخاصة باستيراد المواد البترولية على البنك المركزي دون البنوك التجارية .

9. تحديد مبلغ عشرة آلاف دولار كحد أقصى لحمله نقداً بواسطة المسافرين للخارج عبر المواني المختلفة .

- في عام 2010م ، أصدر البنك المركزي جملة من التعديلات الجديدة على ضوابط النقد الأجنبي ، وذلك بمنح حافز لكل من يبيع نقداً أجنبياً للمصارف والصرافات من أي مصدر كان ، بنسبة مئوية قابلة للتعديل ، ومثلاً سجلت نسبة الحافز في يوم 2010/11/22م بنسبة 16,29% .

شملت التعديلات آنذاك إلغاء شرط ربط فتح الحسابات الحرة بوجود تحويل من الخارج ، وسمح بفتحها بما لا يقل عن خمسة آلاف يورو أو ما يعادلها مع تقديم ما يثبت وجود تدفقات نقدية مستمرة للحساب المفتوح .

- في عام 2011م ، أتخذت بعض الإجراءات لتقليل آثار الأزمة المالية العالمية من خلال الآتي :

✓ الإستمرار في نظام سعر الصرف المرن وذلك لميزته في تحييد الآثار السالبة على الاقتصاد المحلي الناتجة من التغيرات الخارجية .

- ✓ المحافظة على ثقة المستثمرين (محلياً وأجنيبياً) في الأداء الاقتصادي المحلي ، وذلك لضمان إستمرارية جذب الإستثمارات وذلك من خلال إستقرار سعر الصرف .
- ✓ الإستمرار في إدارة الإحتياجات الرسمية مركزياً وفق أولويات السلامة والسيولة والعائد ومقابلة إحتياجات البلاد .

تطورات السياسات المالية :

يعتبر أداء الميزانية العامة ، فيما يخص عجز الموازنة ومصادر تمويلها ، من أهم أسباب التضخم إذا تلجأ الدولة غالباً لتمويل عجز الموازنة باللجوء للإقتراض من الجهاز المصرفي أو تسهيل الأرصدة الأجنبية ، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الكتلة النقدية في الإقتصاد الوطني ، مما يؤدي إلى التضخم .

تصاعدت معدلات التضخم حيث كانت عام 1991م حوالي 121% وقفزت مرة أخرى لتبلغ في أغسطس 1996م 164,7% بينما كانت في العام 1985/84م 39% فقط ، وكانت معدلات التضخم في الولايات المتحدة في العام 1996م 2,4% ، ومعدلات التضخم لكل الدول النامية مجتمعة حوالي 13% عام 1996م [1] .

جدير بالذكر أن هذه المعدلات المتصاعدة للتضخم ، صاحبها

عجز موازٍ في الموازنات العامة ، مؤكداً الخلل الحادث في السياسة المالية ، ولكي تقف على حجم الخلل المالي في هذه الموازنات يجب علينا الرجوع لهيكل الموازنات العامة خلال فترة الدراسة ، وكذلك دراسة المحددات التي أثرت على جانبي الإيرادات العامة والمصروفات العامة ، وكذلك أهم السياسات المالية في السودان .

فيما يلي صورة عن الموازنات العامة جدول رقم (2) تنفيذ الميزانية خلال الأعوام 91/90

- 2011م :

عجز مغطى أوفائض	التمويل الخارجي	العجز الكلي أوفائض للقطاع العام	مصرفات التنمية والاستثمار	فائض او عجز الميزانية	جملة المصرفات	جملة الإيرادات	البيان العام
118-	82	200-	234	34+	1350	1384	91/90
2186-	338	2524-	767	1757-	2513	3456	92/91
131-	1751	1882-	2267	385+	7589	7974	93/92
486+	1123	637-	2137	1500+	9915	11415	94/93
1205-	249	1454-	1046	408-	22325	21917	95/94
3763-	661	4424 -	1653	2771-	20105	17334	انتقالية 95
0455,6-	10671	21126,6-	7884	13242,6-	83019,6	69777	1996
0039,4-	18,6	10058-	1234	8824-	117383	108559	1997
487,1+	13,1	474+	1247	1721+	157482	159203	1998
1510,8+	45,8	11465+	1130	12595+	196419	209014	1999
2554,9+	16,5	42538,4+	1130	31408,4+	299995,8	331404,2	2000
3129,9+	575	42554,9+	575	22465,4+	342733,3	365198,7	2001
37,3-	8,3	45,6-	140,8	95,2+	377	472,2	2002

10,2-	22,4	32,6-	172,9	140,3+	563,3	703,6	2003
30-	49,9	79,9-	310,3	230,3+	793,6	1023,9	2004
118,2-	48,1	166,3-	341,2	174,9+	1043,5	1218,4	2005
2211-	967	3758-	3540	362+	14713	15075	2006
777-	1731,8	2508,8-	3567,9	1059,1+	17403,3	18462,4	2007
466,3-	811,4	1277,7-	3260,8	1983,1+	22440,1	24707,9	2008
3986	4691,5	8677,5-	5097,7	3579,8-	21950,3	18370,5	2009
8292,7-	706,6	7586,1-	4161,9	3424,2-	24162,1	20737,9	2010
4963,5-	37,4-	9426,1-	3614,7	5811,4-	28578,3	22766,9	2011

• القيمة 91/90 وحتى 2007 بملايين الدينارات .

• القيمة 2007 وحتى 2011م القيمة بملايين الجنيهات السودانية [8].

يتضح من الجدول السابق العجزات المتكررة لميزانية الدولة ، وذلك نظراً لضعف الإيرادات العامة وعدم القدرة الواسعة على ضغط الانفاق الحكومي ، ففي خلال الأثنين والعشرين سنة الماضية وهي مدة الدراسة حدث 17 عجزاً مقابل 5 فوائض للميزانية وقد حاولت وزارة المالية سد هذا العجز عن طريق مصادر داخلية ، ومصادر خارجية ، وقد تناقصت المصادر الخارجية ، نظراً لتراكم متأخرات الديون الخارجية ، مما أفقد السودان ثقة المؤسسات الدولية فيه ، الأمر الذي جعل الدولة تعتمد على المصادر الداخلية بصورة واسعة لسد العجز في الميزانيات ، وقد بدأت علاقة السودان تتحسن بالمؤسسات الدولية تدريجياً بعد منتصف التسعينات من القرن الماضي بعد إيفاء السودان ببعض ديون الخارجية ،

وهذا جاء بعد أن أوقف صندوق النقد الدولي تعامله مع السودان نهائياً في العام 1984م .

تميزت فترة التسعينات من القرن الماضي ، بالعديد من العوامل التي أدت إلى ضغوطات مالية كبيرة ففي عام 1993م مثلاً تراجع مستوى الإيرادات وعجزت مصلحة الضرائب عن تحصيل الضرائب على أرباح الأعمال ، وكانت أيضاً الإيرادات غير الضريبية منخفضة ويعزى ذلك بجانب ضعف الأداء في بعض المؤسسات العامة إلى القرار الذي اتخذته وزارة المالية بالسماح للوزارات بالتصرف في الإيرادات المصلحية بدلاً من توريدها لحساب الحكومة كما ينص على ذلك قانون الاجراءات المالية وما يتطلبه مبدأ وحدة الميزانية .

- من العوامل التي ساعدت على تراجع الإيرادات العامة عدم مراجعة سعر الصرف لأغراض تقديرات الرسوم الجمركية ، وقد كانت هناك فجوة واضحة بين سعر الصرف الحقيقي السائد في السوق وبين السعر الرسمي الذي تتعامل به سلطات الجمارك في تقييم الواردات ، وهذا الأمر قد أفقد خزينة الدولة إيرادات معتبرة .

في النصف الأول من التسعينات أفرز أداء الميزانية تطورات واسعة في الاقتصاد السوداني فقد استمر معدل التضخم في الإرتفاع وارتفع سعر الدولار مقابل الجنيه ، وكانت هناك فجوة بين السعر الرسمي والسعر الموازي وتدهورت قاعدة الضرائب العامة ، والجدول التالي رقم (3) يوضح تطورات سعر الصرف والتضخم عبر السنوات :

العام	التضخم	سعر الصرف الرسمي
1992	119,2	0,1
1993	101,2	0,1328
1994	115,9	0,2160
1995	69	0,4000

1,2464	130,4	1996
1,5765	47,2	1997
1,9945	17	1998
2,5160	16,2	1999
2,5714	8	2000
2,5870	4,9	2001
2,6334	8,5	2002
2,6082	7,4	2003
2,5826	8,7	2004
2,4358	8,3	2005
2,1715	7,3	2006
2,0159	8,1	2007
2,0913	14,3	2008
2,3115	11,2	2009
2,3170	13	2010
2,660	18	2011

المصدر : بنك السودان المركزي [7].

أثر السياسات المالية على ميزان المدفوعات 1990-2011م

يمكن استعراض أثر السياسات المالية في هذه الفترة على ميزان المدفوعات

خلال الفترة أعلاه من خلال محورين : يركز الأول على أثر الإيرادات على ميزان

المدفوعات خلال تلك الفترة ، فيما يركز الثاني على أثر النفقات والتزامات الديون الخارجية على الميزان في نفس الفترة .

أولاً: أثر الإيرادات على ميزان المدفوعات السوداني (1990-2011م):

أثرت السياسات التي تحكم الإيرادات في هذه الفترة على ميزان المدفوعات السوداني ، فهذا الضعف الواضح في الإيرادات ، أدى إلى حدوث عجز في ميزانية الدولة ، خاصة إذا أخذنا في الاعتبار تناقص النفقات العامة ، وقد أدى هذا العجز في الميزانيات العامة إلى ارتفاع حدة التضخم الأمر الذي كان له أثر واضح في ارتفاع تكاليف الإنتاج وبالتالي عدم قدرة صادراتنا السودانية على المنافسة الخارجية ، وهذا بالطبع أثر سلباً على الميزان التجاري ، وبالتالي على أداء ميزان المدفوعات السوداني في تلك الفترة ، إذا أن الدولة لجأت في معظم الأحيان إلى تغطية هذه العجزات عن طريق إلغاء الدعم على بعض السلع الضرورية ، وإلغاء الإعفاءات الجمركية الممنوحة لبعض المؤسسات والمنظمات ، إذا أن إلغاء الدعم على بعض السلع الضرورية كالبنترول عالج وقتياً الخلل الناجم عن عجز الميزانيات ، ولكن أدى على الجانب الآخر إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج والنقل ، مما أثر على المنافسة الخارجية للصادرات السودانية ، مما انعكس سلباً على الميزان التجاري وبالتالي ميزان المدفوعات .

ثانياً: أثر النفقات العامة والديون الخارجية على ميزان المدفوعات في فترة الدراسة :

قابل تدهور أداء الإيرادات العامة في فترة الدراسة ، تزايداً في النفقات العامة حتى بلغت ثلاثة أضعاف الإيرادات العامة ، وذلك خلال النصف الأول من التسعينات ، وقد تم تمويل هذا العجز عن طريق تراكم الديون المستحقة كمتأخرات والإستدانة من النظام المصرفي ، وقد أدى هذا العجز إلى بلوغ التضخم نسب عالية بلغت 164,4% في شهر أغسطس من العام 1996م ، الأمر الذي أثر سلباً على الميزان التجاري ، وكذلك ميزان المدفوعات . أما مسألة الديون الخارجية في فترة التسعينات كمثال فقد شهدت هذه الفترة تطوراً سالباً في تدفقات القروض والمعونات الخارجية ، نظراً لسوء استغلال القروض في هذه الفترة السابقة وكذلك نظراً لتوظيف جل هذه القروض في مشروعات القطاع العام التي كانت تعاني من مشاكل إدارية ، ولذا عجزت هذه المشاريع عن توليد موارد مالية تدعم موارد الدولة وتساعد على مقابلة التزامات تمويلها ، وعجزت الدولة كذلك عن مقابلة

إلتزاماتها التي أخذت تتراكم في شكل متأخرات تشكل أعباء على ميزان المدفوعات وضغوطاً متزايدة على الحساب الخارجي .

مع هذا الوضع في مسألة القروض الخارجية ، كان هناك عجزٌ في الموازنات العامة ، إذ زاد الانفاق العام نظراً لزيادة الصرف على حرب الجنوب وزيادة الصرف أيضاً على مستويات الحكم الاتحادية والولائية والمحلية .

أثرت أيضاً الصدمات الخارجية التي تتعرض لها الدول النامية عموماً ومن بينها السودان ، مثل الأزمة المالية العالمية إلى تدهور شروط تبادل التجارة الخارجية ، وارتفاع أسعار الفائدة على الديون الخارجية ، وانحسار تدفقات المساعدات والموارد الخارجية ، كل ذلك بالطبع أدى إلى وجود خلل بين العرض والطلب الكليين ، فمثلاً انحسار الموارد الخارجية في السودان ، أثر على مقدرة الدولة على تشغيل القدرات الإنتاجية بكفاءة وبالتالي أدى ذلك إلى نقص في العرض الكلي ، وبالتالي حدثت فجوة بين الطلب الكلي والعرض الكلي ، وبالتالي أدى ذلك إلى عدم التوازن في الاقتصاد الكلي وتبعه ارتفاع معدلات التضخم وتذبذب سعر صرف العملة الوطنية ، وكل ذلك أدى إلى ضعف القدرة التنافسية للصادرات السودانية في الأسواق الأجنبية ، مما أثر سلباً على ميزان المدفوعات السوداني .

هناك أيضاً علاقة وثيقة بين القطاع الخارجي والسياسة المالية في كثير من الدول النامية ومن بينها السودان ، إذ تعتمد هذه الدول على الإيرادات العامة بصفة أساسية الرسوم الجمركية المتحصلة من مصادر التجارة الخارجية ، لذا فإن أي تراجع أو تذبذب في الحساب الخارجي عن طريق الصدمات الخارجية ينعكس أثره فوراً على الموازنات العامة ، وقد أدى ذلك في السودان إلى وجود فجوة بين الإيرادات العامة والنفقات العامة فاضطر السودان آنذاك إلى سد العجز بالإستدانة من النظام المصرفي أو تسييل الأرصدة الأجنبية ، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة حجم السيولة في المجتمع ، مما شكل أثراً سلباً على ارتفاع حدة التضخم ، ومن ثم الضغط على ميزان المدفوعات .

توصيف النموذج :

لاختبار العلاقة بين السياسات المالية وإختلال ميزان المدفوعات يمكننا وضع النموذج

التالي :

$$Y=a+b1x1$$

حيث

- Y تعبر عن المتغير التابع (ميزان المدفوعات).
 X1 تعبر عن عجز الميزانية (المتغير المستقل).
 A تمثل المقدار الثابت.

تم تحويل البيانات إلى اللوغريثم الطبيعي في النموذج، فالمتغير التابع هو موقف ميزان المدفوعات والمتغير المستقل هو عجز الموازنة.

Variables Entered/Removed^a

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	لوغ عجز الموازنة ^a	.	Enter

Dependent Variable: لـ لوغ ميزان المدفوعات

b. All requested variables entered.

Model Summary^b

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Durbin-Watson
1	.563 ^a	.317	.283	3.94762	2.360

Predictors: (Constant), لـ لوغ عجز الموازنة

Dependent Variable: لـ لوغ ميزان المدفوعات

من الجدول السابق معامل التحديد (R^2) يساوي 32% وهذا يعني أن عجز الموازنة يفسر 32% من التغير في موقف ميزان المدفوعات وباقي النسبة 68% للمتغيرات الأخرى غير المدرجة في النموذج. إحصائية ديرين- واطسون هي (2.360) وهي تقريباً تشير إلى عدم وجود ظاهرة الارتباط الذاتي في النموذج أي يمكن الاعتماد عليه بدرجة مقبولة.

ANOVA^a

Model	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1 Regression	144.731	1	144.731	9.287	.006 ^b

Residual	311.674	20	15.584		
Total	456.404	21			

Dependent Variable: لولوج ميزان المدفوعات
Predictors: (Constant), لولوج عجز الموازنة

من جدول تحليل التباين أعلاه قيمة (f) تساوي 9.287 وهي معنوية عند مستوى صفر وهذا يعني أن النموذج معنوي وذا قدرة تفسيرية.

Coefficients^a

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
	B	Std. Error	Beta		
1 (Constant)	-.660-	.934		-.707-	.488
لوج عجز الموازنة	-.364-	.119	-.563-	-3.048-	.006

Dependent Variable: لولوج ميزان المدفوعات

من جدول المعاملات أعلاه نجد الحد الثابت يساوي (-0.660) وهذا يعني أن موقف ميزان المدفوعات يتحسن تلقائياً أو إلى أسباب عامة كما تشير الإشارة السالبة للحد الثابت أي الانخفاض في العجز ، إلا أن قيمة (t) للحد الثابت غير معنوية (0.488). كما يشير معامل عجز الموازنة إلى وجود علاقة عكسية (-0.364) بين عجز الموازنة وموقف ميزان المدفوعات أي زيادة عجز الموازنة يؤدي إلى تدهور موقف ميزان المدفوعات والعلاقة معنوية (0.006) ويلاحظ أيضاً من قيمة المعامل (أقل من الواحد) أن موقف ميزان المدفوعات غير مرن بالنسبة للتغيرات في الميزانية.

Residuals Statistics^a

	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation	N
Predicted Value	-4.5362-	2.9620	.5710	2.62525	22
Residual	-7.47395-	6.12340	.00000	3.85248	22
Std. Predicted Value	-1.945-	.911	.000	1.000	22
Std. Residual	-1.893-	1.551	.000	.976	22

Dependent Variable: لولوج ميزان المدفوعات

عليه يمكن كتابة النموذج المقدر من خلال الدراسة الواقعية كالاتي:

$$Y = - 0.660 - 0.364 X_1$$

اختبار الفروض :

افتراض البحث الفروض الآتية :

1/ السياسة المالية في الفترة من 1990-2011م هي ذات مردود إيجابي على ميزان المدفوعات السوداني مقارنة بالأدوات المستخدمة قبل هذه الفترة .

2/ السياسة المالية خلال ذات الفترة أثرت تأثيراً إيجابياً على الناتج المحلي الإجمالي ، الأمر الذي أفرز فائضاً في ميزان المدفوعات السوداني في تلك الفترة .

ومن خلال القياس الذي قمنا به آنفاً ، اختبرنا الفروض العلمية للدراسة كما يلي :

1/ اختبار الفرض الأول :

اتضح من خلال الدراسة أن عجز الموازنات العامة قد استمر لسنوات عدة خلال فترة الدراسة ، وذلك راجع بصفة أساسية إلى عدم مواكبة الإيرادات العامة للإنفاق العام ، نظراً لضعف الإيرادات غير الضريبية وعدم القدرة على تحصيل الضرائب على أرباح الأعمال ، وكذلك للقرار الذي سمحت بموجبه وزارة المالية لبعض المؤسسات بالتصرف في بعض الإيرادات المصلحية بدلاً من توريدها لحساب الحكومة فيما عرف لاحقاً بالتجنيد ، وعدم مراجعة سعر الصرف لأغراض تقدير الرسوم الجمركية ، وقابل ذلك أيضاً ارتفاع في الإنفاق العام بسبب الصرف خارج الموازنة على الأمن والدفاع وكذلك الدعومات لبعض السلع الضرورية ، وضعف الرقابة على المال العام والصرف الإجتماعي على بعض القطاعات التي تضررت من سياسة التحرير .

أدى هذا العجز المتكرر للموازنات خلال فترة الدراسة إلى تدهور ميزان المدفوعات السوداني ، لأن عجز الموازنات عالجته الدولة من خلال الإستدانة من الجهاز المصرفي مما أدى إلى زيادة عرض النقود ، وبالتالي زادت معدلات التضخم وأدت هذه الزيادة المتصاعدة للتضخم إلى إضعاف قدرة الصادرات السودانية على المنافسة الخارجية ، الأمر الذي جعل ميزان المدفوعات السوداني يشهد عجزاً في معظم سنوات الدراسة .

لذا نرفض الفرض الأول لأن السياسات المالية لم تؤد إلى نتائج إيجابية

على ميزان المدفوعات السوداني .

2/ اختبار الفرض الثاني :

من خلال الدراسة اتضح أن الناتج المحلي الإجمالي لم ينمُ بالصورة التي تجعل صادرات السودان تزداد بصورة كبيرة وذلك يرجع لتذبذب مساهمة الصادرات الزراعية السودانية في إجمالي الصادرات ، وذلك لتذبذب الناتج في القطاع الزراعي ، نظراً للظروف المناخية التي تحكمه ، وكذلك تعامل الدولة بنظام سعر الصرف الرسمي الذي تعامل به سلع نقدية رئيسية كالقطن والصمغ العربي وحجز جزء من حصيلتها لتباع إلى بنك السودان بسعر غير مجز ، مما أدى إلى ضعف مساهمة هاتين السلعتين في الصادرات السودانية ، وكذلك تدهور القطاع الصناعي أدى إلى عدم مساهمة مخرجاته في الصادرات السودانية .

كل ذلك جعل الناتج المحلي لا ينمو بصورة تجعل الصادرات السودانية تزداد ، وذلك راجع لعدم تأثير السياسات المالية على حجم الناتج المحلي الإجمالي وبالتالي لم تزد الصادرات السودانية ، وبالتالي لم يتحسن موقف ميزان المدفوعات .

عليه لم تتجح الزيادات في الناتج المحلي الإجمالي إلى إحداث زيادات في الصادرات بالدرجة المرجوة ، ولذا نرفض هذا الفرض أيضاً .

الخاتمة :

حاول البحث توضيح مسيرة ميزان المدفوعات السوداني والسياسات المالية ومدى تأثيرها على هذا الميزان خلال الفترة 1990-2011م بعد أن تم التمهيد لذلك بخلفية عن تطورات الميزان والسياسات المالية التي تؤثر عليه .

وضح البحث الإطار النظري لميزان المدفوعات وكذلك السياسات المالية ، ومن خلال التطورات الإقتصادية لميزان المدفوعات السوداني ، وكما إتضح أن هذه السياسات المالية لم تؤثر في ميزان المدفوعات السوداني وذلك للعديد من الأسباب منها عدم إنتهاج سياسة مالية مستقرة ومدروسة ، وكذلك موقف السودان السياسي من العالم الخارجي وخاصة في حرب الخليج عام 1990م ، الذي أثر

سلباً على تدفقات العون الخارجي إلى السودان ، مما أثر سلباً على المكون الأجنبي ، الأمر الذي أثر سلباً على إستيراد المدخلات الإنتاجية ، مما أدى إلى ضعف الصادرات نظراً لتدهور الإنتاج ، الأمر الذي انعكس سلباً على ميزان المدفوعات .

توصل البحث أيضاً إلى أن الإنفلات في السياسة المالية قد ساهم في عدم إستقرار سعر الصرف وترتب على ذلك ضغوط على الحساب الخارجي . في ختام البحث تم اختبار العلاقة بين السياسة المالية وميزان المدفوعات السوداني باستخدام البيانات المتاحة ، و تم إثبات أن عجز الموازنة مسؤول عن 32 % من التغير في المتغير التابع (عجز ميزان المدفوعات) بينما 68 % فقط من التغير في ميزان المدفوعات مسؤولة عنه العوامل الأخرى التي لم تضمن في النموذج الذي كونه .

المراجع :

1. د.محمد زكي شافعي ، مقدمة في العلاقات الإقتصادية الدولية ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر بيروت ص 61.
2. جون هيدسون ، مارك هرنذر ، العلاقات الإقتصادية الدولية ، ترجمة د.طه عبدالله منصور، ود.محمد عبدالصبور محمد علي ، دار المريخ ، الرياض 1987ص185.
3. د.سامي عفيفي حاتم ، التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم ، الكتاب الأول ، الدار المصرية اللبنانية ص341.

4. د. إسماعيل محمد هاشم ، المدخل إلى أسس علم الإقتصاد ، دار الجامعات المصرية 1974م.
5. جيمس جوارتي ، ريجارد استروب ، الإقتصاد الكلي ، الإختيار العام والخاص ، ترجمة د. عبد الفتاح عبدالرحمن ، د. عبدالعظيم محمد ، دار المريخ ، الرياض المملكة العربية السعودية 1988ص300.
6. مايكل أبدجمان ، الإقتصاد الكلي - النظرية والسياسة ، ترجمة محمد إبراهيم منصور ، الرياض دار المريخ 1988، ص534.
7. بنك السودان ، التقرير السنوي السابع والثلاثون 1997ص3.
8. وزارة المالية والاقتصاد الوطني ، العرض الاقتصادي لعدة سنوات .

تأثير التسميد العضوي والكيميائي على النمو الخضري في محصول القمح في المناطق الجافة

د. قمرالدولة عبدالمطلب أحمد
كلية النيل الأبيض للعلوم والتكنولوجيا
العربية السعودية
م. بخيت دفع الله الزين
مؤسسة البوردي الزراعية- المملكة

المستخلص :

أجريت التجربة في أصص لموسمين زراعيين متتاليين للعام (2005/2006) و(2006/2007) بالمملكة العربية السعودية لدراسة تأثير الأسمدة العضوية والكيميائية على النمو الخضري لمحصول القمح (Triticum aestivum L. صنف بيكورا روجو (Yecora Rojo) . زرعت النباتات في ست معاملات مختلفة الجرعة التي استعملت من السماد العضوي بمعدل (10طن/هـ) - روث البقر-ومن السماد الكيميائي 420كجم سماد/هـ -يوريا- و150كجم سماد/ هـ -سلفات البوتاسيوم والمعاملات هي :

- 1-كنترول 2-يوريا(46%نتروجين) 3-سلفات بوتاسيوم 4- روث بقر 5-50% روث بقر +50%سلفات بوتاسيوم 6- 50%روث بقر +50%يوريا.
- صممت هذه التجربة بإتباع تصميم القطاعات العشوائية الكاملة مع استخدام أربع مكررات .
- مواصفات النمو الخضري التي تمت دراستها هي طول النبات ، عدد الأوراق، وزن النبات الجاف، وكذلك مواصفات الإنتاجية هي طول السنبله، عدد السنبيلات في السنبله،وزن الحبوب في السنبله ووزن الـ 100 حبة وإنتاجية الحبوب في وحده المساحة.
- أظهرت النتائج أن التسميد العضوي المخلوط بالكيميائي له تأثير معنوي علي طول النبات في المراحل الأخيرة من النمو ،عدد الأوراق والوزن الجاف للنبات حيث سجلت هذه المعايير اعلي مستوياتها مقارنة بالتسميد الكيميائي .
- توصلت النتائج إلى أن معاملات التسميد العضوي كان لها تأثير معنوي علي النسبة المئوية للنتروجين والفسفور المأخوذ بواسطة النبات .
- من جهة أخرى خلصت هذه الدراسة إلى أن التسميد العضوي ذو أهمية أكبر من التسميد الكيميائي في ظروف الأراضي الجافة بالمملكة العربية السعودية لرفع إنتاجية القمح وتحسين خواص التربة مقارنة بالتسميد الكيميائي.
- كلمات مفتاحية :** بيكورا روجو ، يوريا ، سوبر فوسفات

ABSTRACT

A pot experiment was conducted at Saudi Arabia during season 2005/2006 and 2006/2007 to investigate the effect of organic and inorganic fertilizer on some soil properties and yield at wheat (*Triticum aestivum* L.) plant ev. Yecora rojo .

The plants were sown in six different treatments organic fertilizer dosage used was (10ton/ha) cattle manure – chemical fertilizer dosage used was (150kg/ha) –potassium sulphate. The different treatment used as follows:

- 1- control 2- Urea 46% N 3-Potassium sulphate . 4- Cattle manure 5- 50% cattle manure + 50%Potassium sulphate. 6- 50% cattle manure + 50%urea.

The treatments were arranged in complete randomized block design with four replications the growth parameters measured were : plant height , number of leaves and shoot dry weight. Some soil properties also measured. more over up take of nitrogen and phosphorus were determined.

The results showed that composition of organic and chemical fertilizer had significant effect on plant height in the late stage of growth ,number of leaves and shoot dry weight .in addition all growth parameters measured in this study were recorded highly compared with the chemical fertilizer.

The results also revealed that organic application had significant effect on leaves and seeds nitrogen and phosphorus content.

المقدمة :

أصبح الغذاء في الوقت الحاضر سلاحا ذ و فاعلية كبيرة خاصة في دول العالم الثالث التي تعتمد بنسبة كبيرة في غذائها على مصادر أخرى خارجية الأمر الذي يعطي هذا السلاح مزيدا من القوة

والفاعلية في عالم أصبح كالغاية لا بقاء فيه إلا للأقوى ومما لا شك فيه أن هناك دولا كثيرة افاقت من غفوتها وتنبهت الى هذا الخطر الداهم الآتي من خارج الحدود على شكل غذاء **فلذا كان لابد من إتباع أفضل السبل للأستخدام الأمثل للأراضي التي يمكن استصلاحها حيث أن الأراضي السودانية ذات صلاحيات متفاوتة حسب ما تتطلبه من جهد واستصلاح للإستزراع وتحقيق الأمن الغذائي والإنتاج المجزي** . و كتب توماس مالتوس كتابا عن "مبدأ زيادة السكان " وذكر فيه أن زيادة السكان في العالم تزداد طبقا **لدالة أسية** في حين أن زيادة الأرض الزراعية والإنتاج الزراعي تزداد طبقا لعلاقة خطية بسيطة لا تجاري الزيادة في تعداد السكان .

الغرض من هذه التجربة هو إرساء استيراثية سمادية تأخذ بعين الإعتبار الحفاظ على خصوبة التربة وزيادة الإنتاجية من ناحية وحماية البيئة من الناحية الأخرى .

المواد وطرق البحث

Materials and Methods

موقع الدراسة :

تقع منطقة الخرج جنوب الرياض وتبعد عنها بحوالى 70 كم علي خط طول 15' 47° شرقا وخط عرض 11' 24° شمالا وهي تعتبر من أهم المناطق الزراعية المنتجة للقمح بالمملكة ، وتتبع هذه المنطقة عدة قرى وتقع جميعها في الجزء الشرقي من هضبة نجد التي تمتد من دائرة العرض 20 شمالاً وحتى 28 شمالاً والتي تمتاز طبوغرافيتها بالإنبساط وتتخللها بعض الجبال من أهمها سلسلة جبال طويق وبعض الوديان الموسمية .

المواد المستخدمة والمضافة إلى التربة تحت الدراسة :

(تربة ، أ صص بلاستيكية (pots) ، تقاوي قمح صنف بيكورا روجو ،
سماد عضوي ، سماد يوريا ، سلفات بوتاسيوم ، سوبر فوسفات)
ولإجراء هذه الدراسة تم أخذ عينات التربة من عشرة أماكن ممثلة للمزرعة .
وأجريت عليها التحاليل الفيزيائية والكيميائية . وكانت نتائج التحاليل قبل
الزراعة .

جدول (1)

التحليل الكيميائي للتربة قبل الزراعة:

Depth	pH	Ece dS/m	K meq/l	Na meq/l	Ca meq/l	Mg meq/l	N %
0-30	8.5	8.9	0.76	9.4	6.0	0.35	0.02

ولتحقيق تلك الأهداف جمعت عينات تربة من الطبقة السطحية (صفر -
30 سم) بواسطة بريمة التربة (Auger) والكوريك من مزرعة ام الشعال (خط
عرض 30° 6' 24° وخط طول 40° 7' 47°) بمنطقة الخرج
بالمملكة العربية السعودية حيث اجريت التجربة. وهي تمثل الأراضي الزراعية
السائدة في المنطقة الوسطي من المملكة .
جفت عينات التربة هوائيا ثم طحنت و مررت من خلال منخل قطر ثقوبه
2 ملم وخلطت عينات التربة خلطا جيدا لضمان تجانسها ثم حفظت في أواني
بلاستيكية نظيفة ونقلت للمعمل للتحليل . كما تم تجهيز 24 أصيص
بلاستيكية (pots) قطره 28 سم وإرتفاعه 30سم وملئنت بالتربة من منطقة
الدراسة (8 كجم) المجففة هوائيا. وأجريت عليها عمليات التحضير قبل الزراعة
كالري وغيرها. وزرعت بتقاوي القمح .

تاريخ الزراعة :

وتمت الزراعة لموسمين متتاليين (2005/2006) و(2006/2007) في
المواعيد المحددة لتلك المنطقة في الأول من ديسمبر كما اضيف سماد السوبر
فوسفات قبل الزراعة بمعدل 400 كجم سماد/ هكتار لكل معاملة عدا الكنترول .

السماذ العضوي روث البقر: (Cattle Manure)

أستخدم في المعاملة الأولى سماذ روث البقر ويرمز له بالرمز (Cat) وتمت اضافته بمعدل 10 طن/هكتار بواقع (74 جم لكل أصيص pot) اضيفت جرعة واحدة قبل الزراعة وخلطت جيدا مع التربة .

سماذ اليوريا : Urea 46 %

أستخدم في المعاملة الثانية سماذ يوريا 46% ويرمز له بالرمز (U) وتمت إضافته بمعدل 420 كجم/هكتار بواقع 2.1 جم لكل أصيص pot) أضيفت علي ثلاث دفعات الدفعة الأولى عند الزراعة والثانية بعد 35 يوم من الزراعة نثراً و الدفعة الأخيرة بعد 35 يوم من الدفعة الثانية . حيث أن النبات يمتص النتروجين بصورة مستمرة حتي مرحلة نضج الحبوب

سماذ سلفات البوتاسيوم : K₂SO₄

إستخدم في المعاملة الثالثة سماذ سلفات البوتاسيوم ويرمز له بالرمز (SK) وتمت اضافته بمعدل 150 كجم/هكتار بواقع (0.5 جرام لكل أصيص pot) دفعة واحدة قبل الزراعة

سماذ 50% (روث البقر + يوريا) + 50% (Cattle manure + Urea

إستخدم في المعاملة الرابعة سماذ 50% (روث البقر + يوريا) ويرمز له بالرمز (Cat+U) وتمت اضافة 37 جرام من السماذ العضوي روث البقر (نصف الكمية المستخدمة في المعاملة الأولى) بمعدل 5 طن /هكتار وخلطت جيدا مع التربة قبل الزراعة ثم اضيف 1 جرام من اليوريا (نصف الكمية المستخدمة في المعاملة الثانية) علي دفعتين (0.5 جرام لكل دفعة) لكل أصيص pot .

سماذ 50% (روث البقر + سلفات بوتاسيوم) + 50% (Cattle manure + K₂SO₄)

أستخدم في المعاملة الخامسة سماذ 50% (روث البقر + سلفات بوتاسيوم) ويرمز له بالرمز (Cat+SK) وتمت اضافة 37 جرام من السماذ العضوي

(نصف الكمية المستخدمة في المعاملة الأولى) وخلطت جيدا مع التربة قبل الزراعة ثم أضيف 0.25 جرام من السلفات (نصف الكمية المستخدمة في المعاملة الثالثة) علي دفعتين لكل أصيص pot .

Control كنترول

في معاملة الكنترول (الشاهد) ويرمز له بالرمز (C) لم تستخدم أي من الأسمدة السابقة بل تمت زراعة تقاوي القمح من صنف البيكورا روجو Yecora Rojo من أصناف قمح الخبز مبكرة النضج مباشرة .

طريقة اجراء التجربة :

جفت عينات التربة هوائيا ثم مررت من خلال منخل قطر ثقوبه 2 ملم وخلطت عينات التربة خلطا جيدا لضمان تجانسها وحفظت في أوعية بلاستيكية مناسبة ثم أجريت عليها التحاليل الفيزيائية والكيميائية وذلك باستخدام الطرق القياسية

وقسمت الى ست معاملات لكل معاملة اربع مكررات (4*6) فكونت 24

Pots(أصيص)

وضع في كل (أصيص) pot حوالي 8 كجم من التربة الجافة هوائيا . وكان التوزيع عشوائي على الأصص .

التصميم :

تم تصميم التجربة بطريقة التصميم العشوائي الكامل حيث تم توزيع الأصص عشوائيا في ستة أعمدة لكل عمود اربعة مكررات .

خريطة التجربة:

الجدول (2)

	T3	T4	T5	T6	
	T2				
	T1				
سماد عضوي روث البقر (Cat.)	سماد اليوريا U	سماد سلفات البوتاسيوم S.K	Cat. +U	Cat.+SK	كنترول C
R1	R1	R1	R1	R1	R1

R2	R2	R2	R2	R2	R2
R3	R3	R3	R3	R3	R3
R4	R4	R4	R4	R4	R4

وجهزت بحيث يتم زراعتها بالقمح من صنف البيكورا روجو Yecora من Rojo من أصناف قمح الخبز مبكرة النضج .
وأجريت عليها كافة التحضيرات الأولية المتبعة عند الزراعة
بمحصول القمح .

وتمت الزراعة لموسمين زراعيين متتاليين في المواعيد المحددة لتلك المنطقة في الأول من ديسمبر بكثافة نباتية قدرها 400 نبات/م² بواقع 20 نبات لكل أصيص وإستمرت متابعة المحصول من حيث التسميد والري وأخذ القياسات حتى فترة الحصاد بعد 130 يوم من الزراعة

معايير النمو الخضري : Agronomic Parameters

طول النبات (بالسـم) : Plant height (cm)

تختار خمس نباتات عشوائيا من كل اصيص لقياس طول النبات بداية من سطح التربة (قاعدة الساق) وحتى ورقة العلم ونثبت هذه النباتات لقياس الطول حتى نهاية النمو الخضري وذلك بواسطة مسطرة خشبية 50 سم ثم بعد ذلك يحسب المتوسط

عدد الأوراق في النبات : Number of leaves / plant

تستخدم الخمس نباتات السابقة وتحسب عدد الأوراق فيها ثم يحسب المتوسط

وزن النبات الجاف : Dry weight

تؤخذ خمس نباتات عشوائيا من كل اصيص وتجفف في الفرن في درجة حرارة 75 – 80 درجة مئوية لمدة 48 ساعة وبعد ذلك توزن ثم يحسب المتوسط

طول السنبلـة (بالسـم) :

تستخدم الخمس نباتات السابقة ثم يحسب المتوسط

عدد السنبيلات في السنبلة : Number of spikelets / spike

تؤخذ خمس نباتات عشوائيا من كل اصيص بعد النضج وتقطع سنابلها بحذر وتحمل إلى المعمل ثم تفصل بطريقة حذرة السنبيلات من كل سنبله ويحسب المتوسط .

وزن الحبوب في السنبله : Grain weight / spike (gm)

تستخدم الخمس نباتات السابقة وتوزن حبوب كل سنبله على حدة ثم يحسب المتوسط

وزن الـ 100 حبة : 100 – seed weight (gm)

نحسب وزن مائة حبة من النباتات التي أخذت لدليل الحصاد باستخدام الميزان الإلكتروني

تقدير النتروجين والفوسفور والبوتاسيوم والكبريت في النبات :

أخذت عينات من أوراق النبات بعد اكتمال النضج من كل المعاملات ووضعت في اكياس وتم تحليلها معمليا باستخدام طريقة كجادال Kjeldal القياسية وذلك حسب (A.O.A.C,1970) لتحديد نسبة النتروجين في أوراق النبات . واستخدمت طريقة (Vinado Molgbdale) لتحديد نسبة الفوسفور (A.O.A.C,1970) كما استخدمت طريقة التحليل الوزني (A.O.A.C,1970) لتحديد نسبة الكبريتات في أوراق النبات . تفاصيل هذه الطرق موضحة في الملحق .

التحليل الإحصائي :

استخدم التصميم التام العشوائية Completely randomized design واربع مكررات لكل معاملة . واجري التحليل باستخدام الحاسب الآلي بواسطة برنامج SPSS لإجراء تحليل التباين Analysis Of Variance يتم حساب المتوسطات ومن ثم تحلل النتائج احصائيا بتحليل التباين بين المعاملات باستخدام الحد الأدنى للفرق المعنوي بين المتوسطات عند مستوى معنوية 5% (Least Significant Defferenc .

النتائج

Results

تأثير الأسمدة العضوية والكيميائية على مواصفات النمو الخضري :
Effect of organic and inorganic fertilizers on growth parameters

طول النبات :

أشارت النتائج أن متوسط طول النبات يزداد بتقدم عمر النبات في كل من المعاملات المستخدمة حيث بلغ أقصى طول 36.5 سم لموسم (2005/2006) و 27.1 سم لموسم (2006/2007) وذلك بعد 75 يوم من الزراعة عند إضافة خليط من السماد العضوي والكيميائي (روث بقر + سلفات بوتاسيوم) بنسبة 50% لكل منهما (50% Cat. +50% S.K) علما بأن طول النبات سجل أعلى مستوياته في مراحل النمو المختلفة عند استخدام هذه المعاملة مقارنة بالتسميد الكيميائي المنفرد والشاهد في الموسمين جدول (3) وشكل (1).

نتائج التحليل الإحصائي أوضحت أن الاختلاف بين متوسط طول النبات للمعاملات المضافة له دلالة معنوية في جميع فترات النمو خلال الموسمين . في هذا السياق أعطت النباتات التي سمدت بخليط من السماد العضوي والكيميائي أعلى طول للنبات معنويا خاصة في المرحلة الأخيرة من النمو . في حين انخفض طول النبات معنويا عند التسميد الكيميائي .

عدد الأوراق في النبات :

أظهرت النتائج أن متوسط عدد الأوراق كانت له زيادة في مراحل النمو المختلفة للمعاملات المضافة لموسم (2005/2006) و (2006/2007) حيث أكبر عدد للأوراق 11 ورقة مقارنة مع الشاهد ، جدول (4) وشكل (2) . وضحت نتائج التحليل الإحصائي أن الاختلاف بين متوسط عدد الأوراق للمعاملات المستخدمة له دلالة معنوية ما عدا بعد 15 و 30 يوم من الزراعة

في الموسم الأول بينما كان ذو دلالة معنوية في جميع فترات النمو في الموسم الثاني . حيث نلاحظ أن النباتات التي سمدت بخليط السماد العضوي والكيميائي أعطت معنويا أعلى عدد للأوراق في مراحل النمو المتقدمة مقارنة بالتسميد الكيميائي

الوزن الجاف للنبات :

بينت النتائج أن متوسط الوزن الجاف يزداد في جميع المعاملات المضافة في موسم (2005/2006) و (2006/2007) مقارنة بالشاهد . وكان أعلى وزن جاف 2.42 جم و 2.59 جم للموسم الأول والثاني على التوالي جدول (5) وشكل (3)

من نتائج التحليل الإحصائي وضح أن الإختلاف بين متوسط الوزن الجاف في النبات للمعاملات المختلفة له دلالة معنوية في الموسمين . وفي هذا الإطار نلاحظ أن النباتات التي تم تسميدها عضويا مخلوط بالسماد الكيميائي سجلت أعلى وزن جاف مقارنة بالتسميد الكيميائي المنفرد .

جدول (3)

تأثير الأسمدة العضوية والكيميائية علي متوسط طول النبات (سم) لمحصول القمح خلال فترات نمو مختلفة لموسمين زراعيين متتاليين (2005/2006) و (2006/2007)

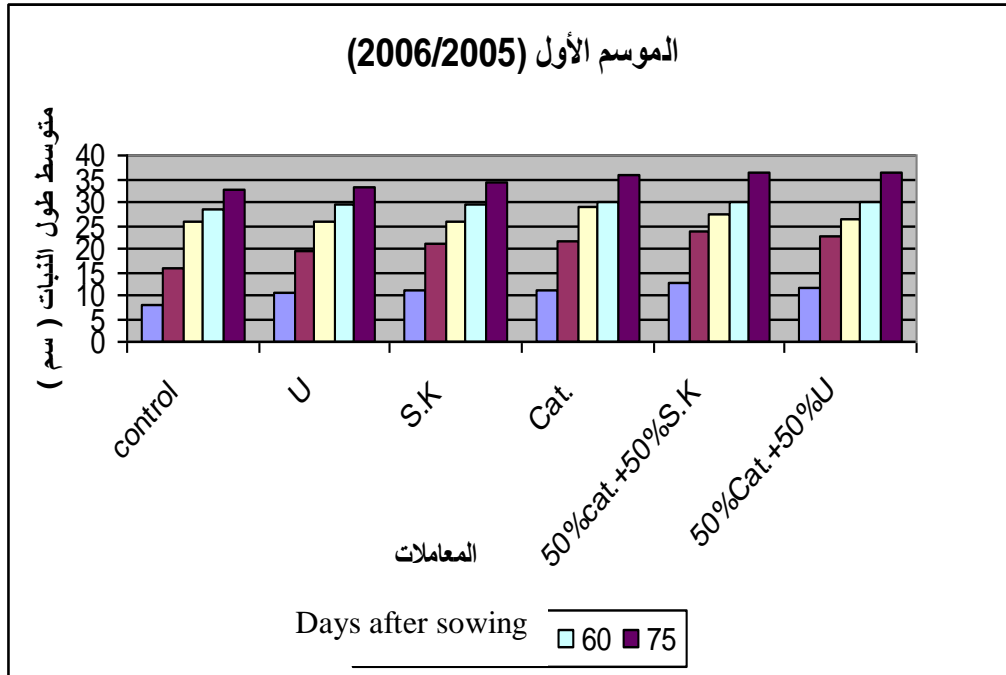
Season 2005/2006	Treatment	Days after Sowing				
		15	30	45	60	75
Season 2005/2006	Control	8.1 c	15.6c	25.7c	28.6b	32.8c
	U	10.7 b	19.5b	25.8bc	29.5ab	32.9c
	S.K	10.8 b	20.9b	25.9bc	29.7a	34.0b
	Cat.	11.2ab	21.5ab	26.0bc	29.9a	35.9a
	50% Cat.50% S.K	12.8 a	23.6a	27.5a	30.2a	36.5a
	50% Cat.50% U	11.8ab	22.4ab	26.3bc	30.0a	36.2a
	L.S.D	1.7	2.2	0.8	1.08	0.93
	Season 2006/2007	Treatment	Days after Sowing			
Season 2006/2007		15	30	45	60	75
	Control	5.2b	7.2c	10.6d	13.7e	15.7d

U	7.9b	9.2b	12.3d	15.8d	18.9c
S.K	8.1b	9.5b	15.4c	18.2c	19.2c
Cat.	8.6b	10.0a	16.7c	19.5c	22.0b
50% Cat.50% S.K	10.4a	11.1a	21.3a	23.8a	27.1a
50% Cat.50% U	8.9b	10.4a	17.4b	20.7b	23.3b
L.S.D	1.09	1.5	1.9	1.9	1.8

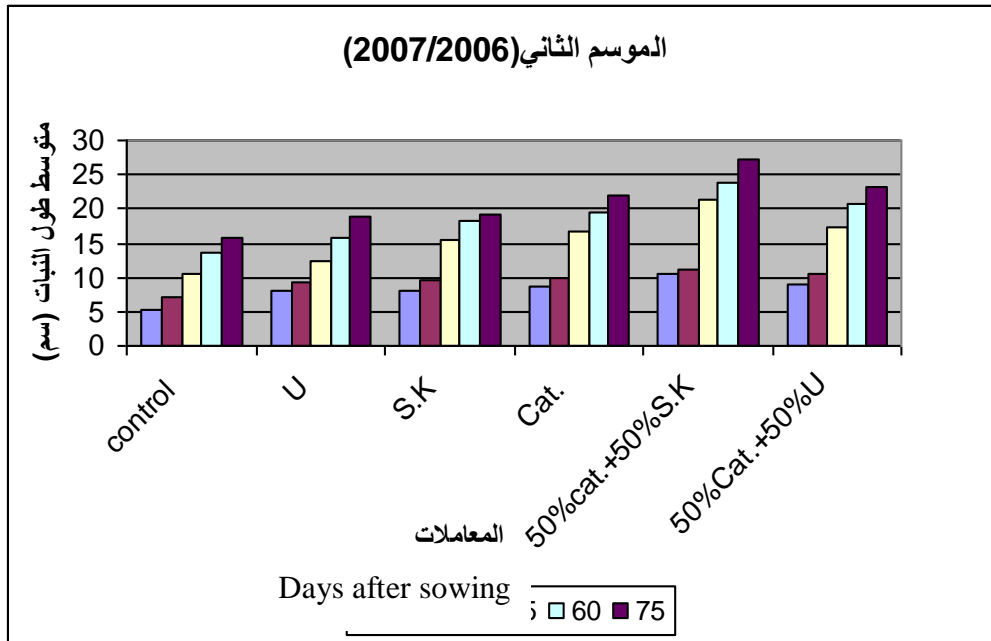
الحروف المتشابهة تعني أن المتوسطات ليس بينها فروق معنوية

شكل (1-أ)

تأثير الأسمدة العضوية والكيميائية علي متوسط طول النبات (سم)



شكل (1-ب)



جدول (4)
تأثير الأسمدة العضوية والكيميائية علي متوسط عدد الأوراق
لمحصول القمح خلال فترات نمو مختلفة لموسمين زراعيين
متتاليين (2005/2006) و (2006/2007)

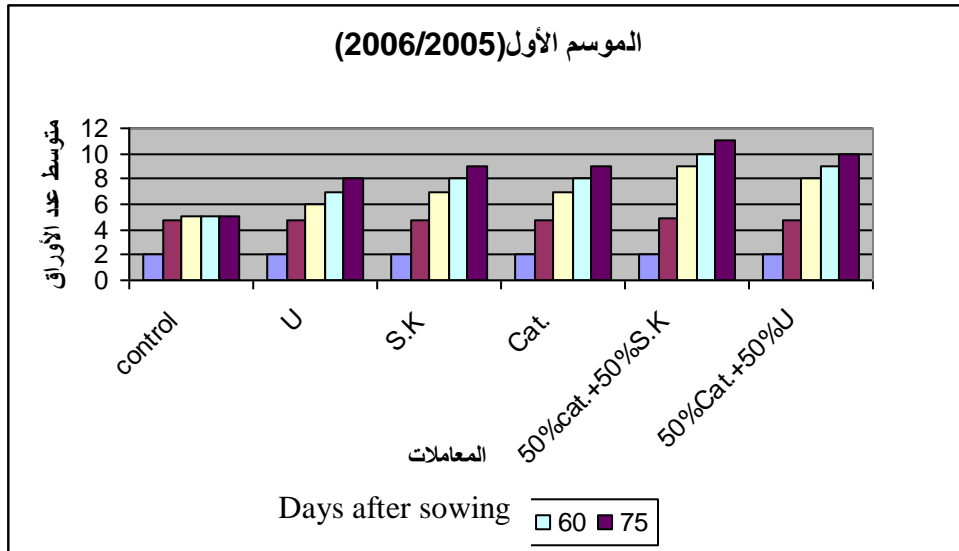
	Treatment	Days after Sowing				
		15	30	45	60	75
Season 2005/2006	Control	2.0a	4.8a	5.0e	5.0e	5.0e
	U	2.1a	4.8a	6.0d	7.0d	8.0d
	S.K	2.1a	4.8a	7.0c	8.0c	9.0c
	Cat.	2.1a	4.8a	7.0c	8.0c	9.0c
	50% Cat.50% S.K	2.1a	4.9a	9.0a	10.0a	11.0c
	50% Cat.50% U	2.1a	4.8a	8.0a	9.0b	10.0c

	L.S.D	0.19	0.24	0.11	0.29	0.27
Season 2006/2007	Treatment	Days after Sowing				
		15	30	45	60	75
	Control	2.0d	2.2d	4.0e	5.0e	5.0e
	U	2.1cd	3.1c	6.0d	7.0d	8.0d
	S.K	2.4bc	3.2c	7.0c	8.0c	9.0c
	Cat.	2.4bc	3.4c	7.0c	8.0c	9.0c
	50% Cat.50% S.K	4.0a	5.5a	9.0a	10.0a	11.0a
	50% Cat.50% U	2.6b	3.8b	8.0b	9.0b	10.0b
	L.S.D	0.33	0.39	0.13	0.29	0.27

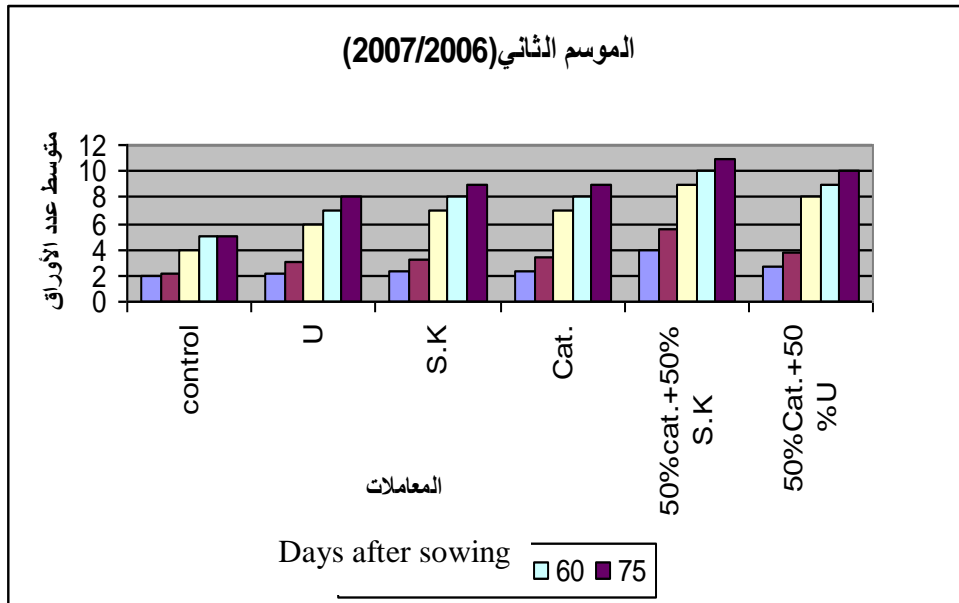
الحروف المتشابهة تعني أن المتوسطات ليس بينها فروق معنوية

تأثير الأسمدة العضوية والكيميائية علي متوسط عدد الأوراق

شكل (2-أ)



شكل (2-ب)



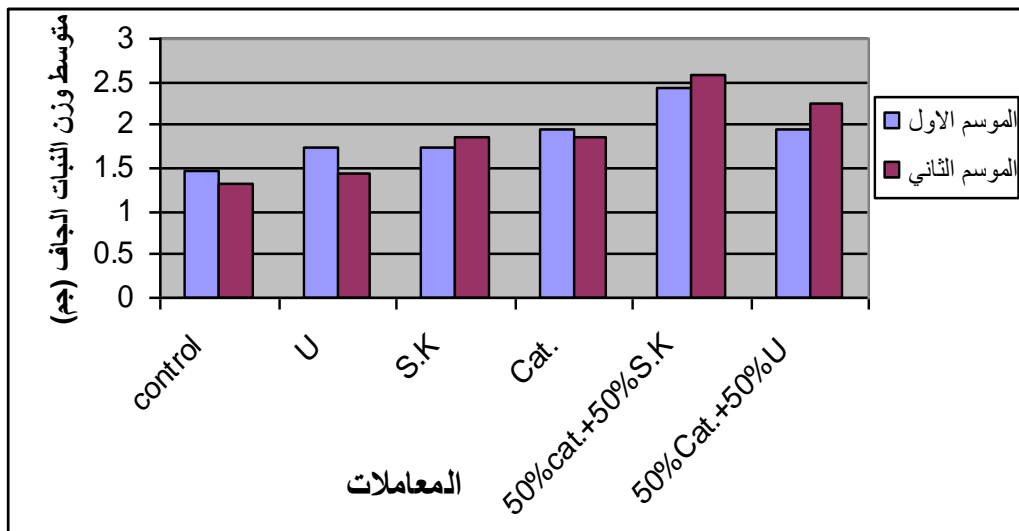
جدول (5)
تأثير الأسمدة العضوية والكيميائية علي متوسط وزن النبات
الجاف (جم) بعد 75 يوم من الزراعة لموسمين زراعيين متتاليين
(2005/2006) و (2006/2007)

Treatment	Season	
	2005/2006	2006/2007
Control	1.46c	1.32e
U	1.73bc	1.44de
S.K	1.75bc	1.85c
Cat.	1.96b	1.87c
50%Cat.50% S.K	2.42a	2.59a
50%Cat.50% U	1.96b	2.24b
L.S.D	0.29	0.18

الحروف المتشابهة تعني أن المتوسطات ليس بينها فروق معنوية

تأثير الأسمدة العضوية والكيميائية علي متوسط وزن النبات
الجاف (جم)

شكل (3)



تأثير الأسمدة العضوية والكيميائية على محتوى الأوراق والحبوب من النتروجين والفسفور :

النسبة المئوية للنتروجين والفسفور في الأوراق :

أظهرت نتائج الدراسة أن النسبة المئوية للنتروجين تراوحت ما بين 0.63 - 1.54% و 1.54 - 2.87% والنسبة المئوية للفسفور المأخوذ بواسطة النبات ما بين 1.0% . 1.82% و 0.62 - 1.04% للموسمين الزراعيين على التوالي وذلك بعد 75 يوم من الزراعة ، جدول (6) وشكل (9) . وفي هذه الفترة من عمر النبات تم الحصول على أعلى نسبة مئوية للنتروجين والفسفور عند استخدام المعاملات التي احتوت على تسميد عضوي مخلوط بنسبة 50% من التسميد الكيميائي مقارنة بالشاهد والتسميد الكيميائي لوحده .

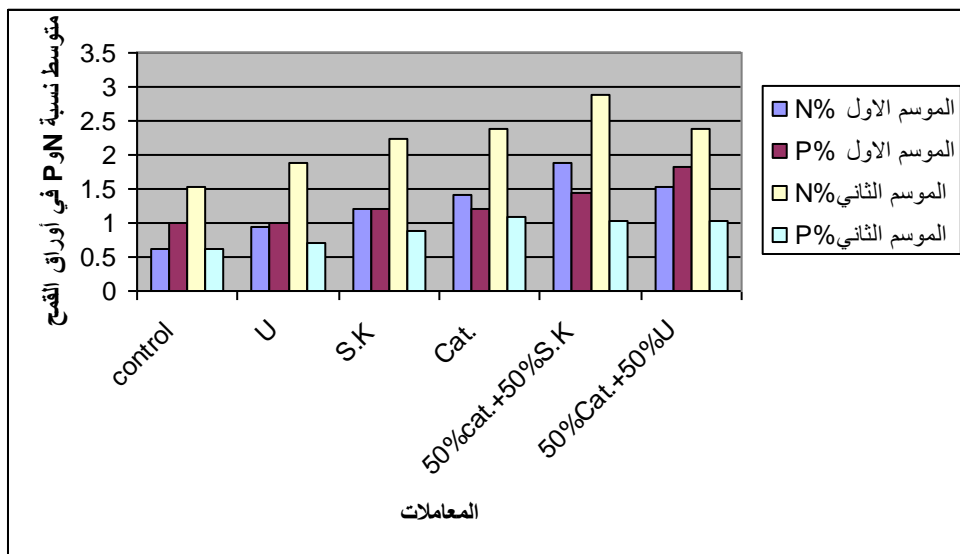
جدول (6)

تأثير الأسمدة العضوية والكيميائية علي متوسط محتوى الأوراق
لنبات القمح من النتروجين والفسفور (%) لموسمين زراعيين
متتاليين (2005/2006) و (2006/2007)

Treatment	Season			
	2005/2006		2006/2007	
	%N	%P	%N	%P
Control	0.63	1.0	1.54	0.62
U	0.93	1.0	1.89	0.72
S.K	1.20	1.22	2.24	0.88
Cat.	1.40	1.22	2.38	1.0
50%Cat.50% S.K	11.87	1.44	2.87	1.04
50%Cat.50% U	1.54	1.82	2.38	1.04

تأثير الأسمدة العضوية والكيميائية علي متوسط محتوى الأوراق من النتروجين والفسفور :

شكل (9)



النسبة المئوية للنتروجين والفسفور في الحبوب :

أوضحت النتائج أن النسبة المئوية للنتروجين المأخوذ بواسطة النبات تراوحت ما بين 1.8 - 2.5 % و 1.9 - 2.9 % والنسبة المئوية للفسفور ما بين 0.6 - 2.0 % و 0.8 - 2.1 % للموسمين الزراعيين على التوالي ، جدول (7) وشكل (10). يلاحظ أن أعلى نسب للعنصرين سجلت للمعاملات التي أستخدم فيها التسميد العضوي مع الكيميائي . كما دلت نتائج التحليل

الإحصائي على أن الإختلاف بين متوسط نسبة النتروجين والفوسفور في الحبوب له دلالة معنوية في جميع المعاملات المستخدمة في كلا الموسمين .

جدول (7)

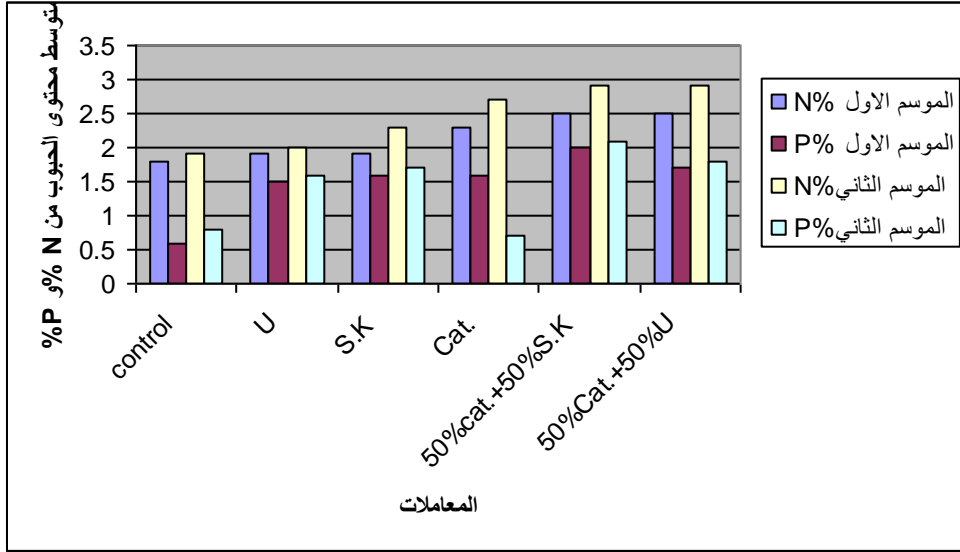
تأثير الأسمدة العضوية والكيميائية علي متوسط محتوى الحبوب
لنبات القمح من النتروجين والفوسفور (%) لموسمين زراعيين
متتاليين (2005/2006) و (2006/2007)

Treatment	Season			
	2005/2006		2006/2007	
	%N	%P	%N	%P
Control	1.8 b	0.6 c	1.9 c	0.8 c
U	1.9 b	1.5 b	2.0 bc	1.6 b
S.K	1.9 b	1.6 b	2.3 b	1.7 b
Cat.	2.3 a	1.6 b	2.7 a	1.7 b
50%Cat.50% S.K	2.5 a	2.0 a	2.9 a	2.1a
50%Cat.50% U	2.5 a	1.7 b	2.9 a	1.8 b
L.S.D	0.32	0.29	0.33	0.27

الحروف المتشابهة تعني أن المتوسطات ليس بينها فروق معنوية

تأثير الأسمدة العضوية والكيميائية علي متوسط محتوى الحبوب

شكل (10)



المناقشة

Discussion

تأثير الأسمدة العضوية والكيميائية على مواصفات النمو الخضري :

الزيادة في طول النبات عند استخدام خليط من التسميد العضوي والكيميائي يعزى لوجود عناصر غذائية ضرورية مما أتاح للنبات الاستفادة منها بكفاءة عالية خاصة النتروجين . عموما يساعد النتروجين على النمو من خلال أثره على عدد الخلايا وسرعة إنقسامها وهذا يوافق ما أشار إليه [4] . كما أنه العنصر الغذائي الذي يعطي نمو وإنتاجية عالية في الأراضي الفقيرة حيث كان العنصر الأساسي للنشاط المرستيمي وبالتالي عمليات النمو الخضري فيزيد من طول السلاميات والذي بدوره يزيد من طول النبات [12] . الزيادة المعنوية في طول النبات ناتجة من نوعية المعاملة المستخدمة والتي احتوت على سماد عضوي (روث البقر) وخليط من عنصري الكبريت واليوتاسيوم فعنصر الكبريت يعتبر متطلب أساسي للنبات لكي يعمل النتروجين بصورة صحيحة داخل النبات . وهذا يماثل ما ذكره [15] بأن المادة العضوية خاصة (روث البقر) يزيد من حركة العناصر الغذائية الأخرى وتزيد من كفاءة النبات بالاستفادة فيها . إنخفاض طول النبات معنويا عند استخدام التسميد الكيميائي مقارنة بالتسميد

العضوي يعزى لفقدان النتروجين في ظروف التجربة لإرتفاع نسبة كربونات الكالسيوم ودرجة الحرارة . وهذا يطابق ماتوصل إليه كل من [13] و [10] بأن الظروف السائدة في معظم مناطق المملكة العربية السعودية من إرتفاع في كربونات الكالسيوم ودرجات الحرارة يؤدي إلى الفقدان العالي والسريع لعنصر النتروجين . بيدوا أن طول النبات يتأثر بعدة عوامل منها الصنف المزروع والمناخ السائد والرعاية التي يجدها المحصول [1] وهذا ما حدث في هذه الدراسة .

الأثر الإيجابي لزيادة عدد الأوراق في هذه الدراسة وفي ظروف تربة فقيرة ومناخ جاف راجع إلى فعالية المادة العضوية المستخدمة مخلوطة بعنصري الكبريت والبولتاسيوم فهي مصدر أساسي للنتروجين والكبريت والفوسفور في الصورة الصالحة للإمتصاص وهذا يتفق مع كل من [2] و [3] . أيضا الزيادة المعنوية في عدد الأوراق يعزى لدور عنصر الكبريت والبولتاسيوم حيث إحتفظ النبات بكميات كبيرة من الماء والذي بدوره زاد من سرعة إنقسام وعدد الخلايا. وهذا يماثل ما أشار إليه [5] بأن الكبريت يزيد من تحمل النبات للجفاف والبولتاسيوم يزيد من حركة الماء بداخله . يبدأ أن الزيادة المعنوية في المراحل الأخيرة للنمو يعزى للتحلل الجيد للمادة العضوية في هذه الفترة وإنطلاق العناصر الغذائية الضرورية .

الزيادة والتحسن في الوزن الجاف للنبات ويوضح مدى الإستجابة الإيجابية لمعايير النمو عند معاملاتها بالنتروجين كما يعزى للدور الإيجابي للمادة العضوية وعنصر النتروجين والأثر المتبادل بينه وبين الفوسفور في المادة العضوية وهذا ما أكده [7] بأن هناك تفاعل متبادل بين النتروجين و الفوسفور والعناصر الأخرى في المادة العضوية يؤدي إلى زيادة إيجابية في معايير النمو الخضري . أيضا الزيادة المعنوية للوزن الجاف مقارنة بالتسميد الكيميائي المنفرد يعزى لنوعية المعاملة المستخدمة حيث إحتوت على سماد عضوي بالإضافة لعنصري الكبريت والبولتاسيوم وهذا يوافق [18] والذي ذكر بأن التسميد الذي تتوفر فيه العناصر الأساسية يؤدي إلى زيادة في الكتلة

الجافة للنبات . وأكده [17] عندما أشار إلي أن إضافة الكبريت مع التسميد النتروجيني يزيد من المادة الجافة للنبات .
تأثير الأسمدة العضوية والكيميائية على محتوى الأوراق والحبوب من النتروجين والفسفور :

يلاحظ أن معاملات التسميد المزدوج أظهرت كفاءة عالية بالرغم من إحتوائها علي نسبة نتروجين أقل مقارنة باليوربا حتى عند اضافتها بكميات متساوية ويعزى ذلك لوجود عنصر البوتاسيوم والكبريت القابل للإمتصاص المباشر والذي يعطي قيمة إضافية للسماذ . وفي وجود النتروجين العضوي والذي يتحول إلى الصورة المفضلة للنبات . وهذا يماثل ما ذكره [9] أن امتصاص النتروجين يكون افضل عند وجود عنصر البوتاسيوم ، كما أكده [11] حيث ذكر أن اضافة البوتاسيوم للتربة تزيد من امتصاص النتروجين وزيادة محتواه في الأوراق والحبوب . وهذا ما توصل إليه [17] . إلا أن محتوى النبات من النتروجين يزداد في وجود الكبريت . ومن جهة أخرى وكما هو متوقع ارتفاع نسبة النتروجين في المعاملات التي يدخل فيها التسميد العضوي (روث البقر) وقد يكون ذلك ناتج من زيادة التهوية والذي نتج عنه زيادة في تيسر الماء ، مما أدى إلى إتاحة فرصة أكبر لجذور النباتات بالتغلغل أكثر داخل التربة وبالتالي تأمين قدر اكبر من الرطوبة للنبات . وهذا يتفق مع [8] وبالتالي تيسر العناصر الموجودة في المحلول الأرضي وتعزى الزيادة في محتوى النتروجين للعلاقة الإيجابية بين السماذ ونسبة النتروجين المأخوذ بواسطة النبات .
أما إنخفاض نسبة النتروجين الممتص بواسطة النبات في معاملة التسميد باليوربا يعزى لفقدان جزء من هذا العنصر بالتطاير بالإضافة إلى أن في ظروف هذه التجربة تتحول إلى كربونات أمونيوم تحت الظروف القاعدية التي بدورها تتأكسد إلى نترات ومن ثم يسهل فقدها بواسطة الغسيل .
المعاملات التي أظهرت نسب عالية من الفسفور في الأوراق والحبوب احتوت على عنصر الكبريت والنتروجين واللذان رفعا درجة الإمتصاص وزيادة نسبته في النبات وهذا يماثل ما ذكره [14] أن إمتصاص الفسفور تزيد نسبته في محلول التربة التي تحتوي على عنصر الكبريت والنتروجين وأن اضافة

الكبريت مع التسميد النتروجيني ترفع من درجة امتصاص الفسفور وزيادة نسبته في النبات ، كما كان لهذا التسميد العضوي الأثر المعنوي الإيجابي لزيادة نسبة الفسفور في النبات حيث وجد أن نسبة الفوسفور المأخوذة بواسطة النبات لها علاقة إيجابية وتأثرت معنويا عند إضافة السماد البلدي .

الملخص والتوصيات

في هذه الدراسة اجريت تجربة حقلية لموسمين زراعيين متتاليين خلال العام (2005/2006) و (2006/2007) وذلك لمعرفة تأثير الأسمدة العضوية والكيميائية علي النمو الخضري لمحصول القمح . من نتائج هذه الدراسة وضح بان التسميد العضوي له علاقة إيجابية ومؤثرة على نمو وانتاجية محصول القمح كما له الأثر الفعال في تحسين بعض خواص التربة . حيث نلاحظ أن أفضل النتائج سجلتها المعاملات التي استخدم فيها التسميد

العضوي سواء كان في معايير النمو أو الإنتاجية ومكوناتها أو في بعض الخصائص الفيزيائية والكيميائية للتربة مقارنة بالتسميد الكيميائي المنفرد . وبالتالي نجد أن المعاملات التي أستخدم فيها نصف الجرعة السمادية العضوية والكيميائية مخلوطة ببعضها البعض كان لها الأثر الإيجابي . على النقيض من ذلك فإن المعاملات التي استخدم فيها فقط الجرعة الكاملة من السماد الكيميائي كانت نتائجهم ضعيفة . أما التسميد العضوي المنفرد فقد أحرزت معاملته نتائج طيبة ولكن يفضل المخلوط بالكيميائي . وبالتالي نوصي بالآتي :

- 1 - استخدام التسميد العضوي مخلوط بالكيميائي المحتوي على عناصر غذائية أساسية للأراضي الفقيرة .
- 2 - التأكيد على ضرورة استخدام التسميد العضوي (الكمبوست) والبيولوجي كوسائل آمنة مكملة لبرامج الأسمدة بشتى أنواعها .
- 3 - عدم استخدام السماد الكيميائي الذي لا يحتوي على عنصر النتروجين في الأراضي الفقيرة لعدم فعاليته .
- 4 - يفضل في التسميد العضوي استخدام السماد البلدي (روث البقر)

5 - استخدام السماد الكيميائي الذي يحتوى على النتروجين خاصة سماد اليوريا للأراضي الفقيرة لفترات طويلة ثم يعقبه استخدام السماد العضوي.

6 - المزيد من الدراسة في هذا المجال للوصول لنتائج أفضل .

المراجع العربية :

- 1 جواد، كامل سعيد .وراشد ، عرفان (1981) أنتاج المحاصيل الحقلية وزارة التعليم العالي والبحث العلمي جامعة بغداد .طبعة الوسامي جمهورية العراق.ص:(23-25).
- 2 شفيق ابراهيم عبد العال - محمد عبد العزيز طه -شفيق رضا رجب شاهين (1992).
- 3 التمديهش ،عبد الله سعد (1996) . مجلة العلوم والتقنية - مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية ، الرياض.
- 4 عبد الجواد ، عبد العظيم . نور الدين ،نعمة عبد العزيز وفائد ، طاهر بهجة (1989) . مقدمة علم المحاصيل (اساسيات الانتاج) الدار العربية للنشر والتوزيع .
- 5 - عيسي ، طالب احمد عيسي (1990) . فسيولوجيا نباتات المحاصيل .

المراجع الاجنبية

6- A.O.A.C. ,1970 Official methods of analysers,14th and 12th editions: Association of Official Analytical chemist .

Washington ,D.C.

7- Akasha,M.H. (1970) .Wheat varieties , Sowing dates and N experiment .Annual report of Gazira

Research Station and Substation . Season 1965-70.
pp28-30.

8- Allison ,F.E.,1973, Soil Organic Matter and its Role in Crop productivity U.S. Department of Agriculture , Washington D.C.,U.S.A

Elsevier scientific company Amsterdam , Washington, New York1973

Axley,J.H. and Legg, J.O.(1950). Soil Science.90-9-4151.

10- Bashour, I., A.S. Mashhady , and D.J. Prasad , T. Miller ,and M. Mazroa. 1983. Morphology and composition of some soils under cultivation in Saudi Arabia . Geoderma. 10:23-26

11-Chang,K.L. and Bray R.H. (1978). Determinations of Calcium and Magnesium in Soil and Plant Materials . Soil Sci.,1951 .

12-Elmar Schoningh.(2001). The importance of Amonium Sulphate Nitrate (ASN) as ahighly efficient sulpher source for sudanese crops(fertiva CmbH, Germany). Fertilizer workshop on May 26th,2001-Khartoum/Sudan .

13-Fenn ,L.B. (1975) Ammonia volatilization from surface applications of ammonium compounds on calcareous soils.III.Effects of mixing low and high loss ammonium compounds. Soil. Sci. Soc. Am. Proc. 39: 366-368.

14- Ginwging, W.H.(1968). Soil and Fertilizer phosphorus .in crop nutrition .New York Academic Press.

15-Hannapel, R.J.,W.H. Fuller. Shirly Basma and J.S.Bullock,1964,a.

Phosphorus movement in calcareous soils : I
predominance of organic farms of phosphorus in
phosphorus movement .

Soil Sci.97 : 350- 357.

16- Hannapel, R.J.,W.H. Fuller and R.H. Fux,1964. b. phosphorus movement in calcareous
soils : 2Soil Microbial activity and organic
Phosphorus movement

Soil Sci.97 : 421-427 .

**17-Rasmussen, P.E.,R.E.Raming,R.R.Allamaras
and C.M.Smith(1975).** Nitrogen sulpher relation.
Effect of sulpher application on nutrient
concentration uptake and N/S ratio . Agr. J. vol .67.

18-Tulin,A.S. and Gapienko, A.A. (1975) Effect of
fertilizer applied to Sunflower in puty poyshenga
urozhainossti polevykh Kevenatinyi .